

ثورة ١٩١٩ في ضوء

مذكرات

سعد زغلول

أ.د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة :

د. سمير سرحان

رئيس التحرير :

د. عبد العظيم رمضان

مديرا التحرير :

د. أمل فهمى

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



ثورة ١٩١٩ في ضوء

ملكرات

سعد زغلول

أ.د. عبد العظيم رمضان



الهيئة العامة للكتاب

٢٠٠٢

الإشراف الفني :

د . أمل فهمي ، محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول لصاحب هذا القلم :

لم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة عادية في تاريخ الشعب المصري ، فقد سبقتا ثورات ، ولكنها كانت ثورات محدودة جغرافيا بحدود القاهرة كما حدث في ثورتى القاهرة الأولى والثانية أثناء الحملة الفرنسية على مصر . وقام بها الجيش كما في الثورة العرابية ، بالإضافة الى الانتفاضات المتفرقة في بعض المدن ، ولكنها لم تكن أبدا مثل ثورة ١٩١٩ ، التي انتشرت في جميع أنحاء مصر ، واشتملت على كل الطبقات دون استثناء . أو على حد تعبير اللورد ملر في تقريره : « لقد شملت كل ناطق وساكن » حتى تلاميذ المدارس الصفار !

ولم تكن هذه الثورة مجرد ثورة سياسية ضد الاحتلال الإنجليزي . وإنما كانت ثورة اجتماعية « أيضا » فقد وجدت المسلمين والأقباط ، بما لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر ، فكانت بذلك بداية عصر جديد في تاريخ مصر هو عصر القومية المصرية ، التي خلفت فكرة الجامعة الإسلامية التي كانت تجعل مدبر اقليمها من أقاليم الدولة العثمانية .

وفي الوقت نفسه كانت ثورة ١٩١٩ بمثابة يقظة فكرية ، وبعث حضارى فقد نفضت فيها المرأة المصرية عنها اكفان عصر

الحريم ، وخرجت الى معترك الحياة المصرية جنبا الى جنب مع الرجل ، فافتحمت أبواب الجامعة وغزت سوق العمل ، وشاركت فى صنع مستقبل هذا الوطن .

كان قائد ثورة ١٩١٩ هو سعد زغلول زعيم الوفد المصرى ، ولم يكن سعد زغلول زعيما عاديا ، وانما كان زعيما مستثيرا ، عشق الحرية لنفسه ولشعبه ، وقد قاد شعبه فى طريق الاستنارة والليبرالية ، ولو كان زعيما منغلقا فكريا لانتكس بنضال الشعب المصرى ، كما انتكست به فى عالمنا المعاصر حركات وطنية أخرى ، مثل طالبان على سبيل المثال ! وبالتالي نمالى سعد زغلول يدين الشعب بالفضل فى اتجاهه القومى التحررى الذى جعله جزءا لا يتجزأ من حضارة البحر المتوسط ، دون أن يقطع صلته بعالمه الاسلامى العربى .

كانت مذكرات سعد زغلول ، قبل أن يتناولها صاحب هذا القلم بالتحقيق ، أشبه بقلعة غامضة موصدة مليئة بالأسرار ، بسبب صعوبة قراءة خط سعد زغلول ، الذى كتبها فى شكل يوميات « وليس فى شكل مذكرات » .

فلما كشف عنها الستار كان ذلك بمثابة عصر جديد فى تاريخ كتابة ثورة ١٩١٩ . انكشفت فيه كل الأسرار ، وبدأت الحقائق تحت نورها الساطع غير مزوقة بأية مساحيق !

وهذا الكتاب يتخذ من مذكرات سعد زغلول عمودا فقريا لأحداث ثورة ١٩١٩ بالاضافة الى الوثائق الرسمية والأهلية وغيرها ، مما يجعله مرجعا يعتمد عليه علميا .

ويشتمل على ٣١ مقالا نشر فى جريدة الوفد فى الفترة من يونية ١٩٩٨ الى مارس ١٩٩٩ . وقد نشرها بدون أى تغيير .

والله الموفق ،،،،

رئيس التحرير
د . عبد العظيم رمضان

سعد زغلول في المنفى

يعد الجزء التاسع من مذكرات سعد زغلول من أهم الأجزاء ،
أعرضه لأحداث اعتقاله ، ونفيه إلى مالطة ، وحياته فيها ،
ثم نضاله في باريس من أجل مصر .

ولكن ذلك كله كان بمثابة قمة الأحداث التي فجرتها مقابلة
١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين كل من سعد زغلول باشا وعبد العزيز
فهى بك وعلى شعراوى باشا وبين المندوب السامى السير
ريجنالد ونجت .

فقد كان فى أعقاب هذه المقابلة أن أبدى السير ريجنالد ونجت
لرئيس الحكومة رشدى باشا دهشسته من أن ثلاثة رجال
يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ! وقد رد سعد زغلول على ذلك
بأن قرر مع زملائه تأليف هيئة باسم « الوفد المصرى » ، إشارة
إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وأن تحصل على
توكيلات من الأمة تخولها حق التحدث باسمها .

وبالفعل ، تألف الوفد المصرى يوم ١٣ نوفمبر من كل من :
سعد زغلول رئيسا ، وعلى شعراوى ، وعبد العزيز فهى ، ومحمد

محمود ، وأحمد لطفى السيد ، وعبد اللطيف المكباتى ، ومحمد على علوبة (أعضاء) .

وقد حررت توكيلات الوفد الأولى ، وفيها هذه الاسماء السبعة فقط ، للتوقيع عليها من طبقات الأمة المختلفة ، ونص فيها على أن لهؤلاء الأعضاء أن يضموا اليهم من يختارونه فى مهمة الوفد . وبالفعل ضم سعد زغلول الى الوفد سبعة آخرين هم : حمد الباسل ، واسماعيل صدقى ، ومحمود أبو النصر ، وسينوت حنا ، وجورج خياط ، ومصطفى النحاس ، وحافظ عفيفى ، وقد كانت هذه الاسماء الأربعة عشر هى التى ذكرها قانون الوفد الذى صدر فى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ . وقد ضم الوفد اليه بعد ذلك كلا من حسين واصف باشا ، وعبد الخالق مذكور باشا ، وميشسيل لطف الله (وهو سورى) — ولكن الأخير انقطع ذكره فى الأعمال التالية لأسباب مجهولة .

كانت خطة الوفد الأولى هى السفر الى انجلترا للمطالبة باستقلال مصر وانهاء الحماية البريطانية على مصر ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت السفر ، وأرادت حصر نشاط الوفد داخل مصر بينه وبين دار الحماية ، على ألا تتعارض مطالب الوفد مع الحماية . وقد رد سعد زغلول بأنه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت للوفد ، وهى السعى فى استقلال مصر ما استطاع الى ذلك سبيلا ، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها من رفض سفر الوفد ، فعدل الوفد عن خطة السفر الى انجلترا ، وقرر الالتجاء الى مؤتمر الصلح فى باريس للمطالبة باستقلال مصر طبقا لبدأ حق تقرير المصير الذى نادى به

الرئيس وللسن رئيس الولايات المتحدة ، وأخذ يوالى الاحتجاج على موقف الحكومة البريطانية لدى أساطين السياسة وأعضاء مؤتمر الصلح ورئيس المؤتمر والرئيس ولسن ، مناشداً ألا يتخذ المؤتمر من سسكوت مصر الاكراهى ، الذى هو نتيجة لحبس المصريين داخل حدود بلادهم ، دليلاً على رضاهم بسيادة الغير عليهم ، وألا يسمح بالحكم فى مصيرهم من غير أن تسمع أقوالهم ، وأعلن للجميع بطلان الحماية التى أعلنتها إنجلترا بدون ارادة مصر ، وأن مصر أصبحت خلوا أمام القانون الدولى من كل سيادة أجنبية . كما أعلن أن مطالب الوفد ، تشمل السودان ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، ولأن السودان — كما قال المستشار المالى فى تقريره ١٩١٤ — ألزم لمصر من الاسكندرية . وأعلن قبوله ما يتخذه مؤتمر الصلح من اجراءات لضمان حياد قناة السويس .

وفى الوقت الذى كان سعد زغلول يوالى باسم الوفد نضاله على هذا النحو ، اتجه الى تعبئة آراى العام المصرى وراءه ، مستخدماً حركة جمع التوقيعات على التوكيلات الشعبية ، التى طبعها فور تكوينه لتعزيز وكالته عن الأمة فى طلب الاستقلال ، وتنظيم الاجتماعات العامة نء القضية المصرية ، والقاء الخطب لتوعية وتعبئة الشعب ضد الحماية .

وعندما شعرت الحكومة البريطانية بخطر الوفد ، خصوصاً عندما أخذ يعطل تأليف أية حكومة مصرية لا تشترط سفر الوفد الى مؤتمر الصلح ، قررت نفى سعد زغلول ورفاقه الى جزيرة مالطة ، فاستدعى الجنرال واطسن القائد العام فى مصر ، سعد زغلول وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة بفندق سافواى يوم ٦ مارس ١٩١٩ ، وقرأ عليهم انذاراً

باللغة الانجليزية ، حذرهم فيه من احداث أى عمل يؤدي الى عرقلة سير الادارة فى مصر ، وذكرهم بوجود قانون الأحكام العرفية ولكن سعد زغلول ورفاقه رفضوا هذا الانذار ، وكتب سعد الى رئيس الحكومة البريطانية قائلاً انه « أخذ على عاتقه واجبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه مهما كلفه ذلك ، وانه يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة »

وازاء هذا الرد ألقت السلطات البريطانية فى يوم ٨ مارس ١٩١٩ القبض على كل من سعد زغلول ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا . وفى اليوم التالى نقلوا الى الاسسكندرية ، ومنها الى مالطة . ولم تدر الحكومة البريطانية أنها بهذا العمل قد ألقت بقنبلة فى مستودع مليء بالبارود ، وأنها أشعلت أعظم ثورة شعبية فى تاريخ مصر الطويل ، وهى ثورة ١٩١٩ .

على كل حال ، فحتى صدور الجزء التاسع من مذكرات سعد زغلول ، كانت كل الدراسات التاريخية تتركز على أحداث الثورة دون أن تتعرض لما جرى لسعد زغلول ورفاقه فى مالطة ، أو بعد ذلك فى باريس ، الا باشعارات بسيطة ومعلومات منقوصة ، وبذلك ظلت تلك الصفحة من تاريخ مصر خافية عن المؤرخين ، وكان من الممكن أن تبقى خافية الى الأبد اولا أن سعد زغلول كان يكتب مذكراته فى تلك الفترة ، فكانت هذه المذكرات وحدها هى التى أضاعت تلك الصفحة الخفية .

ويفهم من المذكرات أن فكرة النفى كانت بعيدة عن ذهن سعد ورفاقه ، وأن الاعتقاد الذى كان لديهم هو السجن فى سجن طرة ! يقول سعد : « فى يوم الجمعة ٧ مارس ، تحدث البعض

بأن ٢٠ محلا أعدت فى طرة لعشرين شخصا . وفى صبيحة يوم ٨ منه ، أخبرنى بعض الأصدقاء بأنه تقرر سجننا ولو لم يصدر منا شىء مما نهينا عنه . فلم أعبأ بهذا النبأ !

لذلك عندما طلبت منهم السلطة البريطانية بعد القبض عليهم احضار ملابس تكفى لشهر من الزمان ، لم يفهموا الحكمة من هذا الطلب ! « ما فهمنا أن ذلك للابعد ، وتوهمنا أنه سوء فهم من مبلغينا !

وفى الصباح قيل لنا : استعدوا للسفر — من غير بيان الجهة ! وطلب منا أن نبدي رغبتنا فيما اذا كان يلزم أن يصحبنا تابع ؟ فأرشدت الى اسم محمد أحمد . وعلمت بعد ذلك أنهم طافوا على منازلنا ، لاحضار لوازم السفر منها فى مسافة وجيزة جدا .

لم تكن السيدة صفية زغلول ، حرم سعد زغلول ، فى المنزل وقت القبض عليه ، وكان هذا مبعث ازعاج له ، لقد كان انزعاجه من أجلها وليس من أجل نفسه . « أفكار كثيرة كانت تتوارد على ، وكان يزعجنى منه ما توجيه حالة زوجتى ، التى لم تكن فى البيت وقت القبض على . ولم يخطر ببالى نفسى !

« وفى الساعة العاشرة والنصف صباحا أنزلونا الى الطبقة السفلى ، حيث كانت أوتومبيلات معدة لنقلنا ، ووجدنا أتباعنا مع أمتعتنا فى عربة نقل . وسارت بنا الأوتومبيلات مقفلة ، الى المحطة ، فدخلنا فى رصيف الصعيد ، وانتهينا الى محاذاة العربة التى أنزلنا فيها ، وكنا محاطين بجند فى مناطقهم غدارات ، ويقود الحرس الموضوع علينا ضابط « اكثع » !

ويقول سعاد انه على الرغم من المضايقات لانه وزملاءه
تقبلوها « بالصبر والجلد » ، « وكنا نضحك أحيانا عندما يقوم
هناك سبب يقتضيه . ولطريقة حمد باشا الباسل في حسن
التوكل ، وجميل التحمل ، يرجع الفضل في تلطيف الأمر علينا » .

وعندما وصل القطار الى بورسعيد ، اقتيد وزملاؤه الى باخرة
ضخمة من بواخر النقل تدعى « كاليدونيا » ، كانت مشحونة جندا !
وقدمهم قائد العساكر الانجليز ببورسعيد الى قومندان الباخرة
وتناولوا الشاي معه . « ومكثنا في الباخرة ببورسعيد الى يوم
الاثنين ، حيث أقلعت بنا وقت الظهر » .

حتى ذلك الحين لم يكن سعاد زغلول ورفاقه يعرفون الجهة
التي سوف ينفون اليها ، ولكن في اليوم التالي لاقلع الباخرة
عرفوا أنها تقصد جزيرة مالطة !

ويتحدث سعاد زغلول عن الحالة المعنوية له وزملائه
فيقول : « كنا أثناء ذلك غير جزعين ، ولا مضطربين ، ولا قلقين
الا على أهلنا ، الذين يتوهمون أننا متعبون ، متألمون لما يتوهمون
من ألما ، بحيث لو كنا متأكدين من اطمئنانهم علينا لكنا في راحة
بال وسكون حال » !

ويقول : « كنا نقضى أوقاتنا في تناشد الأشعار ، وبعضها
في لعب الورق ، وبعضها في الحديث والسمير ، ونستعين
على طرد الهموم بمبادئ الدين والفلسفة . وقد نجح تذكرها
نجاحا عظيما ، وأفادنا في تحمل مشاق الغربة ، والسفر ،
والبعد عن الأهل والوطن .

على هذا النحو استقبل سعد وزملاؤه النفي بشجاعة
وجلد حتى وصلت السفينة الى مالطة ، وهنا فوجئوا مفاجأة
مزعجة ، فلم تكن السفينة قاصدة مالطة أصلا ، وبالتالي وقفت

بعيدا عن المرسى ، وكانت الوسيلة الوحيدة لنقلهم الى ارض الجزيرة هي زورق صغير ، فوجيء بسعد ورفاقه قدم عليه من مالطة الضابط المخصص لاستلامهم أوقف وأبدى نقدا لربان الباخرة وللضابط المرافق لهم أنه لا يمكنهم أخذ كامل امتعتهم ، وانما عليهم أن يأخذوا من هذه الأمتعة ما خف حمله باليد !

وقد وقع هذا الخبر على سعد زغلول ورفاقه وقع الصاعقة ! يقول : « اعترتنا دهشة كبيرة لهذا النبأ الصادع ، لأن ماخف من المتاع لا يغنى شيئا ، ولم يكن فى الوقت ساعة لأن نختار النافع ، فكان هذا أشد وقعا فى أنفسنا من وقع القبض علينا ! الا أن قمتدان الباخرة همس فى أذن ذلك الضابط بأن هناك وصية بأن نعامل أحسن معاملة وأكرمها ، فما سمع ذلك حتى أذن بنقل جميع المتاع .

وسرعان ما جاءت بعد ذلك متاعب الانتقال من الباخرة الى الجزيرة ، فقد كان الزورق الذى قدم عليه الضابط من الجزيرة صغيرا لا يسع سوى نفرين مع النوتى ، أما الزورق البخارى ، وهو من زوارق خفر السواحل فيما يظهر ، فكان دائم الحركة والاهتزاز والتقلب ذات اليمين وذات الشمال ، فاعترض بسعد زغلول من هزته واضطراباته أكثر مما به من تعب السفر ! — كما يقول — « ولما تكامل نقل متاعنا ، وحضر خدمنا ، سار بنا حتى المرسى ، فوصلنا بعد نصف ساعة ، وتكلم الضابط فى التليفون الذى بالميناء الذى رسينا عليه ، لاحظار عربات لنقلنا ، فحضرت اثنتان ، وهى عربات صغيرة جدا ، عليها مظلة ثابتة ، فصعدنا الى قلعة تسمى قلعة « بولفارستا » وأدخلنا الى قسم منها .

سعد زغلول فى المنفى

رأينا فيما سسبق كيف استقبل سعد ورفاقه
اعتقالهم فى شجاعة وجلد ، وكيف كان الاعتقاد لديهم فى البداية
أنهم سيسجنون فى سجن طرة ، ولما علموا أنهم منفيون ظلت
جهة النفى خافية عليهم حتى اليوم التالى لاقلاع الباخرة التى اقلتهم
الى مالطة ، ومع ذلك كانت حالتهم المعنوية مرتفعة ، وكانوا
يستعينون على طرد الهموم بمادى الدين والفلسفة وتناشد
الأشعار ، حتى وصلوا الى جزيرة مالطة ، حيث اقتيدوا الى
قلعة بولفارستا ، وأسكنوا فى قسم منها .

ويصف سعد زغلول المبنى الذى أسكن ورفاقه فيه بأنه
عبارة عن مبنى من ثلاث طبقات على هيئة قشلاق ، وقد تخصص
لهم فيه مسكنان ، يتألف كل واحد منهما من ثلاث غرف مبلطة ،
ولا سجاد ، ولا حصير فيها ، ولا أمتعة سوى بعض كراسى
وترابيزات .

وهنا طلبوا أن تفرش الشقتان ، ويوضع فيها ما ينقص
من اللوازم ، وقد تم ذلك بالفعل ، وما نقص أشتروه على
حسابهم !

يقول سعد زغلول أنه فى اليوم الأول لوصوله وزملائه ، أراد بعض الأتراك مقابلته ، فلم يرد مقابلتهم بسبب تعبته من البحر ومن عدم النوم ، ولكن فى اليوم التالى « قابلتهم مع اخوانى فى مسكن عطا بيك حسنى ، وهو صهر العائلة الخديوية ، الذى احتفى بنا احتفالا عظيما ، وأكلنا معه ثلاث ليال ، ثم اتخذنا لنا طبّاخا خاصا » . ويضيف قائلا :

« وسرعان ما تواردت علينا الكتب (أى الرسائل) من « الكمبات » الأخرى (أى المعسكرات) ، التى فيها أسرى من المصريين ، وكلها تبدى الأسف لنفينا ، والترحاب بنا ، والاستعداد للقيام بخدمتنا فى كل ما يلزم لنا » !

ونمى اليوم الثالث لوجودهم فى مالطة ، زارهم الحاكم العلم ، اللورد مثنون ، لتفقد حالتهم ، وعندما عرف بعدم توافر بعض اللوازم لهم ، وعد بتوفيرها ، معذرا بأن « المكان غاص بالأسرى » .

ويقول سعد زغلول أن اللورد مثنون « تكلم مع محمد باشا محمود ، ووجدناه عارفا بأنه من مخرجى أكسفورد » ! وكان محمد محمود باشا قد تخرج من « مدرسة باليول » ، وهى إحدى كليات جامعة أكسفورد .

لم يخف سعد زغلول شسعوره وزملائه بالوحشة عندما قزلوا مالطة فى البداية ، فيقول فى مذكراته : « كانت تخنقنى العبرات كلما فكرت فى حالة زوجتى ، ولكنى كنت أستعين على قطعها بأنها — مع ذلك — أحسن حالا منى ، لأنها حرة » !

ثم يتحدث سعد عن قيمة الحرية للفرد ، فيقول : « لا شىء فى العالم يعادل الحرية فى شىء ، ولا يشغفر بقيمتها الا من حرم منها كلها أو بعضها : لا يمكن لأحد من الخارج أن يكلمنا أو

نكلمه ، لا نكتب ما نشاء ، ولا يصل إلينا من الكتابة إلا ما يشاء غيرنا . ولا نقرأ من الجرائد إلا بعضها دون البعض الآخر ! فلا نقرأ الفرنسية منها ، ولا الإنجليزية إلا « التيمس » ، ولا الإيطالية إلا « مالطة » ، ولا المصرية إلا « المقطم » ولكن حضر لى معه الأهرام .

« وقد أباحوا لنا الفسحة — كلما طلبنا — ساعتين فى اليوم ، بشرط أن يصحبنا فيها أحد الضباط . وعند الخروج لكل نزهة ، يؤخذ علينا تعهد بالكتابة بأننا لا نحاول الهرب ! ولا ندبره ، ولا نخالط أحدا ، ولا نشترى شيئا ، ولا نقرب من أحد من أعداء جلاته (أى ملك إنجلترا) وحلفائه .

« ولكن الضباط الذين صحبونا وديعوا الأخلاق ، وعلى الأخص الأخير منهم ، ويدعى ادورد منود ، قريب الأفوكاتو مينود فى القاهرة .

والطريف أن سعد زغلول قرر الاستفادة من فترة اعتقاله عن طريق تعلم اللغة الإنجليزية . يقول : « أخذت فى تعلم الإنجليزية ، والاستمرار على تعلم الألمانية مع واحد المانى كان فى مصر ، يعرفه حمد باشا الباسل لأنه كان يتردد عليه فى الفيوم . ولكنه فى فن التعليم ضعيف ! وأمضى معه فى كل درس ساعة فى اليوم » .

وهنا قد يدهش القارئ أن سعد زغلول ، وكان وزيرا فى عهد الاحتلال البريطانى لمصر ، لم يكن يعرف اللغة الإنجليزية حتى ذلك الحين ! وقد يتساءل أيضا : كيف كان سعد زغلول يتبادل الحديث مع اللورد كرومر وغيره من المسئولين الانجليز طوأل فترة وزارته أو بعدها ؟ وفى الواقع أن اللغة التى كانت تتكلمها الأرستقراطية المصرية فى ذلك العصر كانت هى اللغة

الفرنسية وليست اللغة الانجليزية ! وكان الانجليز يتعلمون اللغة الفرنسية للتخاطب مع الباشوات ، فكان الحديث يدور بين الطرفين باللغة الفرنسية !

ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة الاستعمار الانجليزى عن الاستعمار الفرنسى . فطبيعة الاستعمار البريطانى هى الاستعمار غير المباشر ، أى الحكم بواسطة الوطنيين ، أى من وراء ستار ، ولكن الاستعمار الفرنسى كان يقوم على الحكم بواسطة الفرنسيين والغاء الوجود الوطنى كلبة واهتضام الشعوب الواقعة تحت حكمهم وتحويلها الى شعوب فرنسية لغة ونطقا ! ومن هنا كان على الاستعماريين الانجليز أن يتعلموا لغة التخاطب الدبلوماسى للقوم الذين يحكمون بواسطتهم . أما الاستعماريون الفرنسيون الذين يحكمون بواسطتهم . أما كان على الشعوب التى يحكمونها أن تتكلم لغتهم حتى يتسنى لها التفاهم معهم !

وهذا هو السر فى أن الشعوب التى حكمتها فرنسا تتكلم الى اليوم الفرنسية الى جانب لغاتها الخاصة ، وأصبحت تتكون منها اليوم الجامعة فرانكفونية ، فى حين أن الشعوب التى حكمتها انجلترا لم تفرض عليها اللغة الانجليزية كلفة للتخاطب .

وعلى هذا النحو ، وعلى الرغم من أن انجلترا ظلت تحكم مصر سبعين عاما ، فإن المصريين لم يتكلموا اللغة الانجليزية ، ولم يتكلم السناسة المصريون اللغة الانجليزية ، وانما كانوا يتكلمون الفرنسية ، وكان ممثلو بريطانيا فى مصر يتكلمون الفرنسية .

وهذا هو السبب فى أن سعد زغلول ظل الى عام ١٩١٩ لا يتكلم الانجليزية ، وكان رجال الوفد زملاؤه أيضا لا يتكلمون

الانجليزية ، فيما عدا محمد محمود باشا الذى تعلم أصلا فى انجلترا . وحتى عندما أفرج عن سعد زغلول ورفاقه ، وذهبوا الى باريس ، ولحق بهم بقية رجال الوفد ، كان محمد محمود باشا وحده هو الذى يتكلم الانجليزية ، ومن هنا نشأت الحاجة الى مكرم عبيد للسفر الى الوفد فى باريس للقيام بأعمال الترجمة من الانجليزية ، واعتراض محمد محمود باشا على ذلك لكى يحتكر كل نشاط باللغة الانجليزية !

على كل حال فقد ظلت علاقات سعد ورفاقه فى منفاهم فى جزيرة مالطة مقصورة بالدرجة الأولى على المصريين المنفيين والأتراك دون الالمان . يقول سعد :

« قدم الينا ، مقبوضا عليه من الآستانة ، احسان باشا الفريق ، الذى كان قائد الجيوش التركية فى العراق . وقال ان السلطة الانجليزية قبضت عليه فى هذه المدينة ، وأودعته سجنها ، ثم نفتته الى هنا رغم انف الحكومة التركية . وهو فى مقتبل العمر ، لا يتجاوز سنه الأربعين على ما يظهر ، يتكلم الفرنسية بشىء من الصعوبة . والالمانية ، ولكن لا يتكلم العربية . وقد زرناه أمس ، ورد الزيارة اليوم ، وتناول الشاي معنا ، وهو وان لم يكن طويل القامة ، ولا ضخما ، له وجه جاذب ، وحديث حلو ، وملامح مقبولة » .

على أن سعد زغلول كان حذرا فى الاتصال بالالمان والنمساويين ، حتى لا يتيح الفرصة للانجليز لتشويه ثورة ١٩١٩ ، والرغم بأن لهم دور فى الثورة . وكان هؤلاء الالمان والنمساويون قد أبدوا الاستعداد مع المصريين الذين نفوا الى مالطة اثناء الحرب ، لمقابلة سعد ورفاقه عند زيارتهم لكامب فيروالا ، والتظاهر لقدومهم ، ولكن السلطة البريطانية عندما علمت بذلك

منعت سعد من الذهاب ورفاقه ، فلما علم سعد ورفاقه بهذا المنع « ارتاحوا لذلك ! » وعلى حسب قوله : « وانق ذلك رغبتنا ، لأننا لا نود التظاهر لنا في هذه الظروف ، ولا التعرف بالألمان وغيرهم ، لأن ذلك ربما كان فيه ضرر بقضية مصر ، خصوصا أنه شاع أن للألمان أصبعا في حركة مصر الحاضرة (الثورة) والله يعلم انها اشاعة كاذبة ، وأن هذه الحركة منبعثة من نفس مصر ، وما كنا نحن نحن أن تبلغ ما بلغت لحد الآن » .

ويقول سعد أيضا : « ورد علينا اليوم كتاب من أحد الألمان المقيمين في مصر ، يبدى من حسن الشعور ما أمّلته عليه الظروف ، ولم يكن لنا به سابقة . ولكن نريد أن نقف عند حد اللياقة لهذه المناسبة ، ولا نسترسل فيها ! » .

وكذلك كان موقف سعد ورفاقه من الأسرى الذين كانوا حلفاء ألمانيا أثناء الحرب . يقول : « بعث إلينا عند قدومنا البرنس ابن عم ملك رومانيا ، الأسير في فيروالا ، خطابا رقيق الحاشية . فرددنا عليه عدلا بقواعد حسن المجاملة ، ولكننا لا نريد أن تتصل المعرفة بنا .

» وقد بلغنا أنه خطب أمس في قومه الذين معه خطابا ، جاء فيه ذكرنا ومن معنا ، فوددت أن لم يكن فعل ذلك !

على أن تحاشى سعد ورفاقه الألمان الأسرى في جزيرة مالطة ، لم يمنعه من الاستعانة بطباخ الماني عندما شعروا بعدم رضا عن الطباخ الأول ، فيقول سعد : « لم يرضنا الطباخ الأول ، فاستبدلناه بآخر الماني ، ومرتبه خمسة جنيه في الشهر ، وطهيه مناسب ، ولكن الألوان التي يصنعها محدودة » !

وكان لوجود بعض المصريين المنفيين في مالطة أثر مخفف . وكان الانجليز قد نفوا الي مالطة أثناء الحرب عددا من المصريين

الذين كانوا أعضاء في الحزب الوطنى ، منهم — كما روى
الرافعى — الدكتور عبد الغفار متولى ، والاستاذ محمد عوض محمد ،
والاستاذ محمود ابراهيم الدسوقي ، والاستاذ محمد عوض جبريل
وحامد بك العلايلى ، والدكتور حسن نور الدين ، وسلامة أفندى
الخولى ، والاستاذ على فهمى خليل : والأمير أفندى العطار ،
وغيرهم . ومنهم من لبث فى المنفى الى ما بعد الهدنة وانتهاء
الحرب .

ويلاحظ أن محمد عوض محمد قد أصبح فيما بعد الدكتور
محمد عوض محمد ، الذى أصبح عميد معهد الدراسات الافريقية ،
وأما محمود ابراهيم الدسوقي فقد أصبح أستاذًا للغة الألمانية ،
وأعظم المترجمين من اللغة الألمانية ! فقد ترجم كتب المؤرخ الألماني
أميل لودفيج عن نابليون وبسمارك ترجمة تعد من أعظم التراجم
باللغة العربية الى اليوم .

على أن ساعد زغلول لا يذكر من هؤلاء المنفيين سوى
خليل بك حمدى ، الذى يذكر أنه أهداه بكتاب ألماني ، وعلايلى بك
الذى أهداه ثلاث مجاميع من الجرائد المصورة الانجليزية ،
والشيخ عبد الحميد النحاس الذى أهداه بعض الكتب المصرية !

(٣)

سعد زغلول فى المنفى

كانت ثورة مارس ١٩١٩ مفاجأة لسعد زغلول ورفاقه فى المنفى . لقد كانت خطة الوفد — كما نصت عليها التوكيلات الشعبية ، هى « السعى بالطرق السلمية المشروعة حينما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلالا تاما » . وبالتالى لم تكن فكرة تفجير ثورة كثورة مارس ١٩١٩ مطروحة فى أذهانهم ، وانما كانت الطرق السلمية المشروعة هى القائمة .

ولكن الظلم الذى تعرض له المصريون فى أثناء الحرب العالمية الأولى على يد السلطة الانجليزية ، وما تعرض له الفلاحون المصريون من مصادرة حيواناتهم وحبوبهم بل ومصادرة ارواحهم ، واليأس الذى كان يخالج الطلبة المصريين والمثقفين من وجود مكان لهم فى وطنهم الى جانب الادارة الانجليزية التى كانت تحتكر الوظائف الكبرى — كل ذلك فجر الاستياء المكبوت فى نفوسهم وهبأهم للثورة . فلما اعترضت السلطات البريطانية على سفر سعد زغلول والوفد الى الخارج للمطالبة باستقلال مصر ، وأرادت حبسهم داخل وطنهم ، ثم قامت بنفى

سعد ورفاقه الى مالطة ، كل ذلك أشعل الثورة على غير ما دبر
سعد ورفاقه ، وعلى غير ما توقعوه أيضا !

وهذا ما يتضح من مذكرات سعد زغلول ، التى يقول فيها انه
بعد وصولهم الى منفاهم فى مالطة ، « مكثنا عدة أيام لا نعلم من
حوادث مصر شيئاً . ولكن أتت أخبارها شيئاً فشيئاً من
التلغرافات التى تنشر هنا ، ومن جريدة « التيمس » ، وأخيراً من
جريدة المقطم .

واندهشت جداً من هذه الحوادث ، لأننا لم نكن نتصور
حدوثها ، خصوصاً بالكيفية التى حدثت بها ! » .

وفى يوم ٢ أبريل يكتب قائلاً : « أخبار ما حصل من
المظاهرات عقب قيامنا ومن أجل إبعادنا ، ملأت قلوبنا سروراً
وابتهاجاً ، حتى كادت تحبب السجن إلينا !

« وأفعمنا شكري لأمتنا ، وهانت علينا نفوسنا نفدى هذه
البلاد ! نعم مازج هذا السرور كثير من الأسف على النفوس
التي أزهقت ، والدماء التى أهرقت .

« ولكن أى مجد قام بغير هذه الضحايا ؟ وأى أمة بلغت مناهى
بغير أن يخاطر أبناؤها بأعز مآلديهم ؟ .

« لقد توهم حزب الاستعمار أنه سيتلغ مصر بمجرد أن يبعد
بعض أبنائها عن بلادهم ، ولكن ساء ما توهم ! فإن البلاد من
أقصاها الى أقصاها تطلب الاستقلال ، ولا تحمل للطامعين فيها
الا كل حقد وضغينة . »

« ومهما كان من طبيعة الحوادث التى حصلت فى مصر
بعد قيامنا ، فإنها جاءت قارعة شديدة فوق ما كان يقدر المقدرون ،

وعكست القصد على حزب الاستعمار ، فألفت العالم كله الى أن هناك أمة مظلومة تطلب الاتصال .

ثم يلقي سعد زغلول بالمسئولية عن تفجر الثورة على الحكومة البريطانية فيقول : « ولكن المسئول عن هذا الاحتلال هم الذين اساءوا السياسة من قبل . لقد زعم بعض السياسة في مجلس العموم اننا هددنا السلطان ، وعطلنا تشكيل الوزارة ، ولكن سياستهم الخرقاء هي التي ترتب عليها هذا التعطيل ، لأنهم منعونا من السفر لبدء مطالب قومنا ، واستعفت الوزارة الرشدية بسبب هذه المسألة .

« فلم يكن مصرى ، بعد هذا الاستعفاء لهذا السبب ، أن يجرؤ على قبول الوزارة ، لا خوفا منا ، بل خشية أن تحتقره أمته التي صودرت في ارادتها ، ان السبب الذي حمل رشدي باشا على الاستعفاء ، هو نفسه الذي سيمنع غيره من أن يحلوا محله » .

ويشير سعد زغلول في العبارة السابقة الى السبب المباشر في اعتقاله ورفاقه ونفيهم ، وهو الخطاب الذي أرسله الى السلطان فؤاد يوم ٢ مارس ١٩١٩ يقرعه فيه تقريرا شديدا لقبوله استقالة حسين رشدي باشا وعدلى يكن باشا ، الأمر الذي كان يعنى تأليف وزارة جديدة ، واجباط خطة الوفد التي كانت تهدف الى شل الادارة في البلاد على نحو يجبر الانجليز على حل الأزمة عن طريق السماح للوفد للسفر الى أوروبا .

ففي هذا الخطاب العنيف قال فيه الوفد مخاطبا الملك : « لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ،

قبول استقالة الوزيرين ! لأن في ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا،
وتمكيننا للعقبة التي ألقيت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر
(الصلح) ، وايدانا بالرضا بحكم الأجنبي علينا الى الأبد !
لذلك عجب الناس كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي
باشا لا تسميه لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في
مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشية
الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ . عفوا يامولانا ، قد تكون
مداخلتنا في هذا الأمر وفي غير هذا الظرف غير لائقة ، ولكن
الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن
الذي أنت خادمه الأمين . . الخ . . » .

اعتبرت الحكومة البريطانية هذا الخطاب تهديدا مباشرا
للسلطان يستوجب تدخلها لحمايته عن طريق نفى القائمين على
الحركة الوطنية ، واخماد الحركة . ولكن النتيجة جاءت على عكس
ما توهمت الحكومة البريطانية ، لأن الثورة قامت ، وأخذ بعض
رجال السياسة في مجلس العموم يلقون بالمسئولية على سعد
زغلول ورفاقه بحجة أنهم هددوا السلطان وعطلوا تشكيل
الوزارة !

ولكن سعد زغلول ينكر في مذكراته تهمة التهديد ، ولكنه
يعترف بأن ما عرضه على السلطان في الخطاب المشار اليه ،
« ربما لم يجرؤ أحد غيرنا على عرضه عليه » ! « فان كان يعد
رفع رغبات الأمة الى سلطانها تهديدا له ، فمنع هذا التهديد !
ومن الأخر الكبير أن نتحمل مسئوليته أمام أية سلطة شرعية » !

ثم ترد الاخبار الى سعد زغلول ورفاقه في مالطة بما
نشرته جريدة التيمز عن قيام الجمهورية في زفتى ، ولكن الانباء

تصل الى سعد زغلول محرفة ، وهى أن الجمهورية قامت فى الزقازيق وليست فى زفتى ، فتصيبه الأنباء بدهشة بالغة حتى ليظن فى الأمر مبالغة ! ويكتب قائلا : « وما يدهش القارىء له ، ما روته تلك الجريدة (التيمس) من أنه نودى فى الزقازيق بأنها جمهورية ! فهل تبدلت الأمة المصرية فى هذه البرهة الوجيزة التى مضت من وقت سفرنا من البلاد ؟ أم أن القوم (أى التيمس) يكبرون فى الحوادث ، ويبالغون فى شأنها ، بغية الوصول الى غرض يرمون اليه » !

وعندما يقرأ سعد زغلول فى جريدة التيمس أن الجنرال النبى حضر مؤتمر الصلح فى باريس ، وتلقى منه تعليمات بخصوص مصر ، يستبشر خيرا بهذا النبأ ، ويكتب قائلا : « أخذنا منه أن مسألة مصر لم تعد متحصرة بينها وبين انجلترا — كما كانوا يزعمون — بل انتقلت الى المؤتمر ، ولا بد أن يبحثها ، وأن يترتب على بحثه ولو بعض الخير لمصر » .

ويعود فيكتب فى موضع آخر . « تدل أخبار التيمس أن المؤتمر المنعقد فى باريس ، تحادث مع الجنرال النبى ، قبل ذهابه الى مصر ، شئونها » . و « التيمس » تظهر الغيظ من ذلك ، وتنقد عليه ضوؤه فى العمل ، واشتغاله بمسألة مصر قبل غيرها مما هو أهم منها . ويؤخذ من ذلك أن مسألة مصر أصبحت من موضوعات بحث المؤتمر . أرجو أن تحمل نتيجة بحثه خيرا لها !

ولم يكن سعد يدري أن ذهاب الجنرال النبى الى مؤتمر الصلح فى باريس يوم ١٩ مارس ، أم يكن بناء على استدعاء مؤتمر الصلح ، وانما كان بناء على استدعاء الوفد البريطانى

لدى مؤتمر الصلح ! ولم يكن لبحث مسألة مصر ، وانما ليدلى
بآرائه فى المسألة السورية . ولما كان على معرفة بالشئون
المصرية لدخول مصر تحت قيادته ، فقد عين على الفور مندوبا
ساميا فوق العادة فى مصر والسودان . وكانت التعليمات التى
صدرت له — على عكس ما كان يتصور سعد زغلول —
فقد كانت تحضره المسألة المصرية فى العلاقة بين مصر وانجلترا
اذ كانت تقضى باستعادة القانون والنظام ، وادارة كافة الشئون
بما يتطلبه ضرورة استمرار الحماية البريطانية .

وتحت هذا التفاوض يكتب سعد زغلول يوم ١٤ أبريل قائلا :
« نمت الليلة احسن من كل ليلة سابقة ، والأفكار المحزنة أخذت
تزول وتتبدل بالأفكار المسلية . »

والسبب فى ذلك — على ما أشعر — أن المظاهرات التى
حدثت عقب قيامنا غضبا لابعادنا ، وطالبا لارجاعنا ، قد وجدنا فيها
شيئا كبيرا من المكافأة والترضية . وما كنا نوده من سفرنا ،
وهو تبليغ مطالب قومنا ، سواء كان لأحرار الأمة الانجليزية ،
أو لأعضاء المؤتمر ، قد حصل بأبلغ بيان ، وأفصح عبارة ،
وأقطع برهان . وأصبحت قضيتنا فى نقطة أعلى وأسمى من
النقطة التى كنا نتعشّم وضعها فيها بعد سفرنا .

والحق يقال اننا وقت قيامنا بهذه الحركة ، بل ويمده لفاية
ابعادنا ، لم نكن نتصور أن مسألة مصر تبلغ من الأهمية ما
بلغته الآن !

والفضل فى ذلك لا يرجع الى مهارتنا ، ولكنه يرجع فى
الحقيقة الى نسوء السياسة الانجليزية فى مصر ، اذ لو
أنها تركتنا نسير ، لما حصل شئ مما حصل ، ولكن الله

أضلهم ، فأحبط أعمالهم ، وعكس القضية عليهم ، فما استعملوه
لخلق أصواتنا ، قد أطلقها تسمع الثقلين ، وتدوى فى الخافقين ،
وترن حتى فى آذان الذين فى آذانهم وقر .

فالآن تعتبر مأموريتنا قد انتهت ، ونستقبل كل قضساء
على أنفسنا بغاية الرضا . وسواء أتيحت لنا العودة الى
وطننا العزيز أو لم تتح ، فقد أعزناه ، وأعزنا ، وخدمناه فجزانا
أحسن الجزاء ، ولم يعد الظالمون يستسهلون اهتمامه ، ولا
الطامعون يستبichون التهامه .

ولقد قيل لنا أن جريرة « الديبا » (الفرنسية) أوردت أن
مسألة مصر أصبحت فى المؤتمر ، وحلها أصبح فى يد أعضائه
لا فى يد الانجليز وحدهم . وهذا ما كنا نبتغيه ، والله نسأل أن
يوفقنا الى حلها بما يرضى الحق والعدل ، ويحقق آمال المصريين .

ولم يكن سعد زغلول يدرى ، وهو يكتب قائلا : « ان
مأموريتنا قد انتهت » ، أن مأموريته قد بدأت ! فقد كانت انجلترا
فى ذلك تعد العدة لتحصل على موافقة مؤتمر الصلح على حمايتها
على مصر ، وكانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين
الألمان ، وفيها المواد التى تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية
البريطانية على مصر ! (وهى المواد من ١٤٧ الى ١٥٤) .

والأكثر من ذلك أن انجلترا كانت قد أقنعت الرئيس ولسون ،
صاحب شعار « حق تقرير المصير » ، بأن ينقلب على شعاره
ويعترف بالحماية البريطانية على مصر !

ومعنى ذلك أنه فى الوقت الذى كان سعد زغلول فى المنفى
يتصور أن مهمة الوفد قد انتهت ، كانت فى الحقيقة قد بدأت !

سعد زغلول فى المنفى

كان النفى فرصة لسعد زغلول للاختلاط بالأتراك الأسرى فى مالطة ، وقد وصل الى نتيجة أن الدولة العثمانية كانت تستحق الهزيمة بالفعل ! فهو يقول فى مذكراته : « ليس غريبا أن سقطت تركيا ، وأخذت الدول تتقاسم أملاكها ، لأن أفرادها — وقد لقيت الكثير منهم هنا بين الأسرى — لم يكن لديهم من متانة الأخلاق والمعارف ما يكفى لحفظ الدولة ، بل ضرب فبهم الانساد حتى فرق كلهم ، وأودع فى صدورهم البغضاء والحقده ، وتولاهم الكبر ! وقد روى لنا معاشروهم فى الأسر أمورا تدل على جهلهم ، وتكبرهم ، واشتغالهم بالصغائر ، وخصام بعضهم لبعض ، مالا يتسع المقام لإثباته . وقد تزاورنا مع الكثير منهم ، ولكن الكلفة لم ترتفع بيننا وبينهم ، وأظن ذلك أسلم وأجدر بنا » !

ثم يقول : « ومنذ بضعة أيام ، أتى بجوارنا واحد من أعظم قوادهم ، يدعى على احسان باشا ، كان قائد الجيش السادس فى العراق . وهو فتى فى مقتبل العمر ، لا تتجاوز سنه أربعين سنة ، متوهم القامة ، وملامحه جاذبة ، وعليه حيا النسوة

والنشاط ، ويتكلم الفرنسية بشيء من الصعوبة ؛ ولا يعرف شيئاً من العربية ، ويقول أنه يتكلم الألمانية .

« وقد حدث بينه وبين بعض رجال الانجليز بعد الهدنة خلاف ، أفضى بالجنرال اللنبى أن يطلب تسريح جيشه . وعزله ، وتسليم ما كان معه من الذخائر والأسلحة والمهمات . فتم ذلك ، وعاد هو الى الآستانة ، فقبض عليه الانجليز ، وأودعوه سجنهم عدة أيام ، وبعد ذلك أتوا به الى هنا ؛ حيث أقام بقلعة سلغاتورا عدة أيام ، ثم تشكى من مسكنه ، فنقلوه الى هنا .

« وقد زرناه وزارنا ، ودعينا أمس الى العشاء معه عند متصرف جدة (ابراهيم باشا) وروى لنا كثيراً من الخلاف الذى حدث بينه وبين الحامية الانجليزية .

« وحادثته تدل على سقوط الدولة (العثمانية) سقوطاً هائلاً ، وتمكن الانجليز منها . ويظهر من رواياته عن ذلك الخلاف ، أنه لم يكن خالياً من الخطأ ، لأنه تشبث بأمور لا يصح للضعيف أن يتشبث بها أمام القوى !

ثم يبدي سعيد زغلول شوقه لاستقلال مصر ، فيقول : « حسرت أنام عميقاً ، وأكل مع الشبهة ، وأشعر بصحة نامية . ولا أرجو شيئاً سوى أن يمن الله على أمتى بنعمة الاستقلال ، ويحسن لها المال ، فإذا عدت اليها عدت الى خدمتها بما تسعه الطاقة ، وان كانت الأخرى ، فليست بأول من ذهب ضحية واجبة ، ولا آخر من وقع على ظلم الأقوياء ! » .

وفى يوم ٨ أبريل ١٩١٩ وكان قد مر شهر كامل على القبض على سعيد زغلول ، يكتب قائلاً : « يتم اليوم الشهر من تاريخ القبض علينا . وقد حضر ، بناء على الحاجنا ، أمس « مزين »

يصحبه أحد العساكر ، ليحضر أثناء الحلاقة ، ويمنع الكلام
بيننا !

« والمزين أسير الماني أتى به من كامب آخر . فقص لى
شعرى ، الذى كان طويلا ويؤلمنى طوله ، بحضسور ذلك
العسكرى . ثم قص شعر اسماعيل صدقى » .

ثم بيدى سعد زغلول مسخطة لأن الذى يعلمه اللغة
المانية والانجليزية الماني نطقه فى الانجليزية غير سليم ، فيقول :
« من البلية انى أشتهى تعلم اللغة الانجازية ، وأخذت فى تعلمها
فعلا ، ولا أجد فيمن يدرس لى الكفاءة اللازمة لتعليمها ، خصوصا
وتلفظه بها غير قويم ، والعارفون بهذه اللغة يخطئون فى كثير
من نطقه ! ولكن لغة مغلوبة خير من عدمها ! »

ولا يفتأ سعد زغلول فى منفاه يواسى نفسه ويتغلب
على آلام البعد عن الوطن بعبارات تشجيع ترفع من روحه
المعنوية . فهو يكتب قائلا :

« أرض الله واسعة ، فلا تحصر سعادتك فى بقعة
منها ! وفى أى محل حللت أجعله وطننا لك ، وأفرض أنك بقيت
فيه اذا لم تستطع ان تعود الى وطنك الأسمى » .

ثم يقول : « ان الذين يتعرضون للأمر بعامة ، ليس لهم ان
يتفكروا فى أمورهم الخاصة ! ولو أصابتهم مصيبة فى أموالهم
أو أنفسهم فليس لهم ان يفزعوا منها ، بل عليهم ان يقبلوا القضاء
بها بالرضا ، والا كانوا مخادعين لأنفسهم . »

« ولأجل بلادهم ، فكما انهم لو تولوا الأحكام استهانوا
بمصالح البعض فى سبيل مصلحة الكل ، كذلك لا ينبغى لهم ان
يهتموا اذا كانت مصالحهم الشخصية هى التى كانت موضوع
التضحية ! » .

ويتراوح سعد زغلول بين الأمل والتشاؤم حسب الأخبار التي تصله عن مصر من الصحف ، ولكن الواقعية تغلب عليه فيكتب قائلا :

« يلوح لى أن الحوادث التي حدثت في مصر ، وإن كان من شأنها أن تلفت أنظار المؤتمر ، لكنها لا تدعو إلى حملة على إعلان استقلالها كما نود نحن ! لأن إنجلترا لا تسلم أنها تخسر — بعد انتصار — ما كسبته قبل الحرب ! وهي قبل الحرب كانت تعتبر مصر لها من غير معارض ، خصوصا بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ مع فرنسا .

« ولكن حالة مصر لابد أن تتغير إلى ما هو أحسن من الآن ، خصوصا بسعي الأحرار من الانجليز أنفسهم » .

ويستند سعد زغلول في تشاؤمه من مؤتمر الصلح إلى أن دوله إنما هي ورل استعمارية في الأساس ، تحرض كل منها على مصالح الأخرى حتى لا تتعرض مصالحها للضرر . فيقول :

« وجعلني على هذا الظن ، ما الدول التي لها أعضاء في المؤتمر ، من المستعمرات ، التي تحافظ كل منها على نصيبها منها ، وتسعى في زيادته ! فلا يمكن لواحدة أن تحمل الأخرى على أن تفلت من يدها ما قبضت عليه واعتبرته داخلا في حوزة نفوذها أو في ملك يمينها .

« ولقد ضعف صسوت ويلسون ، الذي كنا نعتمد على اقواله ، وتعمده نبيا في أزمانه ! بل اتهمه قومه بأنه يمالئ الانجليز ويحابيهم ! والله أعلم بمصير الأحوال ! » .

على أن سعد زغلول يزعجه في المنفى نشوب النزاع

بين محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا ، وهو أول نزاع يقع فى صفوف الوفد ، وسوف تكون له آثاره فيما يعقب ذلك من أحداث . فهو يكتب قائلا :

« يؤسفنى جدا ما يقع — من وقت لآخر — بين محمد محمود واسماعيل صدقى من سوء تفاهم ! ولقد حاولت كثيرا منعه ، فلم تساعدننى حالة محمد محمود باشا على الوصول الى غاية مرضية ، لأنه كثير الانفعال ، وتأثر لأقل شىء ! ويكفى أن يخالف فكره نى أمر من الأمور ، حتى يغضب ، ويرمى الغضب من لسانه بعض العبارات الجارحة . وهو سيىء الظن بى كلما رأى ، أو لاحظ ، أو توهم أنى أميل الى اسماعيل صدقى .

« وهذا أظهر سعة صدر ، وسعة حلم ، فى كثير من الظروف ، فلم يكن لى أن أغض من كرامته ، ولا أن أتخلى عن نصرة حقه ، رغم كون الصحبة بيننا لم تكن كبيرة ، ورغم كونى صديقا لمحمد صداقة قديمة ! ولكن وسواس هذا جعلته يشك فى صداقتى ، ويجعل عملى وقولى — فى أكثر الأوقات — على غير محله الحقيقى !

« وقد ابتدأت أن أتخسب من هذه الحالة مضايقة شديدة ، خصوصا وأن صديقى هذا أصبح يتأثر من كل شىء . حتى الشىء الذى لا يمكن أن يحدث عنه منه تأثير فى النفس أبدا !

« ولا أدري ما الذى ستؤدى اليه هذه الحالة ؟ ولكنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يغيرها بما هو أحسن منها ، لأن هذا التنافر لا يتولد عنه — فى حالتنا — سوى مضاعفة الهموم والأكدار . اللهم اطف بنا ، وبضمرنا بأمورنا ، واهدنا الى سواء السبيل .

« وبعد كتابة هذا ، حضر عندى حمد باشا الباسل ،
وأظهر لى كدره من حالة محمد باشا ، ومن كونه يسىء الظن كثيرا
باسماعيل ، ويشكك فى أمره ، وهو متحير حيرتى فى هذا
الصديق !

« وفهمت منه أنه أفرغ جميع ما عنده من الوسائل لتهديب
أفكاره ، وإزالة أوهامه ووساوسه ، ولكنه يأسف على أنه
لم ينجح تمام النجاح .

« ولو كنا نعرف ما يرضى هذا الصاحب ، وما يفضسه ،
لالتزمنا ما يرضى ، واجتئبنا ما يغضب ، ولكننا عاجزون عن
التمييز بين الأمرين ! ثم اننا نتساهل معه فى أمور ليسايرنا فى
مثلها أو أقل منها .

« ولقد أراه يميل الى الغلو والترؤس ! ولا شىء عندى أسهل
من أن يكون هو المقدم فى كل شىء ، لأننا لسنا فى مقام التسابق
الى المعالى ، ولا التفاخر بالألقاب والامتيازات ، فكلنا هنا فى
المصائب سواء ، لا ففضل لأحدنا إلا بالتجلد على المكروه ،
والصبر على مضايقات الغربة والسجن .

ولكى يحكم سعد زغلول تقييم محمد محدود باشا ، يأخذ
فى تسجيل ما له وما عليه فى قائمة تتناول حسناته وسيئاته ،
فيقول :

« قد يكون من المفيد أن تقيد ما يصدر منه حسنا أو غير
حسن ، حتى نتمكن من معالجته بما يجعلنا فى أمن غضبه ؛

(أولا) حسناته :

تنازل فى زمن البرد القارس عن غرفته الدافئة لى ، واخذ لنفسه الغرفة الباردة التى لا تنفذ اليها حرارة الشمس .

(ثانيا) سيئاته :

١ - يكلم ضابط السجن أمامنا كلما حضر ، من غير أن يكلف نفسه عناء ترجمة ما يدور بينهما من الحديث ، الذى يختص فى الأغلب بحاجتنا وطلباتنا ، ويلوح لى أنه يفعل ذلك حتى يظهر أمام الضابط بأنه لم يكن مترجما بل رئيسا ! ووجه النقد فى هذه المسألة أنه ربما غفلا عن حاجة ، أو أبدى رغبة لاتوافق الجميع . وليته كان يسألنا عن رغبتنا قبل حضور الضابط حتى يبلغها ، ولكنه لا يفعل ذلك .

٢ - اتفقنا على أن نحسن على فقراء الأسرى المصريين بمبلغ خمسين جنيها . فكتب هو الأمر ، وأمضاه ، وأرسله الى بعد ذلك مع حمد باشا من قبيل الاحاطة ! مع اننا لم نتفق سابقا على أن تكون الامضاء منه .

٣ - حضر فريق يدعى احسان باشا أسيرا ، فزرناه ، واران أن يرد لنا الزيارة ، فأرسل الباشا اليه يدعوهُ الى تناول العشاء معنا فى ساعة عينها ، من غير أن يرى مغبات ذلك !

٤ - اذا جلسنا لقراءة الجرائد ، خصوصا العربية منها ، وتولى احد غيره القراءة للباقي ، فيتشاغل عنه بالقراءة وحده ! ويفضرب اذا دعى للاستماع كالباقي ، وحتى ترك المجلس واخذ يقرأ وحده ! وما يراد باشتراكه فى الاصفاء الا الاشتراك

فى الشسور الذى يتولد عن الأخبار ، خصوصا الخاصة بنا
وبحركتنا .

هـ - اذا تناول جريدة انجليزية ليترجمها ، يفضنب اذا
غمت على السامعين ترجمته ! ويفضنب اذا شاركه اسماعيل
صدقى فيها ، او وجد شيئا بها لم يعثر عليه هو ! وفى الغالب
لا يتتبع كل ما فيها من الأخبار الهامة لنا ، ولكن اسماعيل صدقى
يعثر فى الغالب عليها ، وكثيرا ما تكون ترجمته على ضعفه فى
الانجليزية - اوضح واقرب الى الفهم :

سعد زغلول فى المنفى

ربما كان اكبر ما يلفت النظر فى مذكرات سعد زغلول التى كتبها فى منفاه بجزيرة مالطة ، أنه لم يكن يستوعب تماما ما حدث فى مصر من ثورة ، وذلك بسبب نقص المعلومات التى كانت تصله عن طريق الجرائد الأجنبية ! ولذلك ام يذكر ابدأ كلمة « الثورة » كوصف لما حدث فى مصر ، وانما كان يستخدم كلمة « المظاهرات » ! واحيانا « المظاهرات البريئة » ! أو « الحوادث » ! وصحيح أنه وصفها بأنها « جاءت قارعة شديدة فوق ما كان يقدر المقرون » ، ولكن الثورة القومية الشاملة التى ايقظت الأمة المصرية من سبات ، وغيرت نهج الحياة المصرية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لم تخطر بباله أو ببال أحد من زملائه ، وانما استوعبها تدريجيا ، خصوصا عندما عاد الى مصر لتستقبله الأمة استقبالا لم يتح — فيما يرويه جميع الكتاب المعاصرين والمؤرخين — لفاتح من الفاتحين أو ملك من الملوك فى أى عصر من العصور فى مصر .

بل من الطريف أنه عندما كتبت جريدة « التيمس » البريطانية بأنه نودى بالجمهورية فى زفتى (وقد خلط سعد بينها وبين

الزقازيق) صدم هذا الخبر سعد زغلول وأذهله ولم يصدق ،
فقد علق على هذا الخبر قائلاً : « هل تبدلت الأمة المصرية في
هذه البرهة الوجيزة التي مضت من وقت سفرنا من البلاد ؟
أو أن القوم يكبرون في الحوادث ، ويبالغون في شأنها ، بغية
الوصول الى غرس غرض يرمون اليه ؟ » .

ولكن سروره وزملائه لما جرى في مصر غضبا لظنيهم
وطلبا لارجاعهم ، كان كبيرا ، وعلى حد قوله : « وجدنا فيها شيئا
كبيرا من المكافأة والترضية » ، و « ملأت قلوبنا سسرورا
وابتهاجا ، حتى كادت نحبب السجن اليها ، وأنعمنا شكريا
لأمتنا ، وهانت علينا نفوسنا نفدى بها هذه البلاد » .

ثم جاء خبر اعلان الجنرال النبی اباحة السفر الى خارج
مصر لكل المصريين ، بمثابة مفاجأة هزت سعد ورفاقه .
فيقول في مذكراته :

« أمس بعد العشاء ، في نحو الساعة ٨ ، اذا بمحمد
ابراهيم (التابع) دخل علينا ، وفي يده تلفراف من روتر ، يقول
فيه ان الجنرال النبی اعلن أن السفر الى خارج القطر صار
مباحا لكل المصريين — وكدنا نظير من الفرح لهذا النبأ السار ،
الشارح للصدور ، المنعش للآمال .

« وقلت : ان هذا أول انتصار للحق على القوة ، وأول
ثمة من ثمرات اتحاد الأمة على ابناء الضمير ، والأئمة من ذل
الاستعمار ، وأثر من آثار الحركة المباركة التي قامت بها مصر
في هذه الايام .

« فحيى الله الأمم اذا عرنت واجبها ، وحيها اذا اتحدت
على المطالبة ، وحيها اذا هي أبناؤها خاطروا بأنفسهم في سبيل
استقلالها .

« وقلت : ان هذا الاعلان لابد أن يكون اجابة لما طلبه أصحابنا ومن الالهم من أبناء البلاد » . وان هذا جاء مطابقا لما قدرناه عندما قرأنا دعوته الأعيان لابتداء رغباتهم .

« ودار بيتنا الحديث على هذا المنوال بعض الزمن ! »

حتى ذلك الحين لم يكن سعد ورفاقه يعرفون أن قرار الجنرال النبي السالف الذكر ، كان يتضمن الافراج عنهم ، لأن السعادة التي شيعروا بها لقراءة الجزء من البرقية الخاص باباحة السفر خارج القطر لكل المصريين ، أنسيتهم قراءة بقية البرقية وفيها الجزء الخاص بالافراج عنهم وكان الذي انتبه الى هذا الجزء هو محمد محمود باشا عند انقضاء السهرة . وذهب الجميع الى مخادعهم ، يقول سعد زغلول :

« فجأة سمعت صوت محمد محمود باشا عاليا جدا ! وعقب ذلك حضر الثلاثة الاخوان يعدون ، وهم لا يملكون أنفسهم من الفرح ! وكان صوت محمد محمود تغلبه رنة الباكى فرحا ، فقالوا : « انا لم نقرأ بقية التلغراف ! انه يشمل على خبر أهم ، وهو الاذن بسفرنا أيضا ! فتعانقنا ، وقبل بعضنا بعضا ، وأعادوا قراءة التلغراف مرة أخرى ، واذا فيه :

« ان وكيل الخارجية صرح في ٨ منه — جوابا على سؤال الحكومة — بأن اعلان الجنرال النبي باباحة السفر للمصريين ، المفهوم منه انه يشمل الاذن أيضا للمصريين الذين كانوا منعوا من السفر لانجلترا ابتداء .

« فصفقنا لهذا النبأ تصفيقا دوى في المكان !

« وجلسنا نتحدث فيما يكون من أمرنا . فخطر لنا أنه عما قريب يأتي لنا خبر بالفرج والاذن لنا بالسفر الى انجلترا .

وفى الغالب أن العودة لا تتيسر الآن خشية مظاهرة الشعب لنا . على أننا نحن نفضل أن نسافر الى أوروبا ، لنقضى واجب الوطن العزيز قبل كل شيء .

« وقد جاء فى كلامى مع اخوانى : اننا يلزمنا ألا نقطع النظر عن انجلترا ، فان لنا فيهم نصراء من ذوى الحرية والنفوذ ، من مثل الذين ثاروا وسألوا عن برنا ، وشهدوا على قومهم بوجوب العدل بيننا ، وكان لكلامهم تأثير فى الاسراع بما أعلنه النبى .

« وقلت : ان هذه ضربة أصابت قلوب انجليز مصر (أى السلطات الانجليزية فى مصر) الذين لا يزالون يتمسكون بنزوم استعمال الشدة ، كأنهم لا يعملون أن فى الوجود قوما يعرغون أن حركة مصر لم تتولد الا من الشدة ، ووضع البلاد تحت الأحكام العرفية زمانا طويلا ، وعدم المبالاة بحياة المصريين ، واستعمال السيف والنار فيهم لأوهن الأسباب . ألا قاتل الله هؤلاء الأئمة ، قساة القلوب ، غلاظ الأكباد ، الذين أولى بهم النار وبئس القرار .

« وما انبعث فى قلبى من الفرح لم يلبث أن مازجه الشعور بالواجب نحو الأمة ، وتحمل عنائه ، بعد أن حط الاعتقال عن كواهلنا حمله ، وصرت أفكر فيما يجب فعله .

« وقلت لـأخوانى : لا يأخذكم ما أنتم فيه من الفرح عن واجب التحفظ ، والظهور بمظهر الرزانة والسكون ، ونرجو الله جميعا أن يرزقنا الصبر على استقبال نعمته ، فان النعمة أحوج من النعمة للصبر عليها !

« ومازلنا هائسين الى انطفاء النور ، فدخل كل مسكنه ، وكانت الساعة ١١ فتمت الى الساعة ١ بعد منتصف الليل ،

ولم أنم إلا بعد الساعة ٢ . ولكن النوم كان غير عميق ، ثم
تيقظت فى الساعة ٤ ونصف ، ولم أنم لغاية الآن !

» وقد حضر الساعة عندى حمد باشا الباسل ، وفهمت منه
أنه لم ينم ، لا هو ولا صدقى (اسماعيل صدقى) ! وأخذ يشرح
ما يخامر فؤاده من السرور ، ويقول :

« اليوم اندرجت حناتنا فى حياة المجموع ، واندمجت شخصيتنا
فى الأمة ، فلا نفكر فى أنفسنا ولكن فى بلادنا . وقد كان
الطريق غير واضح من قبل أمامنا ، وقد أصبح الآن جليا .
فما علينا إلا أن نستمر فى سلوكه الى النهاية التى نرومها ،
ولا ينقصنا الاقدام ، فانى ما رأيت رجلا مثلك فى الاقدام ، عندما
يعقد العزم على الشئ يأتية .

» نعم ، انك قبل الاقدام تدقق فى الشئ تدقيقا شديدا ،
ولكن بعد أن تعطيه حقه من التدقيق والامعان ، فلا يصدك عنه
شئ مهما كان خطيرا ! ثم انصرف .

ثم يذكر سعيد زغلول أن التلغراف ورد به أيضا أنه « مشروع
فى تشيكل الوزارة ، وأن وفدا منها سيسافر الى لوندرة ،
اجابة لدعوة حسين رشدى باشا مرتين ، ويقول أنه وزملاءه
حملوا هذا الكلام على رشدى باشا وعدلى باشا ، لأنهما هما اللذان
طلبنا هذا السفر ، ودأرت حولهما تصريحات فى مجلس
العموم .

وهنا فكر البعض فى أنه لا يبعد أن الذين يسافرون الى
اروربا من مصر يعرضون على سعيد ورفاقه فى المنفى
زاملتهم ! وقد رد سعيد على ذلك بقوله أنه لا يسمح لنفسه

«التكهن ، لأنه لا يعلم الا الله بما يكون أ» فهو وحده مدبر كونه ،
والعالم بما يكون » !

ونحتى يتضح هذا الكلام الذى ذكره سمسعد زغلول عن
استجابة الحكومة البريطانية لسفر حسين رشدى باشا وعدلى
باشا ، فان الاتفاق كان قد تم عند تأليف الوفد المصرى على
تأليف وفد رسمى من الحكومة المصرية يسافر الى انجلترا
للمطالبة بأقصى ما يمكن الحصول عليه تحت الحماية البريطانية ،
وفد اهلى برئاسة سمسعد زغلول للمطالبة باستقلال مصر .

على ان ثورة ١٩١٩ غيرت الموقف ، اذ لم يعد فى وسع
أى سياسى القبول بأى وضع لمصر تحت الحماية البريطانية
التي لفظها الشعب المصرى لفظا تاما ، وأصبح الاستقلال
التمام هو المطلب الذى أجمع عليه شعب مصر .

وقد كان التراجع الذى أقدمت عليه الحكومة البريطانية هو
السماح للوفد الحكومى برئاسة حسين رشدى باشا وعدلى
يكن باشا بالسفر الى انجلترا للتفاوض بخصوص تنظيم الحماية
البريطانية ، ولكن الوقت كان قد فات على تحقيق هذا الهدف ،
كما ذكرنا ، ولم يعد ثمة جدوى من أى تفاوض مع بريطانيا على
أساس الحماية .

وعلى كل حال ثمان اصرار بريطانيا على الحماية جعل
الامل معقودا على مؤتمر الصلح ، باعتبار المسألة المصرية
مسألة دولية فى الأساس ، بمعنى أنه ليس من حق أية دولة
البت فى مصير مصر ، سواء كانت انجلترا او تركيا ، وانما
الذى يبت فى مصير مصر هى الدول التى وقعت على معاهدة

لندن ١٨٤٠ ، وبمعنى آخر مؤتمر الصلح ، الذى أصبح يمثل الدول المنتصرة فى الحرب والتي بيدها مصير العالم .

وفهم من مذكرات سمسد زغلول أن القلق كان يساوره ويساور زملاءه من أن يتخذ المؤتمر قرارا بخصوص مصر يعترف فيه بالحماية البريطانية المفروضة عليها ! وهو يعبر عن هذا القلق فى مذكراته بقوله :

« يقال ان الاتفاق على مبادئ الصلح يعد للأسف ، وسيبحث قبل قيامه ! فهل يكتفى بالاتفاق على هذه المبادئ ولا يحضر المناقشة فى التفاصيل ؟ مسألة يكشفها المستقبل ! » .

« وهل يكون سفر المصريين الى هذا المؤتمر مفيدا أو لا ؟ وهل مسألة مصر دخلت فى هذه المبادئ ، أو الباقية للتفصيل ! ان كانت دخلت ، فما فائدة سفر المصريين ؟ وان لم تكن دخلت فكيف يصير النظر فيها ؟ الا يخشى أن يكون الاذن للمصريين بالسفر حصل بعد الاتفاق على مستقبل مصر ؟ لا أظن ذلك ! لانه لو كان شىء من ذلك تم ، لأبرقت به التلغرافات فى كل الانحاء ، ولسمع له دوي فى كل الأرض ! » .

وقد أثبتت الأيام أن تخوف سمسد زغلول كان فى محله ، لأن إنجلترا فى ذلك الوقت كانت قد أعدت العدة ليعترف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية على مصر ، ووضع ثورة ١٩١٩ فى مازق تاريخى خطير !

سعد زغلول فى المنفى

رأينا فيما سبق كيف أصدر الجنرال اللبى قراره
بإباحة السفر الى خارج مصر لكل المصريين ، بمن فيهم سعد
زغلول ورفاقه ، وكيف أبهج هذا القرار سعادة وزملاءه الثلاثة .
ولكن القرار كان له تأثيره أيضا فى الأسرى المصريين فى مالطة .
فيقول سعد فى مذكراته ان هذا التلفزيون « اثر تأثيرا جميلا
فى أسرى المصريين ، فتقبلوه بالبشر والترحاب ، وأخذ
بعضهم يهنئ بعضا » !

بل يذكر سعد أن البعض عبر عن سروره شسعا ،
فيقول : « وضع ثابت الجرجاوى قصيدة فى مدحنا نحن الأربعة
فيها كثير من محاسن الشعر . وهو سجين فى مالطة فى
كامب « فيردالة » . فأرسلت اليه ورقة بنكوت بخمسة جنيهات
فأخذها شاكرا - على ما يقول محمد ابراهيم (التابع) الذى كلف
بذلك » !

ويقول سعد زغلول انه « كلف قلم السجون ، الذى
استودع نقودنا ، أن يوزع على المسجونين المصريين الفقراء
خمسين جنيها ، ولكن لم يأتنا خبر منه الى الآن بأنه نفذ ذلك ! » .

وقد يعجب القارىء أن تبرع سـسـعد وزمـسـلاؤه وهم فى
الاعتقال بمبلغ خمسين جنيها للأسرى المصريين الفقراء ،
ويتساءل عن مصدر هذه الأموال ؟ ونرى الواقع أن سعد ورفاقه
عندما وصلوا الى مالطة لم يكن معهم من المال ما يكفى نفقات
طعامهم وشرابهم . فوفقا لحديث حمد الباسل باشا فان ادارة
المعتقل كانت قد ابلغتهم بأنهم سيصرفون كل يوم كذا درهم من
الخضار ، وكذا درهم من الزبدة ! فاعترضوا على هذه المعاملة .
فقالوا لهم انهم سيختارون طاهيا المانيا بارعا لطبخ لهم ما يشاءون
من الأطعمة وأصناف المأكولات بما يصرف لهم من المـسـواـد
الغذائية ، وأما ما يزيد على ذلك فيمكنهم الحصول عليه من
« الكانتين » على حسابهم الخاص !

وعندئذ طلب سعد ورفاقه من ادارة المعتقل السماح لهم
بمكاتبة أسرهم فى مصر لبيعوا اليهم بما يفتقرون من مال ،
فقالت لهم ادارة المعتقل انها ستقوم بذلك نيابة عنهم ، وبعد يومين
اخطرتهم بأن كلا منهم قد تلقى خمسمائة جنيه من مصر ، وأن
هذا المبلغ أودع باسمه فى صندوق مكتب المعسكر ، فكان
كل واحد منهم اذا اشترى شيئا من الكانتين أمضى فاتورة
تدفع من المال المودع باسمه .

ومن هنا ، وعلى الرغم من أن سعدا ورفاقه كانوا معتقلين ،
فانهم كانوا يملكون القدرة المادية التى تبيع لهم التبرع بخمسين
جنيها لفقراء المسجونين فى مالطة (يلاحظ أن الجنيه المصرى
وقتذاك كانت تزيد قيمته على الجنيه الذهب بقرشين ونصف !
ومعنى ذلك أن الخمسين جنيها كانت قيمتهم تزيد على قيمة خمسين
جنيها من الذهب) .

والطريف أنه عندما أخذ سعيد ورفاقه يتأهبون للسفر بعد الإفراج عنهم ، كانوا دائنين لإدارة المعتقل ! فيقول سعيد أنه « عندما أخذنا نتأهب للسفر ، حضر جندى كاتب إدارة السجون ، وقال لنا أنه ليس عنده نقود تفي بما لنا فيه من وديعة ، وأنه يعطينا جانباً نقداً ، والباقي يعطى به تحويلاً على بنك الانجلو اجبسيان فى لوندرة ، فقبضنا ذلك » .

والمهم هو أنه فى يوم ١٢ أبريل حضر الضابط الذى يتفقد حال سعيد ورفاقه ، وأبلغهم بأنه « ورد تلغراف من مصر لسفركم الى لوندرة ، مع ثمانية عشر مصرياً منكم ، وعدد أعضاء الوفد الذين كانوا فى مصر ، وزاد عليهم دومانى ، ويدر ، وويصا واصف ، والأفوكاتو عزيز منسى ، وأن الباخرة قامت من بورسعيد ، وتصل هنا يوم الاثنين صباحاً ، وأن الحاكم العام حاضر اليوم » !

وبالفعل حضر الحاكم لزيارة سعيد ورفاقه وسأل عن محمد محمود بقوله : « أين الباليولى » — أى المتخرج من مدرسة باليول بلوندرة — وقال أنه استلم من « رود » سفير انجلترا فى ايطاليا خطاباً بالتوصية عليه . فقال له : انى أشكره ، وقد كان صديقاً شخصياً لى .

« ثم قال الحاكم : انكم أشسعلتم النار فى مصر ثم طرتم الى هنا » ! فأجابه محمد محمود بلهجة شهمة : « كلا ، اننا قبضنا على زمام الأمور مدة وجودنا ، ولم يشسعل النار الا القبض علينا ونفينا من غير سبب » . فلم يجر جواباً ، وتمنى لنا طيب السفر ، وانصرف .

ويصف سعيد مشاعره وزملاءه لهذه الأحداث فيقول :

« لم نكن نتصور ان كنا فى يقظة أو فى منام ! ولكن يتابع هذا السرور الشعور بثقل الواجب ، والفكر فيما يكون من أمرنا فى لوندرة ، ثم فى مؤتمر الصلح » .

ويكتب فى مذكراته يوم ١٣ أبريل قائلا : « لم أتم ليلى الا قليلا ، ولم يكن عندى فكر شاغل معين ، ولكنى كنت أسبح فى خيال لا أضبطه !

ثم يقول : « أمس واليوم ، زرنا المصريين الذين فى الكامبات الأخرى ، فاستقبلونا أحسن استقبال ، هم والالمان والآتراك . وأكرمنا كل فئة منهم غاية الأكرام . وتعرفنا منهم بشخص يدعى أشرف بك أميرالاي ، أجمعت على مدحه السنة جميع المصريين هنا . والبرنس « هوهنزيمير » ، وخطب مسيو « هوسار » مرحبا بنا ، متمنيا نجاح قضيتنا ، مادحا المصريين مدحا عظيما .

« شكرت له ، ولم أخطب . وكان « هوسار » على رأس النمساويين . وقدم البرنس لنا جملة من الالمان » .

ثم يقول سعد « أن المصريين أعدوا لنا « حفلة شاي ، وخطب منهم كل من على أفندى حلمى ، والصباحى ، والعمار ، والجرجاوى . وكان الصباحى أحسنهم بيانا ، وخطبته أثرت فىنا تأثيرا أسال الدموع ، وانطق الكاتب (أى سعد) بقول وجيز فى أمانينا ومستقبلنا .

« ثم تفرجنا على داخل الكامب ، وعدنا بعد أن ودعنا اخواننا المصريين وغيرهم » .

ويقول سعد « أنه كان من بين الالمان والنمساويين كثير ممن كانوا فى مصر قبل الحرب ، وسألونى عما اذا كان نفيمهم

بواسطة الحكومة المصرية ؟ فقلت : كلا ، انها لم تتدخل فى ذلك » .

والمهم هو أنه يلاحظ من مذكرات سعد أنه كان يفتقد أن سفره وزملائه سيكون الى لندن !

فهو يقول : « حضر ضابط المعتقل اليوم وبلغنا أنه ورد تلغراف من مصر لسفركم الى لوندرة مع ثمانية عشر مصرياً .. الى آخره ! وفى موضع آخر يتحدث عن شعوره بثقل الواجب ، « والفكر فيما يكون من أمرنا فى لوندرة ، ثم فى مؤتمر الصلح » !

وكل هذه كانت تكهنات بعيدة عن الواقع فى الحقيقة ! فقد كان ينص القرار الذى أعلنه الجنرال النبى يوم ٧ أبريل بالافراج عن سعد ورفاقه ، يخلو من جهة السفر ، اذ كان نصه :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم ، فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان ، أعلن أنه لم يبق حجر على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم حرية السفر ، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من : سعد زغلول باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، يطلقون من الاعتقال ، ويكون لهم كذلك حق السفر » .

وعلى ذلك فلم تكن لندن مطروحة فى قرار الجنرال النبى سفر الوفد ، وبالتالي أيضا كان البديل الآخر وهو مؤتمر الصلح فى باريس هو المطروح ! فضلا عن ذلك فان الحكومة البريطانية لم تكن تعترف بالوفد ممثلا للأمة المصرية ، وانما كانت تعترف فقط بالحكومة المصرية ، أى حكومة حسين رشدى باشا التى كانت قد طلبت السفر الى لندن باسم حسين رشدى باشا

وعدلى باشا « لمطالبه الحكومة الانجليزية بأكثر ما يمكن من الحرية
لمصر » -- أى فى إطار الحماية البريطانية !

على أنه لما كانت ثورة ١٩١٩ قد قضت تماما على فكرة
الحماية البريطانية ، فمن هنا أصبح على الوطنيين فى مصر
تعطيل سفير حسين رشدى باشا وعدلى باشا الى لندن
على الأساس القديم ، أساس الحماية البريطانية ، وكانوا
يملكون القوة على ذلك بعد أن أنضجتهم الثورة .

ففى نفس اليوم الذى تألفت فيه وزارة حسين رشدى باشا
الرابعة يوم ٩ أبريل ١٩١٩ ، قرر الموظفون فى مصر القيام
باضراب عام -- كان هو أول اضراب من نوعه يحدث فى
تاريخ مصر الطويل -- ابتداء من يوم ١٢ أبريل ١٩١٩ ، حتى
تجانب المطالب الآتية ، وعلى رأسها : أن تصرح الوزارة بصفة
الوفد الرسمية .

ثانيا : أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية .
على أن حسين رشدى باشا أعلن وقتذاك أن هناك
أمرين يحولان دون تصريحه بصفة الوفد الرسمية . الأول أنه
كان قد اتفق مع أعضاء الوفد على أن يعمل على السماح لهم
بالسفر بأى طريقة ممكنة ، « ولو بصفتهم الشخصية » ،
اذ المهم هو أن يضطلعوا أقدامهم فى أوروبا . وأنه على هذا
الأساس ، اتفق مع الجنرال النبى ، الذى كان يعارض فى سفرهم
حينذاك ، فإذا سحب الآن كلامه ، واعترف رسميا بصفة
الوفد ، يكون قد أدخل بكلمته ، بل انه حتى اذا قبل أن يصرح
بهذا الاعتراف فى الجريدة الرسمية ، فإن الجنرال النبى يستطيع
أن يمنع طبع الجريدة الرسمية ، ويكون هذا العمل لحظة شديدة
له .

أما فيما يختص بعدم الاعتراف بالحماية ، فقد ذكر حسين رشدي باشا أن تصريحاته تفيد ذلك ، ولكنه إذا صرح بأكثر من ذلك ، فإن الانجليز يطلبون منه الاعتراف بالحماية رسميا ! ومن المؤكد أنه سوف يرفض ، ولكن هذا سوف يخلق مشكلة جديدة .

على أن هذا الرد لم يعجب الموظفين ، الأمر الذي اضطر حسين رشدي باشا إلى تقديم استقالته في يوم ٢١ أبريل ١٩١٩ ! وبذلك قضت ثورة ١٩١٩ على البديل الذي طرحته الحركة الوطنية في البداية في حالة تعذر الحصول على الاستقلال التام ، وهو الحصول على أقصى ما يمكن من الحرية لمصر في ظل الحماية ، وأصبح على سعد زغلول والوفد الحصول على الاستقلال التام لمصر في مؤتمر الصلح !

وكان هذا هو الغرض الذي تألف له الوفد الذي سافر إلى مالطة في يوم ١١ أبريل ١٩١٩ لينضم إليه سعد زغلول ورفاقه الثلاثة المعتقلون . وكان يضم عبد العزيز فهمي بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، ومحمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومصطفى النحاس بك ، وعلى شعراوى باشا ، والدكتور حافظ عفيفى .

ولتعزيز جهود الوفد بالمال ، فتح باب التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع في المقاهى والمنتديات ، وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على حد سواء . لقد كانت الأمة المصرية على استعداد للتضحية بكل عزيز وغال في سبيل الحصول على الحرية والاستقلال التام .

(٧)

سعد زغلول فى المنفى

كان بعد الافراج عن سعد زغلول ورفاقه فى جزيرة مالطة ،
أن انقطع عن كتابة المذكرات حتى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ — أى
لمدة ستة أشهر كاملة ! فقد كانت آخر يومية كتبها فى مالطة
يوم ١٣ أبريل ١٩١٩ ، وكانت أول يومية كتبها فى باريس يوم
٢٠ سبتمبر ١٩١٩ .

كانت خشية سسعد زغلول من وقوع مذكراته فى يد الغير
هى ما دفعه الى اهمال كتابة يومياته . وهو ما يسوقه من تبرير ،
فيقول : « أهملت كتابة اليوميات من بعد قيامنا من مالطة الى
اليوم . وحدثت حوادث شتى فى اثناء هذه الفترة كان من حقها
التقيد ، ولكنى أهملت ، والسبب فى هذا الاهمال يرجع — فيما
أذكر — الى الخشية من أن يكون فيما أكتب ما يخشى من اطلاع
الغير عليه . ولكن الزمان أظهر أنها خشية لا محل لها ، وأن
الأولى استئناف الكتابة ، لان فيها نفعاً كبيراً ! » .

لذلك ، وحتى يتسنى لنا متابعة المذكرات فى الفترة التالية يوم ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ، يجدر بنا أن نغطى الفترة التى أهلها بسعد زغلول ، والتى امتدت لمدة ستة أشهر كاملة — كما ذكرنا — حدثت فيها حوادث جسيمة .

لقد غادر الوفد مصر فى يوم ١١ أبريل ١٩١٩ ، بعد أن ألف ما عرفت باسم « اللجنة المركزية للوفد » وتولى رئاستها محمود سليمان باشا (والد محمد محمود باشا) ، وكان سكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى بك ، (الذى قاد — فيما بعد — العمل السرى فى أثناء وجود الوفد فى باريس ، بالاتصال بسعد زغلول من خلال مراسلات سرية كانت تكتب بالحبر السرى) .

وعندما وصل الوفد الى باريس فى ١٩ أبريل ١٩١٩ ، كان يعلق أملا كبيرا على استفادة مصر من تطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذى نادى به الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة ، وكان قد رسم خطة عمله بحيث يبدأ أولا بمقابلة الرئيس ولسن ، ليستميله الى مطالب المصريين ، ثم يتبع هذه الخطوة بالتقدم رأسا الى المؤتمر ، فيضمن نجاح مهمته .

على أن الصراع الدولى الذى كان يدور فى ذلك الحين على مسرح مؤتمر الصلح فاجأ الوفد بما لم يكن فى حسبانته . ذلك أن انتهاء الحرب العالمية الاولى بانتهاء الامبراطوريات الأربع الكبرى فى العالم ، وهى روسيا ، والمانيا ، والنمسا ، وتركيا ، كان مؤذنا بنشوب صراع بين الدول المنتصرة على اقتسام الغنائم والأسلاب ، على حساب مبدأ حق تقرير المصير الذى اعلنه الرئيس ولسن !

فقد اضطدمت مطامع فرنسا فى أوروبا وفى الشرق الأوسط ، بمطامع إنجلترا فى مصر وأملاك الدولة العثمانية . وفى حين كان كل هم فرنسا أن تنتقم من ألمانيا وتقص أطرافها ، وتحطم اقتصادياتها ، وتقضى على جيشها ، وتقسمها ، لتخرج فرنسا أقوى دولة فى أوروبا ؛ كان هم إنجلترا الحيلولة دون تفوق فرنسا الحربى فى أوروبا ، عن طريق المعارضة فى تقسيم ألمانيا حتى تبقى شسوكة فى ظهر فرنسا تحدد من غزورها .

فى وسط صراع المطامع الذى كان يجرى فى حومة مؤتمر الصلح ، كان من اليسير عقد الصفقات عن طريق منح أشياء مقابل أشياء ، والتنازل عن مطامع فى مقابل تحقيق أطماع .

والأخطر من ذلك أن المسألة المصرية فى ذلك الحين لم تكن بالأهمية التى كانت عليها فى القرن التاسع عشر . فمنذ أن عقد الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، الذى اعترف بوضع الدولتين فى مستعمراتهما ، أصبح مركز إنجلترا فى مصر مسلما به لدرجة أنه لم تجد إنجلترا حاجة لإبرام شىء بشأنه فى المعاهدات السرية التى عقدها الحلفاء إبان الحرب لتقسيم الغنائم .

وهكذا عندما سمحت إنجلترا لسعد زغلول وأعضاء الوفد بالذهاب الى مؤتمر الصلح ، كانت قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد الهزيمة هناك .

وكان أول ضربة تلقاها سعد زغلول والوفد هى اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر . فبعد وصول الوفد الى باريس بثلاثة أيام ، أى فى يوم ٢٢ أبريل ١٩١٩ وهو

نفس اليوم الذى قدم فيه الى الرئيس ولسن ظلامه مصر ،
كانت دار الحماية بالقاهرة تذيع بلاغاً لمعتمد الولايات
المتحدة بمصر يفيد اعتراف الرئيس ولسن بالحماية !

وقد روع سعد زغلول وأعضاء الوفد بهذا الاعتراف
بالحماية من صاحب مبدأ حق تقرير المصير ، حتى لقد بدأ
سعد زغلول لأول وهلة أن العمل فى باريس لن يجرى ، وأن تركيز
العمل فى مصر أجدى وألزم ! فقد كان جزء كبير من خطة الوفد
يعتمد على مبدأ حق تقرير المصير فى الحصول على الاستقلال
فاذا كان الرئيس ولسن قد تنكر لمبادئه ، فكيف يرجى أن تخلص
لهذه المبادئ دول الاستعمار !

وقد كان تأثير اعتراف الرئيس ولسن فى مصر مضاعفاً ،
فقد تذكر المصريون على الفور سقطة سلفه تيودور روزفلت
عندما جاء الى مصر فى عام ١٩١٠ ، وألقى خطبة أشاد فيها
بالادارة الانجليزية فى السودان ، وبسياسة اللورد كرومر
فى مصر ! فأغضب القوى الوطنية غضباً شديداً ، فقد وجه
اليه الشيخ جادوى رسالة لفت نظره فيها الى أنه فى بلد
اسلامى ، فليس له أن يبشر بحسنات المسيحية ، ونظم حافظ
ابراهيم قصيدة ، ذكره فيها براى الأمريكين فى الانجليز عندما
كانوا يحتلون أمريكا ، جاء فيها :

« يا نصير الضعيف ، مالك تطرى
خطة القوم بعد ذاك النكير ؟

أنت تطريهم وتثنى عليهم
نسائياً آمناً وراء البجور

ليت شعري أكنت تدعو اليهم
يوم كانوا على تخوم الثغور ؟

يا نصير الضعيف حبيب اليهم

هجر مصر ، تفز بأجر كبير !

وقد سبأفر تيودور روزفلت بعد ذلك من مصر ليعبر عن
عدائه للمصريين فى خطاب آخر القاه فى الـ « جلد هول »
بلندن ، طعن فيه فى أخلاق المصريين ، ورماهم بالتوحش والذل
ودعا الانجليز الى تثبيت أقدامهم فى مصر ، لأنهم ليسوا
حراس مصالحهم فيها فقط ، بل هم فوق ذلك حراس المدينة !
وقال ان الانجليز أخطأوا اذ مكثوا المصريين بشيء من الحرية ! ..
الى آخره .

وكانت هذه الصورة للولايات المتحدة قد تبدلت أثناء الحرب
العظمى بسبب اعلان الرئيس ولسن مبادئه فى حق تقرير
المصير ، فلما تنكر لهذه المبادئ وأعلن اعترافه بالحماية
البريطانية على مصر ، أعاد الى ذاكرة المصريين ذكرى
سلفه !

وبالنسبة لسعد زغلول فى باريس ، فقد أرسل برقية
اجتجاج الى الرئيس ولسن ، وكان مما ورد فيها ان مبدأ حق
تقرير المصير الذى رفعه الرئيس ولسن لم يتردد فى بلد قدر
تردده فى مصر ، فأننا شنعب متعطش للحرية رأى فى
مبادئكم ضمان الخلاص القريب ، ومهما تكن الأسباب التى
استندت اليها حكومة الولايات المتحدة فى الاعتراف بالحماية
البريطانية ، فأننا نقدر أنه ليس ثمة ما يحول دون استجلاء
حقيقة رأى بلد بأسسره وحقيقة الأسباب التى يبنى عليها
إيمانيه . وان اهتمامكم الذى تناول حتى الآن شعوب الهج من
قارة أفريقيا ، وامقد الى شعوب كانت حتى الامس جزءا من

الامبراطورية العثمانية انقضية ، هل يقف اذن على عتبة بلادنا المنكوبة الحظ ؟ » .

ومعنى ذلك ان سسعد زغلول لم ير ما يدعو الى اغلاق باب الامل فى الولايات المتحدة ، ونى امكن تراجعها عن قرارها ، وهو ما سوف نراه فى صفحات مذكرات سسعد زغلول .

والمهم هو ان الامل بعد ذلك أصبح معلقا على مؤتمر الصلح . فقد ارسل له سسعد مذكرة ليسمح له بعرض اقواله عليه ، شسارحا حق مصر فى الاستقلال التام ، قائلا ان المؤتمر قد سسمع صسوت المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب ، وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها ، افلا يكون احرى به ان يسمع صسوت مصر ، « وهى البلد ذو المدنية العريقة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن بلدا مستقلا منذ قرن ! »

على ان هذا الامل لم يلبث ان انطفأ . ففى ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للممثلين الالمان ، وفيها الموارد التى تحتتم على المانيا الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، وهو ماحدث يوم ٦ مايو ، ونشر الموجز الرسمى لنصوصها .

وهكذا قبل ان تمضى ثلاثة اسابيع كاملة على وصول سسعد زغلول الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، كانت آماله قد انهارت تماما ، وكسبت انجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر .

ولما كانت المسألة المصرية منذ ابرمت معاهدة لندن ١٨٤٠ هى مسألة « دولية » ، بمعنى انه لا يمكن اجراء أى تغيير فى حالتها السياسية الا بواسطة الدول ، وقد حدد مؤتمر الصلح

مصر السياسى على أساس الاعتراف بالحماية البريطانية عليها ، فمن هنا نشأ موقف خطير كان على سعد ورفاقه مواجهته : ، وهو : هل انتهت مهمة الوفد ؟

واللهة الأولى تناوب الجميع اليأس ، فكتب سعد الى محمود سليمان باشا فى ١٢ مايو يقول : « منذ وصولنا الى باريس وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوهنا ، كل الجهود والمسعى لم تؤد الى نتيجة ، فى النص التمهيدى لمحادثات الصلح اعترف الالمان بالحماية » . وفى جلسة ٢٦ مايو أعرب سعد زغلول عن يأسه قائلا : ان مهمة الوفد قد انتهت ، ولم يبق أمل فى الحصول على الاستقلال التام ، وان كل قول عدا ذلك يعد مخالطة ، وان عمل الوفد الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة .

على ان سعدا لم يلبث ان تبين ان تنفيذ هذا رأى أصعب من الاعتراف به ! اذ لا يستطيع ان يعلنه دون أن يعلن معه انه عائد الى مصر لقيادة الثورة ! ولما كانت الأحكام العسكرية لاتزال سارية فى مصر ، فان القوة البريطانية التى استطاعت اعتقاله ورفاقه ونفيهم الى مالطة ، تكون قد تعززت باعتراف الدول بوضع بريطانيا فى مصر ، وهو ما يعنى شل قوة الوفد وفعاليته .

من هنا نشأت فكرة البقاء فى أوروبا ، حيث المجال فسح لخدمة القضية الوطنية ، واتخاذ أوروبا مركزا لدعاية أكثر اثارة للمشاعر الوطنية فى صدور الجماهير من أية دعاية قام بها الوفد قبل سفره ، ولابقاء جذوة الأمل فى الاستقلال فى صدور الجماهير فى الحصول على الاستقلال .

لذلك يقول عبد الرحمن فهمى انه أخفى تلغراف سعد يوم ١٣ مايو عن الأمة المصرية ، حتى لا تصاب باليأس . وكتب الى سعد يخطره بذلك . ولكن سعد كتب اليه بأنه كان واجبا عليه أن يبين له الحالة فى باريس تماما « ، وأنت لك أن تضيع فى الأمة ما يصح نشره ، وتخفى عنها ما لا يصح العلم به » .

ولكن الاعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية لم يلبث أن قسم الراى داخل الوفد فى باريس حول مواجهته ، ففى حين رأى البعض أن مهمة الوفد قد انتهت ولا بد من العودة الى مصر ، رأى سعد وآخرون أن اعلان انتهاء مهمة الوفد سوف يصيب الأمة باليأس ، وبالتالي فلا بد من طرق الأبواب غير الرسمية كبديل للأبواب الرسمية التى أغلقت ، وسرعان ما تحول هذا الخلاف ليصبح انشقاقا كما سنرى !

سعد زغلول في باريس

رأينا فيما سبق كيف قامت خطة الحركة الوطنية عند تأليف الوفد في نوفمبر ١٩١٨ على عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح بعد أن رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى انجلترا للتفاوض حول القضية الوطنية ، وكانت ثقة الوفد في عدل وانصاف مؤتمر الصلح لا حدود لها ، اذ كان الاعتقاد بأنه سوف يطبق مبادئ الرئيس ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ، في سلم بلا نصر وحق تقرير المصير للشعوب !

فلما صدم الوفد باعتراف صاحب مبدأ حق تقرير المصير بالحماية البريطانية على مصر وتلته صدمة مؤتمر الصلح بالحماية انهارت خطة الوفد من الأسس وانتهت مهمته من الناحية الفعلية وهي المهمة التي وكلته الأمة المصرية فيها بالتوكيلات الشعبية الشهيرة .

على أن المشكلة التي واجهها سعد زغلول بصسفة خاصة ، هي المتغيرات التي طرأت على الحركة الوطنية منذ أن

قامت انجلترا بنفيه ورفاقه الى مالطة ، فقبل نفى سعد زغلول
تكن فى مصر ثورة عارمة كتلك التى تفجرت فى مارس ١٩١٩ : بل
ان احتمال قيام مثل هذه الثورة كان بعيدا عن كل خيال ، خيال
سعد ، وخيال السلطات البريطانية ، وبالتالي انحصرت مهمة
الوفد فى مسألة عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح أو انجلترا .

ولكن الأمر اختلف بعد نفى سعد ، فقد تولت الأمة المصرية
بنفسها الأمر وقامت بثورتها الفريدة بشكل تلقائى وبدون أى
ترتيب سابق ، وكانت تستلهم فى ثورتها القيادة الوطنية الجديدة
المنفية فى مالطة وبذلك فوجئ سعد بالمهمة الجديدة التى لم
تكن فى حسبانته ، لقد كانت مهمته التى ألف الوفد لتنفيذها هى
اقناع مؤتمر الصلح برفع الحماية البريطانية عن مصر والاعتراف
 باستقلال مصر ، ولكن المهمة الجديدة أصبحت قيادة ثورة
 شعبية من أعظم وأنبى الثورات المصرية فى التاريخ المصرى
 كله .

وهذا هو المتغير الجديد الذى شق صفوف الوفد ، ففى
حين شعر البعض من أعضاء الوفد — بعد اعتراف مؤتمر
الصلح بالحماية البريطانية على مصر — بأن مهمة الوفد قد
انتهت وعليه ان يعود أدراجه الى مصر ليعترف للأمة المصرية
بفشل مهمته ، شعر سعد بأن الأمة المصرية التى سيعود
اليها لم تعد هى الأمة المصرية التى تركها وانما هى أمة ثائرة
مصممة على نيل استقلالها ومسنعدة لأن تدفع الثمن غاليا ،
وبالتالى فليست هى بالأمة التى سوف تقبل بسهولة أى
اعتراف بالفشل ، وانما هى أمة فى حاجة الى قيادة تقود الأمة
الى نيل مطالبها المشروعة الى الاستقلال .

ومعنى ذلك وسائل جديدة للنضال ، لم تكن مطروحة عند تأليف الوفد ، ووسائل تحافظ على الشعلة المقدسة للثورة موقدة لا تنطفئ ، وتستغل الامكانات الثورية التي أظهرتها الأمة المصرية في نيل الاستقلال .

كانت همزة الوصل بين سعد زغلول في باريس والشعب المصري في القاهرة هي لجنة الوفد المركزية التي كان رئيسها محمود سليمان باشا ، والد محمد محمود باشا وكيلها وأمين صندوقها إبراهيم سعيد باشا ، وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمي بك .

وكانت قيادة لجنة الوفد المركزية مكونة من معتدلين ومتطرفين فقد كان كل من محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ممن يؤمنون بمهمة الوفد الأساسية ، وهي السعي في الاستقلال بالطرق السلمية ، أما عبد الرحمن فهمي ، باعتباره ضابطا سابقا في الجيش المصري ، فكان يؤمن بكافة السبل التي توصل الى الاستقلال سواء كانت سلمية أو غير سلمية .

وكان اتصال سعد زغلول باللجنة المركزية يتم على مستويين : المستوى الأول ، هو المستوى الرسمي مع رئيس لجنة الوفد المركزية ، والمستوى الثاني ، وهو مستوى غير رسمي ، ويتم مع عبد الرحمن فهمي سكرتير اللجنة العامة وكانت طريقة المراسلة هي الطريقة السرية .

وكان السبب في الطريقة السرية عندها ووصل تلغراف من سعد زغلول في ١٣ مايو ١٩١٩ الى رئيس اللجنة المركزية ، يقول فيها أنه منذ وصول الوفد الى باريس وجد جميع الأبواب موصدة وكل الجهود لم تؤد الى نتيجة وان النص التمهيدي

لمحادثات الصلح اعتراف الالمان بالحماية ، فقد شعر عبد الرحمن فهمى بضرورة ايجاد وسيلة سرية للاتصال حتى يمكن التصرف فيما ينفع نشرة على الامة او ينفع حجه عنها ، فاتفق مع سعد زغلول على أن تتم المراسلة عن طريق خطابات سرية تكتب بماء البصل على صفحات احدى المجلات العلمية وترسل من سعد الى عبد الرحمن فهمى او يرسلها عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول .

والمهم هو أنه من خلال هذه المراسلات كان سعد زغلول يقود الحركة الوطنية من باريس ، فكان يرسل الى عبد الرحمن فهمى بالرسائل التي توضح نضال الوفد في أوروبا وأمريكا ، لينشرها على الشعب المصري ليحفظ حرارة امله في الاستقلال من الفتور ، وفي الوقت نفسه يعطى التعليمات اللازمة لمسيرة الثورة ، وكان عبد الرحمن فهمى من جانبه يعلم سعدا بما يتم تنفيذه من تعليمات على يد التنظيم السري الذي كونه بعد سفر الوفد الى باريس .

ومن هنا تعتبر رسائل سعد زغلول الى لجنة الوفد المركزية في القاهرة استكمالا لمذكراته ، من حيث انها تسجيل لما يجرى في باريس من نشاط وأحداث .

على أنه قبل أن نتعرض لهذه الرسائل ، ينبغي أن نوضح أن الوفد الذي سافر الى باريس كان مكونا من معتدلين ومتطرفين ولذلك تعرض لانسلاخات وانشقاقات لاسبب الذي ذكرناه ، وهو الخلاف حول مسألة انتهاء مهمة الوفد ، فالذين تمسكوا بأن مهمة الوفد هي الحصول على استقلال مصر من مؤتمر الصلح ، اعتبروا مهمة الوفد قد انتهت ، وقصارى ما يمكن أن يفعله هو تحسين وضع مصر في ظل الحماية ، والذين تنبهوا

الى المتغير الجديد وهو ثورة الشعب المصرى وعلى رأسهم
سعد زغلول ، اعتبروا ان مهمة الوفد لم تنته ، اذ أصبح عليه
قيادة الثورة الى نهايتها الطبيعية وهى الاستقلال .

وكان من هؤلاء الذين اعتبروا ان مهمة الوفد قد انتهت ،
وانسلخوا من الوفد ، كل من عزيز منسى ، مستشار الوفد فى
باريس ، وعلى حافظ رمضان بك ، وحسين واصف باشا ،
واسماعيل صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك ، ومحمد
عبد الخالق مذكور باشا ، وهؤلاء جميعا كانوا يرون الالتجاء الى
انجلترا لتنظيم الحماية على نحو يحقق لمصر أقصى ما يمكن من
مزايا ، ولكن سعد زغلول رفض هذا الحل على أساس أنه يخالف
مبدأ الوفد ، وكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع رأى
الوفد فى رفض أى حل يقوم على الحماية ، وان البديل الناجع
لذلك هو طرق الأبواب غير الرسمية فى أوروبا وأمريكا كالمجالس
والهيئات النيابية والجرائد والرأى العام صاحب السلطات الأكبر
على الحكومات .

وقد وصف سعد زغلول نشاط الوفد فى باريس فى
خطاب مؤرخ فى يوم ٢٣ يونيه ١٩١٩ الى اللجنة المركزية للوفد
يقول : « لايزال الوفد منشغلا بنشر ما يجرى فى مصر من
التصرفات ، لفهام العالم حقيقة آلام المصريين وآمالهم ، ولنا
الثقة فى أن اذاعة هذه الأمور فى جميع أنحاء العالم ، ولاسيما
فى أوروبا وأمريكا ، تعود بالثمرة المرجوة .

ان الاشاعات السيئة التى اذاعها الأعداء بخصوص
الوفد كلها كاذبة وهى من مخترعات مروجيها فالاتفاق قام بين
جميع الاعضاء ، ولم يقع أى خلاف فيما بينهم ، والاتحاد متين .

بين الأقباط والمسلمين ويمكنكم أن تؤكدوا ذلك للأمة بأن هذه هي الحقيقة التي لا تشوبها أية شائبة .

وأكذب الاشاعات عن الوفد ما نشرته جريدة « التيمس » في عددها الصادر يوم ١٧ الجاري بخصوص الخلاف المزعوم وقوعه بين الرئيس وشيخ راوى باشا ، فإنه لا يوجد بينهما الا كل اتفاق ووئام ، والاشاعة محض افتراء .

والوفد دائم على العمل بكل جهد في سبيل الغاية التي انتدبته الأمة لها ، وهو ملوء سرورا لثقة الشعب فيه ولاعتماد المصريين عليه في بسط آمالهم الوطنية لدى السلطات التي تريد الوقوف على حقيقة هذه الآمال والسلطات التي يجب أن تكون على علم بها .

ومما شجع الوفد على أداء مهمته ، ما يراه من تشبث المصريين بالمطالبة باستقلالهم التام ، فقد أظهروا بذلك للامم الغربية أنهم جديرون بالحرية ، ولا يقبلون المساومة في حقوقهم المقدسة مهما كانت العقبات التي تصادفنا ، ولا ريب أن استمرار الأمة على هذه الخطة الحكيمة بما يرفع شأن مصر ، ويخطو بالقضية المصرية خطوات واسعة في سبيل نجاحها .

الوفد مشتعل بفكرة رفع صوت مصر في أمريكا ، وقد قرر إرسال بعض أعضائه اليها ، ولكن يظهر أن الانجليز هنا يضعون العراقيل في سبيل سفرهم ، وسيمنعونهم من ذلك .

الوفد غير راض عن المنشورات التي تفيد اعتماد المصريين على الالمان وتتضمن الانتصار للبشفيك ، فان هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالالمان والحركة البلشفية ، ويضر قضيتنا .

لم يصل مذكور باشا الا فى ٣١ مايو وقد غادر باريس يوم ١٧ الجارى للرجوع الى مصر بطريق سويسرا وايطاليا ، قائلا انه سيبحر يوم ٢٤ يونيه ، والوفد لا يعلم شيئا عن سبب هذه العودة العاجلة ، وفى يوم ٤ يوليه سنة ١٩١٩ كتب بسعد يقول :

« لم يذهب الى انجلترا أحد من أعضاء الوفد ، وعلى الخصوص محمد باشا محمود ولطفى السيد ، اللذان تكلمت الجرائد بخصوص سفرهما الى انجلترا وان هذين العضوين يتمسكان كل التمسك بمبادئ الوفد ، وهما من الاعضاء الأكثر تطرفا فى الدفاع عن هذه المبادئ » .

مدام عزمى محمود عزمى ، وصلت ، ونقلت إلينا ما كلفت بتبليغه بخصوص الحوادث الجارية عندكم ، مسيو سيمون وصل المستندات وغيرها مما سلم له ، وقد وصل متأخرا ، واعتذر بأن سبب ذلك اضطراره للانتظار فى بروسعيد أكثر من أربعين يوما ، قبل أن يجد له محلا فى مركب .

وقد بلغنا أن أمين بك الرافعى مشغول بتأليف كتاب عن الحركة المصرية ، فيحسب به أن يحتاط فى كتاباته حتى لا تمنع المراقبة نشره .

وبلغنا من بعض المصريين ، أنهم — الانجليز — بدأوا يجلدون النساء ، وانهم قتلوا بعض القضاة والمحامين ضربا بالرصاص ، فاذا كان هذا الخبر صادقا — وهو ما نعتقد — نرجوكم أن ترسلوا لنا كل التفاصيل الممكنة .

وبلغنا ان ارمينيا مرتديا ثياب ضابط بريطاني . عين في
وظيفة في مركز من مراكز مديرية الجيزة ، وانه مطلق التصرف
هناك ، وانه قتل بمسدسه شخصا اتهم بسرقة قليل من البرسيم
فهل هذا صحيح ؟

ما يبلغ صحة ما يقال من ان فكرة الاستقلال الذاتى تحت
الحماية ، بدأت تنتشر فى بعض الاندية ، ومن هم مروجو هذه
الفكرة ؟ نرجو افادتنا من تفصيل ذلك .

(٩)

سعد زغلول في باريس

ولجنة الوفد المركزية في مصر

رأينا فيما سبق كيف وجد سعد زغلول ورفاقه الأبواب مغلقة أمام الوفد في باريس ، فالرئيس ولبن صاحب مبدأ حق تقرير المصير اعترف بالحماية البريطانية على مصر ، ومؤتمر الصلح صاحب الحق في تقرير المستقبل السياسي لمصر باعتبار المسألة المصرية مسألة دولية منذ معاهدة لندن ١٨٤٠ ، اعترف بالحماية البريطانية على مصر . ومعنى ذلك أن مهمة الوفد في باريس قد انتهت من الناحية الفعلية بالفشل ، ولم يعد أمامه من سبيل الا الاعتراف بهذا الفشل ، والعودة الى مصر .

وقد كان هذا بالفعل هو رأى فريق من رجال الوفد الذين أصيبوا باليأس ، مثل اسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر ، وكان رأيهما تنظيم وضع مصر السياسي في إطار الحماية البريطانية . على أن الثورة التي شبت في مصر عند نفى سعد زغلول الى مالطة ، كانت قد غيرت المزاج السياسي للشعب المصري تغيراً تاماً ، فلم تعد الحماية

البريطانية تمثل بالنسبة له أساسا مسالحا للعلاقات مع
بريطانيا ، وانها أصبحت دعوة الاستقلال التام تسيطر على
حواسه ، وتجرف في طريقها كل معترض .

وقد كانت عظمة سمعد زغلول الحقيقية تكمن في أنه أدرك
هذه الحقيقة جيدا ، على الرغم من كل اليأس المحيط بالقضية
المصرية ، فأخذ يغذى رغبة الشعب المصري في الاستقلال ،
ويؤجج شغوره الوطني من طريق إبقاء الأمل متقدما في نفسه
في الاستقلال التام ، ومحاربة كل من يحاول إطفاء هذا الأمل
واعتباره مارقا من الوطنية .

وقد ساعد سمعد زغلول في تحقيق هذا الهدف مناضل
مصري صلب هو عبد الرحمن بك فهمي سكرتير عام لجنة
الوفد المركزية في مصر ، الذي كانت الاتصالات بينها تتم
من خلال مراسلات سرية تكتب بماء البصل على صفحات
مجلات علمية ترسل الى مصر .

وكان الوفد عند وصوله الى باريس قد نظم أعماله من
طريق تكوين ثلاث لجان : لجنة للمالية كان أعضاؤها سمعد زغلول
باشا ، وعلى شعراوي باشا أمين الصندوق ، وعبد اللطيف
المكباني بك .

ولجنة للنشر ، أعضاؤها اسماعيل حسدقي باشا ،
وعبد العزيز فهمي بك ، والدكتور حافظ عفيفي بك ، وويصا واصف
بك ، ولجنة للاحتفالات الدعائية أعضاؤها اسماعيل حسدقي باشا ،
وحسين واصف باشا ، وجورج خياط بك .

على أن الانقسام الذي حدث في صفوف الوفد حول
جدوى العمل ضد الحماية البريطانية ، قد أحدث تعديلات في

عضوية هذه اللجان ، بخروج بعض الأعضاء منها بل ومن
الوند أصلا !

والمهم هو أن ساعد زغلول في باريس كان يقظا لكل ما
يحدث في مصر من متغيرات في الشعور الوطني . فعلى الرغم
من أنه كان قد قرر البقاء في باريس والنضال من أجل القضية
الوطنية ، فإنه كان يدرك جيدا أن القاعدة الشعبية في مصر
التي يستند إليها هي وسيلته الوحيدة لاقتناع أوروبا والولايات
المتحدة بأن الشعب المصري لن يقبل الحماية البريطانية بحال
من الأحوال ، وأن أي ضعف يطرأ على هذه القاعدة ستسوف
ينعكس بالضرورة على نضاله .

وتعتبر مراسلات ساعد زغلول التي أرسلتها إلى
عبد الرحمن فهمي بك شاهدا على متابعته الدقيقة لكل ما يجري
في مصر ، وحرصه على إصدار التعليقات اللازمة التي
تكفل سلامة الجبهة الوطنية .

ففي رسالته يوم ٤ يولية ١٩١٩ إلى عبد الرحمن فهمي ،
كتب يسأله : « ما مبلغ صحة ما يقال من أن فكرة الاستقلال
الذاتي تحت الحماية بدأت تنتشر في بعض الأندية ؟ ومن هم
مروجو هذه الفكرة ؟ نرجو إفادتنا عن تفاصيل ذلك مع إمدادنا
من رأيكم الشخصي » .

وقد رد عليه عبد الرحمن فهمي قائلا : « فكرة الاستقلال
الذاتي لم يروجها إلا الخونة الأندال والمأجورون ، ولكنها — على
كل حال — لم تلق قبولا ، لأن السواد الأعظم ، بل الأعظم جدا
من الأمة لا يريد غير الاستقلال التام » .

وعندما علم ساعد زغلول من بعض من حضروا للاضطرابات
بأوروبا أن هناك فكرة ترمى إلى توكيل الأمة وفودا أخرى إلى

جانب الوفد ، كتبت عبد الرحمن فهمى بذلك ، وطلب اليه أن يبحث هذه المسألة ، « وتفيدنى عن الأوساط التى نبتت فيها ، والأوساط التى تحبذها ، وما هو رأيكم بخصوصى ؟ »

وقد رد عبد الرحمن فهمى وقتئذ بالآتى :

« إن فكرة التوسّع فى التوكيلات لم تنبت الا فى رأس من بلغك بها . وإن البلاد متمسكة بتوكيلاتنا للنهائية ، ولا يبعد أن يكون من بلغكم بذلك مدسوسا من جهة الخصوم . فحذار حذار من الاصغاء الى مثل هذه الأكاذيب ، لأن الأمة — كما قلت — متمسكة بحرفية توكيلاتنا » .

وكانت الأمة المصرية فى الحقيقة قد أعربت عن تمسكها بالاستقلال التام والوحدة القومية المقدسة فى يوم ٢٩ يونية ١٩١٩ ، عندما احتفل المسلمون بعيد الفطر المبارك ، « ولكن هذا اليوم انقلب الى عيد قومى ، اشتهرت فيه جميع عناصر الأمة على اختلاف مذاهبها ونحلها — كما يقول عبد الرحمن فهمى — فكان مظهرا رائعا دل على تضامن الأمة وتضامنها ، واخذ الناس منذ الصباح الباكر يتبادلون الأدعية والتمنيات الطيبة لبصر ، وأبى المسيحي المصرى الا أن يكون هذا اليوم عيدا له !

« وقد تجلّى هذ الشّعور الوطنى الفياض فى الحفلة التى أقيمت فى الأزهر الشريف ، اذ تقاطرت الوفود عليه من الأقباط والبنسوريين واللبنانيين ، وعلى رأس كل وفد فريق من رجال الدين جاءوا جميعا لتهنئة اخوانهم المسلمين . وقد كان المسلمون يقابلونهم بالبشر والترحاب ، وروح الوطنية والوئام ترنمرف فوق الجميع ، وألقيت الخطب الوطنية من المسلمين والأقباط ، فكانت دليلا على تأصيل للشّعور الوطنى فى الأمة ، وبرهاننا صائدا على أن الوطنية هى دين الجميع .

« وكذلك كان الحال فى الاسكندرية ، اذ ذهب وفد من رؤساء الأقباط الدينيين وأعيانهم الى جامع أبى العباس ، وهنئوا اخوانهم المسلمين بعيد الفطر ، فاستقبلهم المسلمون ، وعلى رأسهم الشيخ اللبان وبعض المحامين والوجهاء بمظاهر الغبطة والابتهاج . »

وفى يوم ٢٢ يوليو أرسل سعد زغلول تقريراً الى الوفد بين فيه ما قام به من نشاط فى أوروبا ، فقال : « لقد وضعنا القواعد الأولى للحركة السياسية والصحفية الكبرى . والآراء السياسية مجمعة هنا على أن استقلال مصر هو النتيجة الطبيعية لثبات الأمة على الاستمرار فى طلب الاستقلال . وان السياسة الذين علموا حق العلم بالحركة المصرية ، وبعدها عن التصعيب لادنى ويغض الأجانب ، ثم علموا بأن هذه الحركة مستمرة دائمة على هذه القواعد المظاهرة ، يرون أن مصر تجد أنصاراً فى أمريكا وفى أوروبا ، حتى فى إنجلترا نفسها ، مادامت حركة المصريين تنبههم كل يوم الى أن أمة البراعنة جادة فى طلب الاستقلال دون سواه من الأغراض الأخرى التى تشبه الحركات السياسية . وان السياسة هنا يعجبون بهذه الروح الطاهرة ، ويعطفون عليها ، ولا يرون لاستخدامها الا نتيجة واحدة ، هى حصول الأمة على ما تطلب . ولنا أمل وطيد أن المسألة المصرية ستكون فى عداد المسائل التى يتناقش فيها مجلس السناتور (الشيوخ) فى أمريكا ، كما أنه ليس بعيداً أن تكون موضوع المناقشة من البرلمان البريطانى . »

فى ذلك الحين جرت المخابرات بين الوفد فى باريس واللجنة المركزية فى القاهرة حول ارسال وفد من مصر الى أمريكا لنشر الدعوة فيها للوفد ولل قضية المصرية ، ولكن الوفد

تمكن من تجديد محام أمريكى قدير هو المستر جوزيف فولك ،
الذى كان حاكما لولاية ميسسورى ومستشارا قانونيا لوزارة
الخارجية الامريكية ، للدفاع عن القضية المصرية فى مجلس
الشيوخ . ولذلك أرسل سعد زغلول الى اللجنة المركزية يوم
٢٥ يوليو ١٩١٩ يقول :

« لم يعد هناك لزوم لارسال وفد من عندكم الى أمريكا ،
لأن الوفد أمكنه أن يجد هناك من أرباب النفوذ والكفاية الواسعة
من يمثله حق تمثيل ، ويدافع عن القضية المصرية بما تستحق
من العناية والاهتمام . وقد ورد لنا من هذه الجهة أن المسألة
أخذت دورا مهما فيها كما أخبرناكم سابقا .

« ويسسرنا أن الأخبار الواردة من عندكم تفيد بأن روح
التفانى قوية ، وهو ما نعتد عليه كل الاعتماد بعد الله فى
نجاح مأموريتنا ، وهناك من الدلائل ما يجعلنا نعتقد بأن المسألة
المصرية لابد أن تدخل فى دور جديد » .

« وكلما كانت الأمة متماسكة ومتساندة ، كان هذا الدور
فى مصلحتها » .

لهذا السبب كان سعد زغلول حريصا على نفي ما كان
يتردد فى مصر من مظاهر الخلاف بين أعضاء الوفد فى باريس
حول حل القضية حرصا على تماسك الأمة . فمنذ يوم ٨ يونية
١٩١٩ راجت اشاعة بأن اسماعيل صدقى باشا وعلى شعراوى
وجورج خياط بك وسينوت حنا بك قد انفصلوا عن الوفد ،
فطلب عبد الرحمن نهى من سعد زغلول كشف حقيقة هذه
الاشاعة ، فكتب اليه سعد يوم ٢٣ يونية ١٩١٩ يقول :

« ان الاشاعات السيئة التى اذاعها الخراسيون بخصوص الوفد ، كلها كاذبة ومن مخترعات مروجيها . فالاتفاق تام بين جميع الاعضاء ، ولم يقع اى خلاف بينهم ، والاتحاد متين بين الأقباط والمسلمين . ويمكنكم ان تؤكدوا ذلك للأمة بأسرها ، بأن هذا هو الحقيقة التى لا تشوبها اية شائبة » .

« وأكذب الاشاعات عن الوفد ما نشرته جريدة « التيمس » فى عددها الصادر يوم ١٧ الجارى (يونية) بخصوص الخلاف المزعوم بين الرئيس وشيخه راوى باشا . فانه لا يوجد بينهما الا كل اتفاق ووئام ، والاشاعة محض افتراء .

« والوفد دائم على العمل بكل جهد فى سبيل الغاية التى ندبته الأمة لها ، وهو ملء سرورا لثقة الشعب فيه ، ولا اعتماد المصريين عليه فى بسط آمالهم الوطنية لدى السلطات التى تريد الوقوف على حقيقة هذه الآمال ، والسلطات التى يجب ان تكون على علم بها .

« ومما تشجع الوفد على اداء مهمته ، ما يراه من تشبث المصريين بالمطالبة باستقلالهم التام . فقد اظهروا بذلك لاهل الغربى انهم جديرون بالحرية ، ولا يقبلون المساومة فى حقوقهم المقدسة . ولا ريب ان استمرار الأمة على هذه الخطة مما يرفع شأن مصر ويخطو بالقضية المصرية خطوات واسعات فى سبيل نجاحها » .

سعد زغلول في باريس

عندما فصل الوفد اسماعيل صدقي ومحمود ابو النصر !

على الرغم من أن سعد زغلول انقطع عن كتابة مذكراته في الفترة من تاريخ الافراج عنه من جزيرة مالطة يوم ١٣ ابريل ١٩١٩ الى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ وهو تاريخ أول يومية كتبها في باريس ، فان ما دونه من رسائل الى لجنة الوفد المركزية في القاهرة في تلك الفترة عن الاوضاع في باريس ، وما بعث به من توجيهات الى عبد الرحمن فهمي سكرتير عام اللجنة ، يعطينا البديل عن اليوميات التي اغفل سعد زغلول كتابتها .

وهذا ما فعلناه في مقالينا السابقين ، حيث رسمنا صورة لنضال سعد زغلول في تلك الفترة من واقع الوثائق التاريخية ومن واقع مراسلاته مع لجنة الوفد المركزية وعبد الرحمن فهمي ، ومنها يتضح أن سعد زغلول كان حريصا بالدرجة الأولى في تلك الفترة على حفظ حرارة الروح الثورية في الشعب المصري ، وتغذية الأمل في صدره في الاستقلال التام ، على الرغم من كل اليأس الذي كان يحيط بالقضية المصرية بسبب

اعتراف الرئيس الأمريكى ولسن ومؤتمر الصلح بالحماية
البريطانية على مصر .

ولقد تبين لنا كيف كان سعد يتابع الشومر الوطنى
متابعة دقيقة ، ويعطى التعليمات التى تكفل سلامة الجبهة
الوطنية ، كما كانت تشغله فكرة الاستقلال الذاتى التى كان
يروجها الانهزاميون كبديل للاستقلال التام ، وايضا فكرة توكيل
الامة المصرية وفودا اخرى غير الوفد الامر الذى من شأنه ان
يضعف من تمثيل الوفد للامة المصرية فى الخارج . وفى الوقت
نفسه حاول سعد زغلول كثيرا نفى ما كان يتردد عن الانقسام
فى صفوف الوفد فى باريس بعد اعتراف مؤتمر الصلح
بالحماية ، خوفا من أن ينعكس هذا الانقسام سلبا على وحدة
صفوف الامة ، اذ كان سعد زغلول يؤمن — كما كتب الى
اللجنة المركزية يوم ٢٥ يوليو ١٩١٩ — بأنه « كلما كانت الامة
مماسكة ومتساندة ، كان هذا الدور فى صلتها » .

على أن حقيقة الانقسام فى الوفد فى باريس كان لابد أن
تفرض نفسها على الحياة السياسية فى مصر ، وفى يوم
٢٣ يوليو ١٩١٩ كتب عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى
باريس يقول : « سبق ان ذكرت لسعادتكم أكثر من مرة ، أن
روح الخطابات التى ترد من بعض حضرات أعضاء الوفد ،
لا تتفق مع روح الكتابات التى ترد لنا من الوفد ! ولم أذكر لسعادتكم
أسماء مرسليلها تفاديا من وقوع أى خلاف » .

« أما الآن فقد أتى مكتوب أخيرا بصيغة لا يمكن السكوت
عليها ، اذ به الجملة الآتية : « الآن لا أمل ولا عمل ، فياليتنا
نسمى للمفاوضة فى الاستقلال الداخلى » !

« هذا المكتوب ورد لحضرة محمود أفندى عزمى المحامى من صديقه على بك حافظ رمضان ، وعزمى يقول : انه ورد مكتوب مثله لحضرة محمد بك حافظ رمضان .

« نعم ، ان على بك حافظ ليس من أعضاء الوفد ، ولكن بعد أن قرر الوفد ضمه لسكرتاريته ، وسافر معه بالفعل ، أصبح منسوباً اليه ! » .

« ولا يخفى على سماعتكم ما يحدثه مثل هذا الكلام من الأثر السيئ فى النفوس ، خصوصاً وأن الخونة ورئيسهم الأكبر لا سلاح لهم الآن الا ثل هذه الجوابات ! فأرجو العمل على ملأفة ذلك حرصنا على النفوس ومنعاً لتسليح الخونة ! »

على أن الخلاف الذى وقع بين كل من اسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر بك من جهة ، وبين سعد زغلول وبقية أعضاء الوفد الآخرين ، حول فكرة الحكم الذاتى فى ظل الحماية البريطانية ، كان من الاتساع بحيث كان معذراً اخفاؤه .

وكان هذا الخلاف قد تفجر عندما وصلت الى الوفد . من عبد الرحمن نهمى معلومات عن فظائع القوات العسكرية البريطانية فى مصر فى حوادث نزلة الشوبك والعريضة ، وكانت مدعمة بالصور والمستندات . فعندما أراد الوفد نشر هذه المعلومات على العالم المتمدن لفضح انجلترا ، اعترض كل من اسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر ، على أساس أن هذا النشر سوف يخلق الباب فى وجه أى تفاهم حول الحكم الذاتى مع انجلترا ، وفى الوقت نفسه لن يفيد مصر فى مؤتمر الصلح الذى طوى الكتاب باقرار ألمانيا نهائياً على الحماية التى وافق عليها المؤتمر . وأن الطريقة المثلى — من ثم — هى الانتصار على ابلاغ أعضاء البرلمان الانجليزى تلك الفظائع ابلاغاً بسيطاً

لحثهم على الضغط على حكومتهم في الوقت الذي تعد فيه العدة للبت في شئون مصر !

وبطبيعة الحال فقد امترض سعد زغلول على هذا الرأي ، لأن فكرة الحكم الذاتي في ظل الحماية البريطانية كانت مرفوضة أصلاً من الأمة المصرية ، كما أنها خارجة عن التوكيل الذي أعطته الأمة لسعد زغلول والوفد عند تأليفه بالسعي في الاستقلال التام .

وفي أواخر شهر يونية سنة ١٩١٩ انفجر الخلاف عندما حدث من اسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر أقوال في هذا الصدد اعتبرها سعد مغايرة لخطته ومبادئه التي وكلته الأمة عنها ، ولمواجهة اشاعات السوء عن الوفد أرسل سعد زغلول يوم ٢٢ يولية ١٩١٩ بخبر لجنة الوفد المركزية بأن الوفد « رأى أن يبعث مصطفى بك النحاس لكي يوقفكم على الحقيقة ، ولكي يدفع ما عساه يصنعه من اسماعيل صدقي ومحمود بك أبو النصر من الأقاويل المخالفة للحقيقة ولخطة الوفد ومبادئه ، وربما عاد على باشا شعراوي لضرورة عائلية لا خلاف بينه وبين بقية الأعضاء ، فانه على وفاق تام معهم » .

وبعد ثلاثة أيام ، أي في يوم ٢٥ يولية ١٩١٩ ، أرسل سعد زغلول إلى لجنة الوفد المركزية رسالة يبلغها فيها بأن « الوفد قرر بجلسة ٢٤ يولية ، اعتبار اسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر ، منفصلين عنه ، لما بدا منها من مخالفة مبدأ الوفد وخطته » .

ويصف عبد الرحمن غمهي تأثير هذا القرار على اسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر ، وما قوبلا به من الأمة المصرية . وقد وصولهما إلى مصر حوالي منتصف شهر أغسطس ١٩١٩

بالباخرة ، وصفا بليفا يعبر قوة الشجعور الوطنى الذى حركه
الوفد فى الأمة المصرية بما لم يسبق له مثيل ، فيقول فى تقريرى
١٥ و ١٨ اغسطس :

« ان موقف اسماعيل صدقى وأبو النصر لا يتمناه الانسان
ذو القلب الرحيم حتى لعدوه ! لانه مركز خذى وعار احتقار ،
حتى من ذويهم وأقاربهم وكل الملتصقين بهم » !

« وهنا يجدر بى أن أوضح لكم أنها أذاعا تصريحا بنص
واحد أملياه على مكاتبي الجرائد بالاسكندرية يوم وصولهما ،
ومضمونه أنها عادا لاعتقادهما أن مجال العمل ليس مقصورا على
باريس ، وأنها ، وان اختلفا مع الوفد فى شيء ، فهو خلاف فى
الوسائل لا فى المبدأ .

« هذا ملخص وجيز عن تصريحيهما ولكنى كنت سسمعت
من بدر بك أن اسماعيل صدقى هدد ، وهو فى المركب بأنه
قادر على أن يعمل على عودة الوفد فى ٢٤ ساعة ! فلم يسعنى
إزاء هذا التهديد ، الا أن أنشر بجريدة من الجرائد ، قرار
الوفد القاضى بفصله هو وأبو النصر ، بعد أن كنت اتفقت مع
أخوانى هنا على عدم اذاعة هذا القرار بصفة رسمية . فما
وقع نظرهما على هذا القرار الا وكادا يموتان خجلا ! وسافد
على ذلك ما كان قد علمه منا كثيرون عن حقيقة عودتهما .

ثم يقول عبد الرحمن فهمى انه كان من نتيجة ما أفهمه للرأى
العام المصرى بحقيقة حال كل من اسماعيل صدقى ومحمود
أبو النصر ، والخطبة التى كانا يريان دهوره الوفد فيها ، أن
بعث أقارب أبو النصر اليه بتلغراف الى باريس ، لو كان
استلهمه قبل أن يتركها ، لما كان ترك الوفد ولا أعماله ! وهاهم

الآن أقاربه في مقدمة الأمة سخطا عليه ! ونتعشم أن يكون
الدرس الذي يتلقيانه الآن من الأمة درسا زاجرا لهما ، وادعا
لغيرهما ممن يريد التلاعب بمصلحة الأمة التي لا تتساهل أقل
تساهل مع من يميل الى عدوها بعد أن أعلن اخلاصه لها .

ويضيف عبد الرحمن فهمي في خطابه الى سعيد زغلول
يوم ١٨ أغسطس ١٩١٩ : « وهنا يجدر بي أن أعرف سعادتك
أن الرأي العام المصري ساخط أشد السخط عليهما . ولقد
صدرت في حقهما بعض نشرات غير مضمّنة أسقطتهما الى
الدرك الأسفل . واني أؤكد لكم أنهما اذا كانا يعلمان أن شعور
الأمة هكذا مع الوفد ، ونحو قضبيتها الكبرى ، لما جازفا بعمل
ما كان من شأنه انفصالهما عن الوفد » .

ويضيف عبد الرحمن فهمي ان البعض كان يخشى من أن
يجرؤ إسماعيل صدقي وأبو النصر على مناواة الوفد بالنشر
في الجرائد ، كما جال هذا الأمر بخاطر الوفد أيضا ، ولكننا بعد
الارتباك الذي لاحظناه عليهما ، والازدراء والتحقير اللذين قوبلا
بهما من الأمة ، وبعد أن تحققنا بنفسهما من شدة ارتباط الأمة
بوفدها ، لا نظن أنهما يجروان على ذلك ، ومع ذلك فقد أعدنا
لهما كل العدة للقضاء على البقية الباقية من احترامهما الشخصي
— أن كان لا يزال لذلك أثر عند المقربين منهما — ليكون ذلك جزاء
لهما ، وعبرة لكل من تحدثه نفسه بالتدهور في هذه الهوة
السحيقة ، بانشقاقهما على الوفد ، ومعاكسة الأمة في
أمنيتها .

« أرجو ان كان مجيء النحاس بك هو لتفنيد أقوال إسماعيل
صدقي وأبو النصر فقط ، أن يؤجل مجيئه الآن . ونحن هنا بعون
الله قائلون على أخراستهما » .

وكذلك أرجو أن كل من يعود الى مصر الآن من أعضاء
الوفد لأعمال خصوصية ، أن تؤخذ عليه العهود والمواثيق بأن
لا يفوه ببنت شفة مما لا يجوز أن يراه عدونا - انجليزيا كان
أو مصرياً خارجاً علينا - ذريعة للتشويش على سمعة الوفد .

« كما أرجو أن كل من يعود ، يعتبر نفسه عضواً باللجنة
المركزية للوفد ، حتى يظهر التضامن بأجل معانيه بين الوفد
واللجنة والأمة » .

الى هذا الحد بلغت قوة الشعور الوطنى فى مصر ،
والتفاف الأمة المصرية حول سعد زغلول والوفد ، حتى أصبح
الخروج عليه يعد وصمة خيانة وطنية تلحق بصاحبها الخزي
والعار ! وكان من الطبيعى أن تسعد هذه الروح الوطنية العارمة
سعد زغلول فى باريس ، فكتب الى اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة
يوم أول سبتمبر ١٩١٩ يقول :

« دلنا سوء استقبال صدقى وأبو النصر على روح
جميلة جداً ، اغتبطنا بها ، وسررنا سروراً عظيماً . ومادامت
هذه روح الأمة ، فان النجاح مكفول باذن الله . ولم ير الوفد وجهها
للعُدول عن قراره بشأن المذكورين ، لأن ثقته بهما انعدمت ،
ولا يصح بحال من الأحوال أن يعود للعمل معهما مباشرة أو
بواسطة ، لأنه ليس شئ أضر على الأعمال من أن يشترك
فيها من لا ثقة بينهم . وأرجو أن تكون اللجنة قد أخذت بنصيحة
الوفد ، وتجنبت مقابلتهما تجنباً كلياً ، لعدم اعطائهما أقل أهمية ،
وكفاهما ما أصابهما من خزي وعار » .

الامضاء

سعد زغلول

١٨

(١١)

لغز مقاطعة لجنة ملنر

شـهدت الفترة التى امتنع فيها سعد زغلول عن كتابة مذكراته خوفا من وقوعها فى يد الغير ، من ١٣ أبريل الى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ، أخطر الأحداث فى تاريخ مصر ، ولكن المراسلات التى جرت بينه وبين عبد الرحمن فهمى بك ، سكرتير عام لجنة الوفد المركزية فى تلك الفترة ، فضلا عن مذكرات عبد الرحمن فهمى نفسه ، أتاحت لنا الفرصة لسد الفجوة ، ورؤية الأحداث من منظور سعد زغلول نفسه وبخط يده ، وهو ما نقدمه فى هذه السلسلة من المقالات ، لكى تكتمل الصورة أمام القارئ .

ومن أهم ما أغفلته المذكرات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى لقاء الضوء عليه ، فكرة مقاطعة لجنة ملنر ، التى تعد من أعظم انجازات الوفد ، بل هى أعظم هذه الانجازات حتى ذلك الجين !

نقد كانت ثورة مارس ١٩١٩ انفجارا شعبيا تلقائيا لم يكن لأحد فضل فى تفجيريه ، اذ كانت رد الشعب على نفى سعد زغلول ورفاقه الى مالطة ، ولكن فضل الوفد الحقيقى

هو ثى تلقى هذا الانفجار وتحويله الى طاقة ثورية حقيقية تجبر
انجلترا ، فى أعقاب أعظم انتصار حققته فى الحرب العالمية
الأولى ، على الاذعان لارادة الشعب المصرى ، وتغيير خططها
التي كانت قائمة على استمرار الحماية البريطانية على مصر ،
والغاء الحماية فى نهاية الامر .

وقد كانت مقاطعة لجنة ملنر هى المسمار الذى دق فى
نعش الحماية البريطانية ، وهى التى قلبت خطط بريطانيا رأسا
على عقب .

وكانت فكرة ارسال لجنة ملنر الى مصر قد نشأت فى
أثناء ثورة مارس ١٩١٩ ، التى أعلنت رفضها للحماية ، وذلك
للالتفاف حول ارادة الشعب المصرى والحصول على اعترافه
بالحماية . وفى يوم ٣١ مارس سأل أحد أعضاء مجلس العموم
الحكومة البريطانية عما اذا كانت هناك خطوات تتخذ لارسال
لجنة تحقيق الى مصر ؟ فجاءه الرد بأن الحكومة سوف تقرر
ذلك فى الوقت المناسب بعد أن يعاد النظام والقانون .

على أنه فى اليوم التالى (أول أبريل) أبلغت الحكومة
البريطانية اللورد ألبنى أنها اقترحت ارسال « لجنة تحقيق »
الى مصر برئاسة اللورد ملنر . ولكن بعد شهر ونصف ،
أى فى يوم ١٥ مايو اعترف اللورد كيرزن وزير الخارجية بأن مهمة
اللجنة الحقيقية هى « تثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب
رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة » !
وكانت خطة الحكومة ارسال اللجنة بعد انقضاء شهر
سبتمبر .

على أنه لم تكذ الأنباء ترد الى مصر من لندن عن اللجنة
ورئيسها والأعضاء المرشحين لها ، حتى راحت الأنباء تتلاقى

وتتفرق حول الموقف الموحد الذى ينبغي على المصريين اتخاذه
عند قدومها الى مصر .

ففى حين رأى البعض فائدة البحث مع اللجنة والكشف لها
عن مظالم بريطانيا فى مصر ، رأى البعض أن اللجنة لا تستطيع
أن تؤدي عملها (كلجنة تحقيق) الا اذا أطلقت لمصر حرية الرأى
والفكر ، وذلك برفع الأحكام العرفية . ورأى البعض الآخر الامتناع
عن مخاطبة اللجنة اذا حضرت قبل توقيع الصلح مع تركيا
صاحبة السيادة على مصر ، لأنه اذا خولت تركيا حقوقها
على مصر الى انجلترا ، فسوف يكون فى ذلك فصل الخطاب ،
وتصبح الحماية ثابتة على مصر !

على أن الوفد رأى أن الدخول فى مفاوضات مع لجنة ملنر
يترتب عليه تحويل المسألة المصرية من مسألة دولية الى مسألة
ثنائية بين مصر وانجلترا ، ولما كانت انجلترا قد حصلت على
اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ، فان أية مفاوضات مع انجلترا
لن تكون الا على أساس الحماية . ولما كان الشعب المصرى
بأسره قد رفض الحماية ، فلن تأتى المباحثات مع لجنة ملنر
بأية نتيجة ، وبالتالي يلزم مقاطعتها .

على أن مذكرات عبد الرحمن فهمى وقعت فى خطأ كبير ،
اذ نسب الى سعد زغلول أنه اقترح عليه تكوين لجنة لتتكم
مع لجنة ملنر ! وأنه رأى أن عدلى يكن باشا هو أصلح رجل
يقوم بهذه المهمة ، ولكن عدلى لم يقبل المهمة ، وبعد ذلك جالت فى
ذهنه فكرة المقاطعة ، فكتب بها الى سعد زغلول ، وصادف
أن وصل الخطاب أثناء عقد جلسة من جلسات الوفد ، فقرأه
عليهم ، فصنادف قبولهم .

على أن فحوصنا للمراسلات المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي أوضحت لنا أن الفكرة التي نسبها الى سعد زغلول ، وهي تكوين لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة باسم الوفد ، لم تحصل أصلا . وقد نفى سعد زغلول ذلك في خطابه الذي أرسله الى عبدالرحمن فهمي في أول أغسطس ، فذكر فيه أن تأليف لجنة أو لجان من أجل مفاوضة لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ، « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا » .

وحقيقة المسألة أن سعد زغلول كتب الى عبد الرحمن فهمي في تقريره الثامن يطلب اليه « البحث عن أكفاء من الوطنيين ، يحضرون تقريراً بحقيقة مساوىء الإدارة الانجليزية لمصر ، لنقدمه للجنة ملنر » .

وكان سعد يريد بهذا التقرير أن يرد به على ما عساه يصدر من لجنة تألفت في مصر عرفت باسم « لجنة ايموس » ، وهي مكونة من كبار الموظفين الانجليز تحت رئاسة اللورد اللثبي الموظف بدار الحماية ، ومن ضمن أعضائها المستر ايموس المستشار القضائي بوزارة الحقانية المصرية ، وغرضها العمل على جمع معلومات عن مصر لتقديمها الى لجنة ملنر عند قدومها الى مصر .

على أن عبد الرحمن فهمي أخطأ فهم رسالة سعد زغلول ، فقد ظن أن الوفد يقصد باللجنة التكلم مع لجنة ملنر وسارع الى التنفيذ ، فكتب الى سعد زغلول في ٢٢ يولية يقول : « وبهذه المناسبة (تأليف لجنة ايموس) فكرت مع الاخوان المشغلين معي في الحركة في ضرورة تشكيل لجنة من

المصريين الأكفاء لتحضير وتجهيز اللازم لمقابلة لجنة ملنر !
وبالفعل ، تسرعت من مدة في ترجمة صورة الأوراق والمستندات
السابق ارسالها اليكم الى الانجليزية ، وفكرت في أنه لو
أسفدت رئاستها الى رجل معروف ذي مكانة وكرامة كعزلي
باشا ، يكون لها من الاحترام ما تستحقه . فقصدته ، وتكلمت
معه طويلا في الامر ، وخلاصة ما دار بيننا ان الانجليز يريدون
منا المفاوضات معهم في المسألة ، وهذه المفاوضات ربما تؤدي
الى ما يتعارض مع أعمال الوفد . واذنا اذا قصرنا اقوالنا على
كلمة « الاستقلال التام » فقط ، فلا يتفاوضون معنا . وعلى ذلك
ارجأنا المسألة الى ان نأخذ رأي سعادتكم » .

ثم قال : « تسرعت في تكوين لجنة لجمع المساويء
الموجودة بفروع الحكومة المختلفة ، لاعدادها اشترتم اليه ، لأن
الذي كنت عمله قبل وصول امركم الأخير هو ترجمة المظائع
والمخازي التي ارتكبتها الجنود الانجليزية بمصر » .

وفي يوم ١٣ يولية - اى في اليوم التالي - كتب الى سعد
زغلول يقول : « ربما يتم تشكيل اللجنة اليوم . وفي الحقيقة
أنها سوف تكون مركبة من عدة لجان فرعية ، كل لجنة منها
تختص بوزارة . وستعرض رئاسة اللجنة على سعادة عزلي
باشا ، وعشمننا اقناعه بقبول ذلك ، وسأتوجه اليه خصيصا
لهذا الغرض في الاسكندرية قريبا جدا . ولقد ذكرت ان الوفد
جمع كثيرا من هذه المسائل قبل سفره ، فان تيسر ارسال
صورة منها يكون أفيد ، لأنه ربما يفاجئنا بحضور لجنة ملنر
قبل اتمام العمل . ثم ان رأينا ان نعلن الجنرال النبي بوجود
اللجنة بعد تشكيلها ، ونطلب منه بصريح العبارة ان يعطى
التعليمات اللازمة للحكومة لتسهيل على اللجنة مأموريتها ، لتحضر

اللازم حتى يثبسر للمصريين مقابلة اللجنة الانجليزية . ونحن لا نطمح فى الحصول على هذا التصريح ، ولكن عملا كهذا من شأنه أن يقوى قلوب البعض الذين استضعفوا ، وأن يمنع العراقيين من طريقها . سهل الله الحال .

على أن سعد زغلول لم يكذب يقرأ هذه التقارير ، حتى أبدى انزعاجه لما فيها ! وخصوصا أنه كان قد أبدى لعبد الرحمن فهمى فى كتابه بتاريخ ٢٥ يولية استسحاق الوفد لفكرة المقاطعة التى اقترحها عبد الرحمن فهمى (ولم يكن هذا الخطاب قد وصل الى عبد الرحمن فهمى بعد ، لأنه كان يرسل بالباخرة وليس بالطائرة) .

فقد كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى يقول : « ان اللجان التى تسرعتم فى تأليفها ، سواء كان للمفاوضة مع لجنة ملتر ، أو لجمع الاستعلامات ، لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا ! بل ان هذه الفكرة مضررة ضررا بليغا بالأمة ! ولذلك نرجو أن تعدلوا عنها ، لأنه يخشى أن المفاوضات مع الانجليز بدون واسطة الوفد ، يكون من ورائها اسسندراج « وزحزحة » للمسألة المصرية من مركزها ، زحزحة توجب خيبة الأمل ! أما الاستعلامات التى طلبنا منكم جمعها ، فقد كان يمكن الحصول عليها بواسطة أفراد من الوطنيين ، يعمل كل منهم على انفراد فى جمع ما يستطيع الوصول اليه من المعلومات التى يمكن أن يستعملها ضد ما عساه ! يصدر من لجنة ايموس » . واستطرد يقول :

« وهذا المعنى هو ما كتبناه لكم فى ١٢ يولية . ولم يكن استغرابنا من تشكيل لجنة لهذه الغاية بأقل من استغرابنا

لفكرة طلب مساعدتها من الجنرال النبى ! لأن مجرد هذا الطلب انحراف عن الموقف الذى وقفت الأمة فيه حتى الآن » .

وفى يوم ٢٤ أغسطس ١٩١٩ كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى يقول : « لانزال نرى ضرر تشكيل لجان لجمع المعلومات التى كتبنا لكم عن جمعها ، واللازم هو ان يشتغل بها أفراد حتى بطريقة غير محسوسة والمعلومات لازمة لنفس الوفد » .

فى تلك اثناء كان قد وصل الى عبد الرحمن فهمى كتاب سعد زغلول المؤرخ ٢٥ يولية ، والذى يبدى فيه استحيائه لفكرة مقاطعة لجنة ملنر ، فكتب الى سعد زغلول يوم ١٠ أغسطس يعلن انه قد أوقف كل عمل قام به نتيجة سوء فهمه لتعليقات سعد زغلول .

عندما قاد الوفد حركة مقاطعة ملتر

رأينا كيف حذر سعد زغلول عبد الرحمن فهمى من تأليف لجنة للمفاوضة مع لجنة ملتر ، ووصف هذه الفكرة بأنها « مضرّة ضرراً بليغاً بالأمة » ، « لأنه يخشى أن المفاوضة مع الانجليز بدون واسطة الوفد ، يكون من ورائها استدراج ، وزحزحة للمسألة المصرية من مركزها ، زحزحة توجب خيبة الأمل » .

وقد كان على أثر ذلك أن أوقف عبد الرحمن فهمى مساعيّه لتأليف لجنة لمفاوضة لجنة ملتر ، وعمل منذ ذلك الحين على تنفيذ فكرة المقاطعة بكل همة ونشاط .

وقد جرى الحرص على أن تصدر فكرة المقاطعة من الأمة المصرية ذاتها وليست مفروضة عليها . فعنى يوم ٢٤ أغسطس ١٩١٩ فتح الأستاذ سيد على صاحب جريدة النظام — بايعاز من الوفد — باب المناقشة حول لجنة ملتر . وبتفاق أيضاً مع لجنة الوفد المركزية ، كتب من أطلق على نفسه اسم « المواطن حسن سلامة » (المستشار حسن سلامة فيما بعد) كلمة نشرتها جريدة « النظام » يوم ٣٠ أغسطس ١٩١٩ ، جاء فيها : « يا صاحب

النظام ، اذكرك أنتى قرأت فى افتتاحية من افتتاحياتك أنك تريد من رأى العام المصرى أن يذكر ملاحظات على تلك اللجنة المزمع إرسالها الى مصر قريبا . ولكنى أرى أن رأى العام قد أبدى كلمته الأخيرة من زمن بعيد فيعلم العالم أجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا فى الدئاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشأن من السياسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية . وعلى ذلك ، فما على اللجنة البريطانية إلا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ما تريد . هذا هو رأى الذى هو رأى الأمة المصرية على ما أعتقد . فماذا ترى ؟ » .

وفى يوم ٢٨ أغسطس ١٩١٩ أرسل سمسعد زغلول الى اللجنة المركزية خطابا ، يشترح فيه وجهة نظر الوفد فى فكرة المقاطعة قال فيه : « . . انكم تعلمون حق العلم أن حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية ، وابعادها عن أن تكون مسألة داخلية بين بريطانيا العظمى ومصر .

» وبهذه المناسبة ، لايسعنا جميعا إلا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وثنابابها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة اذا حضرت الى مصر .

« أجل ، تلقينا بالارتياح ، أنا واخوانى ، خبر هذا التصميم على عدم مفاوضة اللجنة بأى صفة كانت ، اذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى امر الاستقلال التام الذى ينشددونه » .

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٩ كتب الأستاذ سسيد على مقالا حدد فيه الاجابة التى يجب على المصريين الرد بها على اسئلة

لجنة ملنر : وهو بعنوان : « أمامكم دحامينا فاسألوه ! » ، فقال :
« ان تصدى الوطنيين فى مصر للبحث فى قضيتهم ، وقبولهم
للأخذ والرد فيها ، مع وجود الوكيل الرسمى المدافع عنها ،
يشعر بتناولهم عن وكالاته ، واستعدادهم لتولى الأمر بأنفسهم .

وان سعد باشا — وهو من كبار رجال التشريع — قد
أدرك ذلك ، فدعيت به غيرته على القضية الى تحرير كتابه
الذى خاطب به الأتية المصرية ، وهو لا يقصد الا لفت نظرها
الى أمر يجب مراعاته لنجاح قضيتها . وقد أراد بما كتب أن
يقول المضطريون لكن من يسأل عن شكايتهم ومطالبهم ما يقوله
صاحب كل حق من الأفراد : « أمامكم المحامى عنا فاسألوه ! » ،
لعلهم أن القانون يبيح للمصريين مثل هذه الاجابة .

وسرعان ما أخذت فكرة المقاطعة تنتشر انتشار النار
فى الهشيم ، فأخذ الأفراد من جميع الطبقات يعلنون عزمهم
على مقاطعة اللجنة ، كما قررت جميع النقابات معاضدة الأفراد
فى هذه المقاطعة .

ولما كانت الجمعية التشريعية ومجالس المديريات لاتزال
مغلقة ، فقد عقد أعضاؤها اجتماعات غير رسمية ، أرسلوا
على أثرها برقيات الاحتجاج الشديدة على اللجنة لمجلس الوزراء
واللدول الأجنبية والى ممثليها فى القاهرة ، ثم الى سعد زغلول
فى باريس .

وحذا حذوهم فى ذلك الأعيان والعلماء والمحامون وطلاب
الأزهر ، وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وطلبة المدارس
العليا ، وحتى بنات المدارس بين خمس سنوات واحدى عشرة
سنة .

وراحت الصحف المصرية تنشر أنهارا وأنهارا من
البرقيات التى تعلن الاحتجاج الشديد على اللجنة فى صيغة
واحدة تقريبا !

وأخذ الشباب ينظمون أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، ومعظمهم
من طلبة الجامعة المصرية الأهلية ، والمدارس العليا ، فكانوا
يقابلون السياسة والمشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين
يتوسمو اكتمالها ، وكتب عبد الرحمن فهمى تقريره الى سعد زغلول
فقال : « أظن اننى لست فى حاجة لأن أؤكد لسيادتكم
ان الأمة عن بكرة أبيها ، وفى مقدمتها رجال المجالس
النيابية ، أعلنت رأيها بخصوص لجنة ملر ، فان ذلك
واضح وضوحا تاما على صفحات الجرائد كلها ، وهو المقاطعة
التامة وعدم مفاوضة اللجنة فى شىء ما . . انها ، والحق يقال ،
لحالة ما كنا نحلم بها نحن أنفسنا ! فحيا الله هذا الشعب
الناهض ، وبارك الله فى شعوره ! ويمكننى أن أصف لكم
الحالة فى كلمة واحدة ، وهى أنه أصبح الآن لا خوف على
على حركتنا الوطنية من الدسائس والمأجورين مهما بذلوا من الجهد
للتخويف والتفريق . وكذلك الغاصب الفشوم لن ينجح قطعيا
فى أى تفريق مهما بذل من عوامل جذب القلوب » .

ولم تلبث حركة مقاطعة لجنة ملر أن أخذت منذ ٢٤ أكتوبر
تصطبغ بصبغة العنف ، وتلجأ الى التعبير عن نفسها بالمظاهرات .
ولهذا شهدت الاسكندرية حوادث خطيرة أعادت الى الأذهان
أحداث ثورة مارس الشهيرة فقد راح ضحيتها عدد كبير من
المواطنين ، واضطر المتظاهرون الى إقامة المتاريس فى الشوارع ،
واقتراع البلاط من الطريق المؤدى الى رأس التين ، وحفر الخنادق
فى الشوارع لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من
تعقب المتظاهرين . كما أقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء
المدينة .

وسرعان ما انتقلت المظاهرات الى القاهرة والمدن
الأخرى ، احتجاجا على ما حدث فى الاسكندرية من قمع ، ووقع
فيها من ضحايا . وعادت المعاهد والمدارس الى الاضراب من
جديد . كما عادت المواكب الكبيرة التى تضم علماء الأزهر
والأفندية والطلبة تظهر فى الشوارع مرة أخرى ، وبات احتمال
عودة موظفى الحكومة والسكك الحديدية الى اضراب يهدد
الحكومة من جديد . وقد أرسلت الحكومة نصف اورطة من
الجيش المصرى الى الاسكندرية لمنع المظاهرات .

على أن الاضطرابات لم تلبث أن تجددت فى يوم ١٣ نوفمبر
١٩١٩ ، وهو اليوم الذى قابل فيه كل من سعد زغلول وعبد العزيز
فهمى وعلى شعراوي المنسوب السامى الانجليزى السير
ريجنالد ونجت ، للمطالبة بالاستقلال التام ، وكانت هذه المقابلة
هى بداية ثورة ١٩١٩ .

مقد شمس المصريون بأهمية هذا اليوم ، واعتبروه من
الأيام المقدسة التى يجب الاحتفال بها . ولذلك حين أخذ هذا
اليوم يقترب ، شرع المصريون جميعا فى الاستعداد للاحتفال
به ، ولم تكد تبرز شمس حتى كنت ترى الطلبة قد غادروا
مدارسهم ، والتجار والصناع قد هجروا متاجرهم ومصانعهم ،
وألغوا جميعا المظاهرات بالمواكب احياء لهذا اليوم العظيم . ولم
يقتصر الاحتفال على القاهرة والاسكندرية ، بل ان المصريين
جميعا فى طول البلاد وعرضها ، اشتركوا فى احياء ذكرى
هذا اليوم .

على أنه فى اليوم التالى (١٤ نوفمبر ١٩١٩) كانت دار
الحماية تنشر بلاغا عن قدوم لجنة ملتر الى مصر وتعلن أن
مهمتها فيها هى المحافظة على الحماية البريطانية على مصر !

وقد صاغت البلاغ فى عبارات معسولة تريد أن تخدع بها المصريين وتوهمهم بأن الحماية البريطانية فى مصلحتهم !

فقد ورد به الآتى :

« أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية ، وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصرى . »

« وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أية دولة أجنبية . وهى ترمى فى الوقت نفسه الى تأسيس نظام دستورى — تحت ارشاد بريطانيا العظمى — على قدر الحاجة والنظام ، يمكن للسيطان ووزرائه ومندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى ادارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مر الأيام . »

وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك ارسال لجنة الى مصر مهتها تقرير نظام الحكم للأوصول الى تلك الغاية . وبعد أن تستشير السلطان ووزرائه وأصحاب الرأى والشأن من المصريين ، تباشير الأعمال الأولية اللازمة قبل وضع قوانين الحكومة المستقبلية النهائية .

وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر ، فان مهتها هى أن تدرس الأحوال درسنا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الاصلاحات اللازمة ، وان تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها آخر الأمر . . الى آخره !

وقد سارع الوفد الى التنديد بهذا البلاغ تنديدا شديدا . فوصفه بأنه « مخالف لبادئ الحق والعدل ، ومخالف لمعاهدة

لندن الموقع عليها من انجلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠ ،
والتي تضمنت استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم ،
ومخالف للمبادئ التي أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب
من أجلها وهي تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة
الفاشية ، ومخالف للمبادئ التي جعلت أساسا للهدنة والصلح
والقواعد التي بنيت عليها عصبة الأمم ، ومخالف لارادة الشعب
المصري الذى ببده وحده تقرير مصير بلاده .

وأكد الوفد أن الأثر الطبيعي لهذا البلاغ فى نفوس المصريين
لن يكون الا ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة ، وانصرافهم
عن كل مناقشة خاصة ، وتوثيق روابط الاتحاد ، والتضامن
بينهم ، ومضاعفة جهادهم الوطنى ، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة
القضية العامة بالوسائل المشروعة .

وسرعان ما استجاب الشعب لنداء الوفد ، فتجددت
مظاهرات الاحتجاج مرة أخرى فى القاهرة والاسكندرية وطنطا
والمنصورة وشبين الكوم وغيرها من المدن ، وكان أشدها
ما حدث فى القاهرة يوم عودة السلطان فؤاد بن الاسكندرية
يوم ١٦ نوفمبر ، فقد دخل العاصمة وسط مظاهرات عنيفة بلغ
عدد ضحاياها ثلاثة عشر قتيلا وتسعة وسبعين جريحا ، ثم
اشتدت الحالة فى الاسكندرية فى مساء يوم ١٨ نوفمبر حيث
انصرف المتظاهرون الى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة
واقامة المتاريس ووضع السدود فى مداخل الحارات ومنازل
الشوارع . وبذلك دخلت مقاطعة لجنة ملتر تحت قيادة الوفد
فى منعطف خطير .

اشتراك الفلاحين والأمرء في مقاطعة لجنة ملنر

كانت تعليمات سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى بمقاطعة لجنة ملنر هي حجر الزاوية فى تلك الحركة العظيمة التى لم تشهد مصر لها مثيلا ، والتى اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، وكان لها الفضل الأول فى اسقاط الحماية البريطانية من مصر .

لقد تصورت الحكومة البريطانية انها بقمع ثورة مارس ١٩١٩ ، قد قضت على الحركة الوطنية ، ولم يعد أمامها الا جنى ثمار هذا القمع عن طريق الحصول من الشعب المصرى على اعترافه بالحماية البريطانية — وهو الاعتراف الذى كان ضروريا من الناحية الدولية لتصبح الحماية البريطانية شرعية ، ولما كان سعد زغلول على رأس الوفد فى باريس قد أعلن رفضه التام الاعتراف بالحماية ، فمن هنا لجأت الحكومة البريطانية الى الشعب المصرى مباشرة من وراء ظهر الوفد للحصول منه على الاعتراف بالحماية ، وارسلت لجنة ملنر الى مصر ، ولم تخف هذه نواياها فى الاعلان البالغ الذى أعلنته يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، اذ تضمن فى الفقرة الاولى أن « سياسة بريطانيا

العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية
تحت الحماية البريطانية !

لقد تصورت الحكومة البريطانية أنها بحصونها من
الشعب المصرى على الاعتراف بحمايتها على مصر تكون
قد جردت الوفد بقيادة سعد زغلول فى باريس من حجته فى تمثيل
الشعب المصرى والكلام بانسبمه ، فهاهو ذا الشعب المصرى
قد قبل الحماية بالفعل ، ولم يبق أمام سعد زغلول شأن أن يعلن
احترامه لرغبة الشعب المصرى .

من هنا كانت تعليمات سعد زغلول من باريس الى لجنة
الوفد المركزية بالقاهرة وسكرتيه العام عبد الرحمن فهمى بمقاطعة
لجنة ملتر بشابة ضريبة معلم اجهضت خطة الحكومة البريطانية ،
وأبرزت أهمية القيادة الشعبية الأصلية فى ادارة شؤون
الوطنية ، ورسم السياسة الاستراتيجية التى تتبعها .

فلقد كان عبد الرحمن فهمى منقادا من الطراز الأول على
المستوى التكتيكى ، بل يمكن القول أن مصر لم تشهد فى
تاريخها الحديث وطنيا يملك القدرة على تحريك الجماهير بنفس
الكفاءة والمقدرة التى تمتع بها عبد الرحمن فهمى ، ولكنه لم يكن
يملك — على المستوى الاستراتيجى — القدرة على رسم
سياسة توصل الأمة الى تحقيق أمانها الوطنية .

وهذا يبدو مما سجله بنفسه فى مذكراته من سعيه الى
تأليف لجنة من الوطنيين لمفاوضة لجنة ملتر ، عندما أساء فهم
تعليمات سعد زغلول وظن أنه يقترح عليه تكوين لجنة لتتكم مع
لجنة ملتر ! فصحيح أنه يذكر أنه اقترح على سعد زغلول فكرة
مقاطعة لجنة ملتر ، ولكن عندما أساء فهم تعليمات سعد زغلول

التي كانت تنص على مجرد البحث عن اكفاء من الوطنيين يحضرون
تقريراً بحقيقة مساوئ الإدارة البريطانية في مصر ، لتقديمه
الى لجنة ملنر ، رداً على ما عساه يصدر من «لجنة ايموس» ،
وتصور أن سعد زغلول يطلب منه تشكيل لجنة كي تتكلم
مع لجنة ملنر باسم الوفد — لم يعترض على ذلك ، رغم ضرر ذلك
على القضية المصرية ، وسارع الى تنفيذه — الأمر الذي
يوضح أنه لم يكن يملك التصور الاستراتيجي الذي يملكه
سعد زغلول .

وفي الوقت نفسه فإنه اذا كان قد اقترح على سعد زغلول
فكرة مقاطعة لجنة ملنر فليس معنى ذلك أن فكرة سعد زغلول
الأولى كانت مفاوضات لجنة ملنر ، ثم غير عبد الرحمن فهمي
هذه الفكرة ! لأن التصور الاستراتيجي للقضية الوطنية في
ذهن سعد زغلول في ذلك الحين كان يفرض فكرة المقاطعة ،
سواء اقترحها عبد الرحمن فهمي أو لم يقترحها ! اذ كان هذا
التصور يقوم على أن المسألة المصرية هي مسألة دولية ،
وليست «مسألة ثنائية» بين مصر وانجلترا ، ولما كانت انجلترا
قد حصلت من الدول في مؤتمر الصلح على اعترافها بالحماية ،
فإن أية مفاوضات ثنائية بين مصر وانجلترا لن تكون إلا على
أساس الحماية ! ولما كان الشعب المصري بأستمره رفض
الحماية ، فلن تأتي المفاوضات مع لجنة ملنر ، بدون واسطة
الوفد ، بأية نتيجة ، وبالتالي يلزم مقاطعتها .

وهذا يفسر انزعاج سعد زغلول عندما كتب الى عبد الرحمن
فهمي يخبره بسعيه لتأليف لجنة لمفاوضات لجنة ملنر ، فقد كتب
اليه في أول أغسطس ١٩١٩ بأن هذه الفكرة «مضرة ضرراً
بليفاً بالامة ، ولذلك نرجو أن تعدلوا عنها» ، لأنه يخشى أن

المفاوضة مع الانجليز بدون واسطة الوفد يكون من ورائها
استندراج « وزحزحة » للمسألة المصرية من مركزها ، زحزحة
توجب خيبة الأمل .. الى آخره » .

والمهم هو ان هذا الخطاب كان بداية مقاطعة لجنة ملتر ،
التي شملت الامة المصرية جميعها بجميع طبقاتها وأفرادها ،
بل شملت المدن والقرى ، فيذكر عبد الرحمن فهمى أنه عندما
جاءت لجنة ملتر الى مصر ، قام اللورد ملتر بسياحة مع بعض
أعضاء لجنته ، ورسا لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز النصف
جزيرة (المشبهورة باسم جزيرة فيثسر) ، وهنا أبدى الفلاحون
المغالة فى مقاطعة لجنته الى حد أنهم امتنعوا عن أن يبيعوا له
شيئا من السلع التى يطلبها ، مثل اللبن والبيض والفراخ
وغيرها ، مهما قدم لهم من الثمن نظيرها ! مما اضطره الى أن
يستحضر ضرورياته من القاهرة بواسطة « رفاص » صغير
كان يحضر يوميا لمشترى لوازمه ! وأكثر من ذلك أنهم كانوا
يفرون من وجهه كلما وجدوا للفرار سبيلا ! فإذا لم يجد الفرد
سبيلا للفرار كان يمتنع عن الإجابة عن أى سؤال يوجهه له
بواسطة من يكون معه . وكان البعض يجاوب بهذه الإجابة :
« اسأل سعد زغلول » ! مهما كان السؤال ! فمثلا سئل أحد
الفلاحين : وكان مشغولا برى أرضه : عما اذا كان الزرع
الذى يرويه قمحا أو شعيرا ؟ فقال له الفلاح المصرى : اسأل سعد
باشا زغلول !

وقد علق عبد الرحمن فهمى على هذه الروايات : « انها نتيجة
ما كنا نحلم بها ، وتستحق كل اعجاب وفخر » !

وإذا كانت المقاطعة قد وصلت الى الفلاحين ، فاتىها وصلت
ايضا الى الأمراء ، على الرغم مما هو معروف من أنهم كانوا

يدينون للانجليز بوجودهم . ففى يوم ٣ يناير ١٩٢٠ أصدر ستة من أمراء الأسيرة المالكة ، وهم : كمال الدين حسين ، وعمر طوسون ، ومحمد على ابراهيم ، ويوسف كمال ، واسماعيل داود ، ومنصور داود ، بيانا يعلنون فيه أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً مطلقاً بلا قيد ولا شرط ، وأنهم ينضمون الى الأمة المصرية « ليكون منا جسيم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر » .

وقد اعتبر الانجليز أن صدور هذا البيان من أمراء أسير محمد على ، وهم « الذين ، لولا بريطانيا العظمى — كما يقول فالنتاين تشيبرول — لكنسهم عرابى باشا كنسوا عن مصر مع كبيرهم الخديو توفيق — إنما هو اتهام للسلطان فؤاد نفسه بخيانة قضية الأمة المصرية ، لأنه فى الوقت الذى تطالب فيه الأمة المصرية بالغاء الحماية ، فإنه وافق على تولى السلطنة والاحتفاظ بها فى ظل الحماية .

وقد سارع سعد زغلول بالابراق من باريس بتهانئه الى الأمراء لهذا الموقف !

كذلك فإن المقاطعة وصلت الى السلطات الدينية العليا فى الأزهر الشريف ، التى كانت حتى ذلك الحين تلزم جانب الحذر بحكم خضوعها لسلطة الملك فؤاد الذى كان قد قبل الحماية البريطانية ، ولم تكن قد جسامهت برأيها فى الموقف السياسى ، أو اظهرت اتحادها مع الزعماء الوطنيين . فقد حدث فى يوم ١١ ديسمبر ١٩١٩ أن اقتحم الجنود الانجليز الأزهر حلف جماعة من المتظاهرين ، فاجتمع على انفور المجلس الأعلى وكبار العلماء ، وأصدروا احتجاجاً شديداً للهجة الى اللورد النبى لوحوا فيه باثارة العالم الاسلامى . وعلى الرغم من مسارعة

اللورد النبی بالاعتذار عن الحادث رسمياً ، فقد أصدر العلماء بياناً جاھروا فيه هذه المرة برأيهم فی الموقف السیاسی عامة ، فأیدوا الأمة المصریة فی طلبها الاستقلال التام ، وطالبوا الدولة الانجلیزیة بالوفاء بوعودها الجلاء عن مصر ، وأرجعوا استمرار الاضطراب وتعطیل المصالح العامة والخاصة الى عدم ظهور میل من جانب الحكومة الانجلیزیة الى الاعتراف بهذا الحق .

وقد اعتبر الانجلیز صدور هذا البیان تحدياً صریحاً ، لیس فقط للسلطة التي كان یمارسها المندوب السامی باسم الحماية ، وهی التي قدم الى مصر للحفاظ علیها ، بل وأيضاً لسلطة السلطان فؤاد نفسه الذي كان قد قبل الحماية ، لأن السلطان فؤاد كان قد ورث عن أسلافه من الخدیویین السلطة العليا علی الأزهر ، وهی السلطة التي قام الخدیو عباس حلمی بذعمها ، وكان من الأشياء التي لا تخطر ببال أحد فی أيام أولئك الأسلاف ان یجرؤ المفتی وكبار العلماء وعلماء الأزهر علی الاقتحام علی مثل هذه الخطوة بدون أن یكونوا قد حصلوا سلفاً علی أمر الخدیو . لذلك تردد فی الدوائر الرسمية البریطانیة أن السلطان فؤاد استدعى الیه بعض الموقعین من العلماء ، وقام بتأنيبهم فیما بینهم وبینهم علی ذلك .

وقد ابتهج سعد زغلول لهذا البیان لعلماء الأزهر ، وأرسل من باریس الیهم بتهائنه علی هذا الموقف .

كان الوفد یقود حركة المقاطعة بكفاءة منقطعة النظیر ، فمئذ الیوم الأول لوصول اللجنة فی یوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، وضع مقرها تحت مراقبة دائمة من حراس خفیین ، حتی لیزکر تقرير اللجنة أنه لم یکن مصری ذو شأن یزورها حتی یبلغ خبره الصحف حالا ، فتحمل علیه بالانذار والوعید كأنه ارتكب جريمة ،

فهيتهى به الأمر غالبا الى أن يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية ، وتبرئة من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة .

وكانت لجنة الوفد المركزية تستقصى حركات أعضاء لجنة ملنر بمزيد من الحرص والدقة ، ولأسيما متى سافر عضو منها الى الأرياف ، فكانت ترسل وراءه الرسل حالا من مصر ليقتنوا خطواته ويسمعوا فى منعه من الوصول الى الأهلى ، وخصوصا الفلاحين ، ويدبروا المظاهرات . حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب استمر أياما ، ولم تخمد ناره الا بيد رجال السلطة العسكرية .

كان الطلبة هم أدوات الوفد لتنفيذ المهام الوطنية ، فقد كانوا يراقبون الطرق والمسالك التى تؤدى الى مقر أعضاء اللجنة ، للتحقق من عدم اتصال أحد من المصريين بهم . وقد بلغ من احكامهم هذه المقاطعة أنهم طبقوا على أعضاء لجنة الوفد المركزية أنفسهم ! فعندما توجه أحمد بك الشيخ ، وهو أحد أعضاء مجلس مديرية الغربية ، وعضو لجنة الوفد المركزية الى جهة « سنما » فى سسيارة ، وجد الطلبة مراقبين طرق ومسالك تلك الجهة ، حيث كان يقيم المستر سيندر وزميل له من أعضاء لجنة ملنر بتفتيش « سنما » ، فأوقفه الطلبة ، وأنزلوه من سيارته، ولم يتركوه الا بعد أن تأكدوا من أنه ليس متوجها لأعضاء لجنة ملنر ! ومع ذلك فزيادة فى الاطمئنان ركب معه أحدهم ، ولم يتركوه الا بعد أن تجاوز حدود التفتيش ، وتحقق من أنه لن يقابل أحدا من أعضاء اللجنة !

(١٤)

الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي

رأينا كيف كان الوفد يقود حركة مقاطعة لجنة ملتر بكفاءة منقطعة النظير ، حتى أنها شملت الأمة المصرية جمعاء ، وهو ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الحركة الوطنية في عهد الاحتلال البريطاني ، لقد كان تأثير حزب الأمة قبل الحرب العالمية الأولى مقصورا على الأعيان والمثقلين ، وكان تأثير الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد مرید مقصورا على الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصا من الشباب ، ولكن لم يسبق أن شهدت الحركة الوطنية حزبا يؤثر على مجموع الأمة المصرية وطبقاتها ، ويقود نضالها ضد الاحتلال البريطاني ، وتثقف الأمة في قيادته ، مثل الوفد ! وهو ما ظهر جليا في قيادته حركة مقاطعة لجنة ملتر .

كان الطلبة — كما ذكرنا — هم أدوات الوفد لتنفيذ المهام الوطنية ، وقد لعبوا دورا مهما في حركة مقاطعة لجنة ملتر ،

اذ كانوا يراقبون الطرق والمسالك التى تؤدى الى مقر أعضاء اللجنة ، للتحقق من عدم اتصال احد من المصريين بها ، ولم يستثنوا من ذلك أعضاء لجنة الوفد المركزية أنفسهم ! فعندما توجه احمد بك الشيخ ، عضو لجنة الوفد المركزية الى جهة « سنما » فى سيارة ، استوفقته الطلبة الذين كانوا يراقبون طرق ومسالك تلك الجهة ، حيث كان يقيم المستر « سيندر » وزميل له من أعضاء لجنة ملنر بتفتيش « سنما » ، ولم يتركوه الا بعد ان تأكدوا من انه ليس متوجها لأعضاء لجنة ملنر . ومع ذلك ، وزيادة فى اللطمئنان ، ركب معه أحدهم ، ولم يتركه الا بعد ان تجاوز حدود التفتيش ، وتحقق من انه لن يقابل أحدا من أعضاء اللجنة ! ..

فى ذلك الحين كان النشاط السياسى الذى تقوم به لجنة الوفد المركزية ، يتطلب توجيه جانب منه لأعمال غير معلنة ، سبب وقوع البلاد فى قبضة السلطات الانجليزية المفروضة فى ظل الحماية البريطانية ، وقد اختص بهذه الأعمال غير المعلنة عبد الرحمن فهمى السكرتير العام للجنة الوفد المركزية ، من وراء ظهر محمود سليمان باشا رئيس اللجنة و ابراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها ، اللذين تمسكا بمشروعية عمل اللجنة وفقا للتوكيل الممنوح من الأمة المصرية للوفد ، والذى كان ينص على : « السعى بالطرق السلمية المشروعة فى استقلال مصر استقلالا تاما . »

وكان هذا الاتفاق على تخصيص جانب من نشاط لجنة الوفد المركزية الى الأعمال غير المشروعة قد اقتضته ظروف المعركة الشرسة التى كانت تخوضها الأمة المصرية ضد النخبة ، وردا على الأعمال غير المشروعة التى كانت تقوم بها السلطات البريطانية ضد الشعب المصرى .

وقد تحمل سعد زغلول في باريس قيادة هذا العمل وحده ،
بالاتفاق مع عبد الرحمن فهمي ، دون اخطار زملائه به ، لأنه كان
يعرف أن ثوريته لن تذهب الى حد قبول هذه المغامرة ، خصوصا
وكانت روح المهادنة مع الانجليز قد تغلبت على كثيرين منهم كما
سوف نرى ، الأمر الذي أثار كثيرا من الخلاف بينهم وبين سعد
زغلول .

وكان سعد زغلول يعطى تعليماته الى عبد الرحمن فهمي في
خطابات سرية بالحبر السري (ماء البصل) فوق صفحات
مجلات فرنسية أو انجليزية يراعى فيها أن تكون علمية حتى
لا تثير شبهة الانجليز . وكان عبد الرحمن فهمي يرسل رسائله
الى سعد زغلول بهذه الطريقة ذاتها .

كان أعضاء الوفد في باريس لا يعرفون شيئا من هذه
الطريقة ، كما كان أعضاء لجنة الوفد المركزية في القاهرة
لا يعلمون شيئا عنها أيضا . وهذا ثابت من الخطاب الذي أرسله
سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ١٤ سبتمبر ١٩١٩ ، ردا
على شكوى عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول من رفض إبراهيم
سعيد باشا أمين صندوق اللجنة ، تمويل العمليات السرية التي
يقوم بها عبد الرحمن فهمي في خدمة القضية الوطنية الا اذا
عرف تفاصيلها ! وكان مما ورد في شكوى عبد الرحمن فهمي في
تبرير اخفاء عملياته عن إبراهيم سعيد باشا قوله ان ادلاءه
بتفاصيل هذه العمليات لإبراهيم سعيد باشا « يعرض القضية
والأشخاص الذين عاونوه للخطر » . وفي الوقت نفسه اشتكى
كل من محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد الى سعد زغلول من
ان عدم ائتمانها على أسرار الأعمال التي يقوم بها عبد الرحمن
فهمي ، فيه مساس بهما بسبب منصبيهما في اللجنة المركزية
وتضحياتهما الكبيرة من أجل قضية الوطن .

وازاء ذلك كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى يوم ١٤ سبتمبر ١٩١٩ يقول : « لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه (ابراهيم سعيد باشا) وعلى سعادة محمود سليمان باشا ، الأعمال التى تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ، لأن كتمانها فى الحقيقة عنها يوجب استياءهما . ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ان كان فى افشائها ما يضر باتمامها .

» أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التى نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الامضاء ! وأن اخفاءها كان بناء على اتفاق بينى وبينك ، وانى أخبر اخوانى بها خوفا على ذلك الاتفاق » .

كانت خطة سعد زغلول فى مراسلاته مع عبد الرحمن فهمى ان يحيطه علما بالخطوط العامة لسياسة الوفد فى القضايا المختلفة ، ويترك له حرية التنفيذ بما يراه من وسائل — مشروعة أو غير مشروعة — !

وعلى سبيل المثال ، كانت خطة الوفد لشل يد السياسة البريطانية فى مصر ، تعطيل قيام أية حكومة فى مصر لا تعترف به ولا تلتزم بالسير على سياسته وتعتمد الى التعاون مع سلطات الحماية .

ولما كان بعض الساسة المصريين قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة ، فلهذا عهد عبد الرحمن فهمى الى افزاعهم من طريق تعريضهم للاعتداء ، ولارهاب غيرهم أيضا .

ففى يوم ٢ سبتمبر ١٩١٩ تعرض محمد سعيد باشا ، رئيس الحكومة ، للاعتداء عندما قام سيد على محمد ، من أهالى كفر الزيات ، بالقاء قنبلة عليه فى الاسكندرية ، لم تصبه .

وفى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ اعتدى حريان يوسف سعد — وهو

قبطى — على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا — وهو قبطى
أيضا — بالقاء قنيلتين عليه انفجرتا ، ولم تصبه أحدهما .

وفى يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ — أى بعد شهر واحد من تأليف
وزارة توفيق نسيم باشا الأولى — أقيت عليه قنبلة لم تصبه
وأصابت سائق سيارته .

ثانيا : فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ أرسل سعد زغلول الى
عبد الرحمن فهمى يقول : « بلغنا أن الإنجليز يسعون للحصول
على موافقة الوزراء المصريين على مشروعات للرى فى
السودان ، مخالفة للمصلحة . نرجو تبصير الوزراء بعواقب
هذه المشروعات ، وإفادتنا عن تفصيلات ذلك .

وقد قام عبد الرحمن فهمى بتبصير الوزراء بعواقب هذه
المشروعات على النحو التالى ! وإفاد سعد زغلول بالتفصيلات
الآتية : « فى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٠ ألقى مجهول قنبلة على اسماعيل
سرى باشا وزير الأشغال منذ خروجه من بيته فى المنيرة .
وفى يوم ٣١ يناير قدم اسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة
رغم الحاح الوزراء والسلطان والسطة البريطانية : كما رفض
جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الأشغال قبول المنصب !
ولقد قبل محمد شفيق باشا وزير الزراعة وزارة الأشغال
والحربية فوق منصبه ، ولكن فى يوم ٣٣ فبراير — أى بعد
قبوله الوزارة بسبعة عشر يوما فقط — أقيت عليه قنبلة بجهة
غمرة ، انفجرت ولم تصبه بضرر .

ثالثا : كان سعد زغلول يرى من الضرورى لنجاح حركة
الوفد ونشرها فى البلاد ، وفى الوقت نفسه مقاومة الحركات
التي تحركها السلطة البريطانية — وقوف الصحافة المصرية

مساندة له ومروجة لمبادئه . وقد قامت لجنة الوفد المركزية فى القاهرة بتنفيذ هذه السياسة ، عن طريق ضم الصحف المصرية الموجودة فى ذلك الحين الى جانبه فى صف الحركة الوطنية ، عن طريق اقناعها أو شرائها أو ارهابها اذا استعصت .

وفى ذلك كتب عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ اغسطس ١٩١٩ يقول : « امكنا الآن أن نضم اليها ثلاث جرائد ، وهى : جريدة مصر ، وجريدة وادى النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد . والهمة مبذولة لضم غيرها ! »

وفى يوم ١٨ اكتوبر كتب الى سعد زغلول يقول : « الجرائد تطورت حركتها تطورا خالصا ، وتطورنا نحن معها فى المعاملة ايضا ! واصبحت تأمر بما نبينه لها مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها .

« كنت أصبو كثيرا الى هذه النتيجة ، وكنت أظن أننى لا أبلغها الا ببذل آلاف الجنيهات . ولكن ضيق ذات البد اضطرنى الى البحث عن طرق أخرى غير طسريق المال ! والله الحمد ، نجحت فيها ، واصبحت قابضا على ناصية الصحافة » !

رابعا : كان سعد زغلول يرى أن الحركة الوطنية فى مصر تستطيع أن تجد أنصارا لها فى أمريكا وفى أوروبا ، وحتى فى انجلترا نفسها ، مادامت حركة المصريين مقصورة على طلب الاستقلال « دون سواه من الأغراض الأخرى التى تشبوه الحركات السياسية » . ولما كانت الحركة الشيوعية فى مصر قد نشطت ابان ثورة ١٩١٩ فى اوساط العمال ، ولاسيما فى الاسكندرية ، واخذت المنشورات توزع فى مصر

بطريقة ذاع خبرها الى سعد زغلول في باريس ، فقد أرسل
الى عبد الرحمن فهمى يبين التأثير الضار لهذه المنشورات
وغيرها في ٢٣ يونية ١٩١٩ ، ويقول :

« الوفد غير راض عن المنشورات التي تفيد اعتماد
المصريين على الالمان ، وتتضمن الانتصار للبشفيات ، فان هذه
المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية
لها اتصال بالالمان والحركة البلشفية ، وهذا يضر قضيتنا » .

وقد هب عبد الرحمن فهمى لتنفيذ تعليمات سعد زغلول
كما سوف نرى .

سعد زغلول والتنظيم السرى

رأينا كيف كان سعد زغلول يقود الحركة الوطنية ومقاطعة لجنة ملنر من باريس عن طريق الخطابات السرية بينه وبين عبد الرحمن فهمى بك سكرتير عام لجنة الوفد المركزية ، وكيف كان سعد زغلول يتحمل مسئولية هذا النشاط الذى كان بعضه يتطلب أعمالا غير مشروعة للرد على الأعمال المشروعة التى كانت تقوم بها السلطات البريطانية ضد الشعب المصرى . وكان سعد زغلول يخفى هذا النشاط عن زملائه فى الوفد فى باريس ، كما كان عبد الرحمن فهمى يخفى هذا النشاط عن محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا أمين صندوق اللجنة ، نظرا لالتزام هؤلاء جميعا بنص التوكيل الذى أعطته الأمة للوفد وهو السعى « بالطرق السلمية المشروعة » فى استقلال مصر .

لقد تفهم سعد زغلول احتياجات الحركة الوطنية لأعمال غير مشروعة ضد الاحتلال البريطانى الذى كان وضعه فى البلاد وضعا غير شرعى وكان وضع الحماية البريطانية على مصر وضعا غير شرعى .

ومن هنا كان سعيد زغلول يحيط عبد الرحمن فهمى علما بالخطوط العامة لسياسة الوفد فى القضايا المختلفة ، ويترك له حرية التنفيذ . ومقتضى ذلك تمكن عبد الرحمن فهمى من ارهاب رؤساء الوزارات المصريين الذين قبلوا تأليف الوزارة ضد خطة الوفد التى كانت تقوم على تعطيل قيام أية حكومة فى مصر لا تعترف به ولا تلتزم بالسسير على منهجه الوطنى ، كما قام عبد الرحمن فهمى بارهاب وزراء الأشغال الذين كانت السلطة البريطانية تسعى للحصول على موافقتهم على مشروعات للرى فى السودان مخالفة للمصلحة ، وفى الوقت نفسه عمد عبد الرحمن فهمى الى ارهاب الصحف الوطنية التى لا تسير فى الخط الوطنى للوفد ، كما قام بشراء البعض الآخر أو اقناعها .

فى ذلك الحين كانت الحركة الشيوعية فى مصر ، التى نشطت مع ثورة مارس ١٩١٩ ، قد أخذت تلقى بظلالها على مطلب الاستقلال الوطنى ، باعطائه بعدا اجتماعيا يمكن لانجلترا اتخاذ ذريعة لتأليب الدول الرأسمالية ضد مصر ، ومن هنا نبه سعيد زغلول عبد الرحمن فهمى الى أن هذا النشاط يستفيد منه أعداء مصر ولا تستفيد منه مصر .

ومن هنا هب عبد الرحمن فهمى لاحتواء الحركة العمالية عن طريق انشاء النقابات العمالية فى جميع أنحاء القطر والسيطرة عليها لصالح الحركة الوطنية . وقد أفلح فى تحقيق ذلك فى زمن وجيز جدا — فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ كتب الى سعيد زغلول يقول :

« عممنا انشاء النقابات بطول البلاد وعرضها . اثمرت الجهود التى بذلناها فى سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل

حرفة نقابة . لم يبق في مصر حرفة أو صناعة إلا ولها نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن . ليس منظورا أن تعترف بها في الظروف الحاضرة . نقابات العمال مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهي سلاح قوى لا يستهان به في الملمات ، يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن » .

في ذلك الحين كان الحزب الوطني بعد مصطفى كامل ومحمد فريد قد أخذ يلعب دورا سلبيا في الحركة الوطنية ، عن طريق البحث عن دور له ينافس به دور الوفد ، دون أن يدري أن حركة التوكيلات قد أثبتت أن الأمة المصرية قد أولت ثقتها للوفد ولزعيمه سعد زغلول لما قاموا من دور قيادي في إيقاف الأمة ومطالبة إنجلترا في لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ باستقلال مصر ، وتعرضوا بسبب ذلك للاعتقال والنفي .

وفي الوقت نفسه كان الأمير عمر طونسون ، الذي لعب دورا إيجابيا في تأليف الوفد وكان صاحب فكرته ، قد اتخذ نفس موقف الحزب الوطني عندما وجد سعد زغلول يقفز إلى زعامة الأمة بعد اعتقاله ونفيه ، وتصور أنه يمكن أن يكون له دور منافس لسعد زغلول والوفد . ومن هنا اتفقت غاية كل من الأمير عمر طونسون والحزب الوطني في استئزاد قيادة الحركة الوطنية .

لذلك حين تكلفت حركة مقاطعة لجنة ملنر بالنجاح ، وخضع اللورد ملنر للتفاوض مع الوفد باعتباره ممثل الأمة ، تصور الحزب الوطني أن فرضته قد دنت ، فقد كان مبداه « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، واعتبر قبول الوفد التفاوض مع إنجلترا قبل الجلاء عن مصر خروجاً من الوفد على الخط الوطني الذي

حذره ، وأخذ يتآمر مع الأمير عمر طوسون لاسترداد زعامته للحركة الوطنية .

ففى شهر يناير ١٩٢٠ اجتمع الأمير عمر طوسون وأنصاره فى الاسكندرية ، وتقرر فى هذا الاجتماع اسناد الزعامة اليه ان دخل الوفد فى المفاوضات مع لجنة ملر . وعندما علم بسعد زغلول بذلك أرسل تعليماته الى عبد الرحمن فهمى لمراقبة تلك الحركة واحباطها ، وأن يبذل جهوده حتى « تبقى الحركة حركة قومية ترمى الى تحرير البلاد من ريق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية ، لا أن تخرج من رق الممالك الى رق الأمراء » !

وقد سارع عبد الرحمن فهمى الى التحقق من صحة ما ذكره سعد زغلول ، فعرف أن أموال الأمير عمر طوسون تتفق على يد محمد سعيد باشا ، الذى كان يشكل مع الأمير والحزب الوطنى تكتلا معاديا للوفد . كما فهم أن محمد سعيد باشا بصدد توجيه ضربة للوفد بدعوى أن الوفد قبل المفاوضات قبل اعلان استقلال مصر التام ! وأنه اتخذ من الاسكندرية مكانا لتوجيه هذه الضربة ، وأن علامة البداية حملة عنيفة على الوفد تقوم بها جريدة « الأهالى » .

وهنا بادر عبد الرحمن فهمى الى احباط هذا المخطط على النحو الذى كتبه لسعد زغلول باشا فى تقريره يوم ١٨ فبراير ١٩٢٠ كما يلى :

« كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات سعيد باشا ، فأعدنا له العدة ، منتظرين أن يبدأ حملاته التى رتبها فى طى الخفاء مع بعض رجال الحزب الوطنى وجريدة الأهالى » .

« وبمجرد أن ظهر بجريدة الأهالى مبدأ هذه الحملة ، أرسلنا جنودنا الى مدينة الاسكندرية ، بعد أن سهلنا لهم الطريق ، فحملوا عليه حملة صنادقة ، عقب صلاة الجمعة ، فى جميع مساجد الاسكندرية الشهيرة ، وبدأ الخطباء قولهم بتفهم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت اليه القضية بمجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الحط بقيمة هذه المجهودات ، والخطر الذى يتناول القضية برمتها فيما اذا أصغت الأمة لأقوال الأفاكين . ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة التى تعمل فى الخفاء ، هى يد سعيد باشا ، ولسانه الذى ينطق جريدة الأهالى . واستنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من ادارة جريدة الأهالى ، ونادت عليها بالسقوط والموت . ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين فى الجوامع ألا يقرأوا جريدة الأهالى . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالى الى رشدها ، وانقطعت حتى عن الغمز واللامز اللذين اعتادتتهما عندما تشير الى عمل يتعلق بالوفد . وكنا نظن أن الحالة تحتاج الى تكرار هذه الحملات ، ولكن الله الحمد أماتتهم الحملة الأولى ! أما الحزب الوطنى — ويتعبير أصح : زعانف الحزب الوطنى الذين يريدون الشوشرة على أعمال الوفد وأسأجروا لذلك لذلك جريدة « المحروسة » ، فما نحن نستعد للقضاء عليهم أيضا عندما يبدو منهم ما يستحق ذلك . فكونوا مطمئنين من هذه الجهة ، ولا تشغلوا أفكاركم بداخل البلاد هنا . »

هذا التنظيم السرى الذى ألفه عبد الرحمن بموافقة سعيد زغلول لضمان فاعلية مقاومة الانجليز وأذئابهم والمعارضين للوفد ، و « حتى تبقى الحركة حركة قومية ترمى الى تحرير البلاد من ريق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية » — كما كتب

سعد زغلول فى تعليماته لعبد الرحمن فهمى — أخذ يتعرض للضعف بسبب اصرار ابراهيم سعيد باشا أمين صندوق لجنة الوفد المركزية على عدم التمويل بدون معرفة تفاصيل المصروفات التى يطلبها عبد الرحمن فهمى ، ولم يكن فى وسع عبد الرحمن فهمى الاصرار الى ابراهيم سعيد باشا بتفاصيل ما يقوم به ، لعدم ايمان الأخير بالوسائل غير المشروعة فى النضال ، وكان سعد زغلول نفسه فى موقف حرج لأنه كان يخفى هذه الأعمال عن زملائه فى الوفد فى باريس ، لمعرفته بعدم ايمانهم بجذواها ، وان كان الشك فى صيلة سعد زغلول بهذه الأعمال غير المشروعة التى تجرى فى مصر كانت تخالج بعضهم — كما يروى سعد زغلول فى مذكراته مما سبب نرى — وكان سعد زغلول مضطرا الى الانكار .

فى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ، وكان محمد سعيد باشا الذى يرأس الحكومة وقتذاك ، قد القيت عليه قنبلة فى الاسكندرية فى يوم ٢ سبتمبر ، لم تصبه ، حاول محمد محمود باشا اسيتدراج سعد زغلول للاعتراف بدوره فى هذه القنبلة ، بمناسبة سفر ويدا واصف وحافظ عفيفى الى مصر ، فسأل سعد زغلول متخابثا : « اذا كنت تحمل المسافرين رسالة الى القاهرة ، على أن يجتهدوا فى الاكثار من القنابل ؟ » ، ولم يملك سعد زغلول الا انكار دوره فى هذا الصدد ، فرد عليه بحسم قائلا — كما اورد فى مذكراته : « ان هذه السياسة امقتها ، ولا ارجو الا الشئ المشروع فقط . وكل ما اطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال . وأعلم أن طريقة الارهاب اذا نفعت مرة فانها تضر مرات ، واذا كانت اليوم لك ، فانها تنقلب عليك غدا ، ولذلك يجب التحذير منها والبعد عنها » ! ويقول سعد

زغلول انه عندما سمع محمد محمود باشا هذا الرد « سسكت ولونه اصفر » !

أنكر سعد زغلول هذا الانكار البليغ أمام محمد محمود باشا ،
لانه كان يعرف أن الاعتراف به سسوف يوقعه فى مشاكل
جسيمة مع زملائه ، الذين كانوا فى ذلك الحين قد فقدوا ايمانهم
بالحركة الشعبية ، ودخلوا فى مهاترات مع سعد زغلول
— كما سسوف نرى عند عرض مذكراته عن تلك الفترة — وهى
توضح أن سعد زغلول كان مع عبد الرحمن فهمى فى واد ،
وبقية أعضاء الوفد فى باريس فى واد آخر ! وهو ما وصل
الى نتيجته الطبيعية فى انشقاق الوفد فيما بعد .

ثورية سعد زغلول

فى طول التاريخ المصرى وعرضه لم يشهد النضال المصرى حزبا يملك من القدرة على تعبئة الجماهير وتحريكها ضد الاحتلال ما ملك الوفد . وهو ما رأينا أنموذجا صارخا منه فى حركة مقاطعة لجنة ملنر التى شملت كافة طبقات الأمة المصرية تحت قيادة الزعيم سعد زغلول وأداته المنفذة عبدالرحمن بك فهمى سكرتير عام لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ، كما رأينا نماذج منه فى تنظيم الطبقة العساملة عن طريق انشاء الوفد النقابات العمالية فى جميع انحاء القطر ، على اعتبار أن هذه النقابات — كما كتب عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول — « مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات ، يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن » . وفى الوقت نفسه تجنيد الصحف المصرية وراء الوفد لصالح الحركة الوطنية ، والضرب على أيدى الصحف التى تخرج على الخط الوطنى والزامها بالعودة الى الصصف . وكذلك التصدى للخارجين على الوفد والمزايدىن والمتآمرين على زعامته . وبذلك أصبحت الأمة المصرية صفا واحدا وراء الوفد ضد الاحتلال والحماية .

على أن هذا النشاط الوطنى العام الذى قام به عبدالرحمن فهمى بفضل التنظيم السرى أخذ يتعرض للتوقف عندما أصر ابراهيم سعيد باشا أمين صندوق لجنة الوفد المركزية على معرفة تفاصيل المصروفات التى يطلبها عبد الرحمن فهمى بك من جانب ، ودام ايمانه بالوسائل غير المشروعة فى النضال الوطنى من جهة أخرى .

وقد شكل النزاع بينه وبين عبد الرحمن فهمى بك خطرا حقيقيا على الثورة . وفى يوم ٤ أبريل ١٩٢٠ أرسل عبد الرحمن فهمى الى سعد باشا فى باريس تقريراً سرياً يقول فيه : « يسوؤنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومنا السياسيين يشتغلون بجد ، ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون يبعثون المال ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من المخلصين للتجسس والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا وعلى مسامعنا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلّة المال ! » .

وفى يوم ١٢ أبريل كتب الى سعد باشا يقول : « اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية التى كانت مكلفة بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف من جيئنا الخاص كما كان الحال قبل أن تنفذ نقبوس الوفد . وكذلك قللنا شيئاً بالقليل من الأعمال الأخرى » .

وقد انزعج سعد زغلول من هذا الموقف ، فقد كان موقفه فى منتهى الصعوبة ، فمن ناحية فانه كان يخفى أمر العمليات السرية عن أعضاء اللجنة المركزية فى القاهرة ، وأيضا

عن الوفد فى باريس ، ومن ناحية أخرى فقد كان يعرف خطورة توقف هذه العمليات بسبب حاجتها الى المال .

ولما كان عبد الرحمن فهمى قد أبلغ سعد زغلول بتوقفه عن استلام شىء من النقود من ابراهيم سعيد باشا ، عندما أحس بأنه يشتبه فى صلاته بالتنظيم السرى وأنه يراقبه ، فقد وجد سعد زغلول فى هذا الموقف من عبد الرحمن فهمى ما يؤمن بالتنظيم السرى ، وكتب اليه يقول :

« أحسنتم فى اعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شىء من النقود من ابراهيم سعيد باشا . سأرسل اليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التى كنتم أوضحتوها . وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ممن تشتبهون فيهم ولا تودون أن يعلموا شيئاً من حركاتكم . وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نبهوا عليه بأن يكون أمرها بينه وبينكم ، وأن يرسل الى فوراً الايصال الذى تكتبونه له باستلامها » .

هذه الخطابات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، وهذا الدور الذى لعبه فى قيادة العمل السرى ضد الاحتلال والحماية ، يفسر امتناع سعد زغلول عن كتابة مذكراته فى الفترة منذ أفرج عنه من منفى مالطة الى منتصف أبريل ١٩١٩ الى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ من جهة ، كما يفسر خلوه هذه المذكرات من أية إشارة لتلك الأحداث الهائلة التى تعرضنا لها فى هذه السلسلة من المقالات ، أو الى رسائله السرية الى عبد الرحمن فهمى بالخبير السرى فوق المجلات العلمية ، والى كل ما يشير الى قيادته لحركة المقاطعة للجنة ملنر وصلته بالعمل السرى ، وغير ذلك مما يرجع — حسب تبرير سعد

زغلول فى مذكراته — « الى الخشبية من أن يكون فيما أكتب ما يخشى من اطلاع الغير عليه » !

وفى الحقيقة انه كان من المستحيل الكشف عن هذا الجانب الخفى الذى أوردناه فى هذه السلسلة من المقالات بالاعتماد على مذكرات سعد زغلول وحدها التى تخلو من الإشارة الى هذا الجانب ، أو بالاعتماد على المصادر الأخرى ! ولكن الفضل يرجع الى ظهور المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى التى ضاعف من أهميتها أنها لم تكن مراسلات عادية ، وإنما كانت تكتب بالحبر السرى — كما ذكرنا — فوق صفحات مجلات فرنسية وانجليزية ، وترسل الى الجامعة المصرية حيث يتلقاها سكرتير الجامعة الأستاذ محمد صادق فهمى ، فيقولى مع المرحوم الدكتور أحمد ماهر — وكانا يعملان تحت عبد الرحمن فهمى — كى الصفحات حتى تظهر الكتابة وتقرأ الرسالة . وكان عبد الرحمن فهمى يرسل رسائله السرية الى سعد بنفس الطريقة .

أما كيف كان سعد زغلول يرسل هذه الرسائل ، فقد كان يرسلها بواسطة الأستاذ محمد وجيه ، سكرتير الجامعة المصرية ، والذى كان يعمل مع سعد زغلول وقت ان كان مديرا للجامعة المصرية . فقد جرى تدبير ان يعطى اجازة ثلاثة أشهر ونصف من الجامعة ليعمل كسكرتير خاص لسعد زغلول فى باريس ، ويقوم بهذه المهمة ، فكان الأستاذ محمد وجيه يرسل رسائل سعد زغلول على صفحات المجلات العلمية الفرنسية أو الانجليزية دون أن يفك أوراق المجلة فى أعلى الصفحات ، بل يفك الخيط الذى يربط ملازم المجلة بعضها البعض ، فيكتب الرسالة ثم يعيد ربطها بالخيط ، ويرسلها الى الجامعة المصرية حتى لا تثير شكوك السلطة الانجليزية ، فيتسلمها

محمد صادق فهمى ، الذى كان قد انتدب للعمل مكان محمد وجيه كسكرتير للجامعة مدة غيابه ، ويتولى مع الدكتور أحمد ماهر كى الصفحات لتظهر الكتابة .

وقد اشتملت رسائل سعد زغلول السرية الى عبد الرحمن فهمى على ثلاثين رسالة ، تبدأ من يوم ٢٣ يوليو ١٩١٩ الى ٢٨ أبريل ١٩٢٠ ، أما رسائل عبد الرحمن فهمى فعددها تسعة وعشرون تقريراً تبدأ من يوم ٢٣ يوليو ١٩١٩ وتنتهى فى مايو ١٩٢٠ (دون تحديد يوم هذه الرسالة الأخيرة) ولكن فى يوم أول يوليو ١٩٢٠ . اعتقلت السلطات البريطانية عبد الرحمن فهمى بتهمة ملفقة هى تأليف جماعة سميت باسم « جمعية الانتقام » كان الغرض منها خلع السلطان أحمد مؤاد وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل ، وقد انتهت المحاكمة بصدر الحكم بإعدامه ، ثم تخفيف الحكم الى خمس عشرة سنة ، ولكنه خرج مع المسجونين السياسيين خلال الاعفاءات السياسية التى أصدرتها وزارة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ .

وقد يتساءل المرء عن الأسباب التى دعت سعد زغلول الى الانفراد — دون زملائه أعضاء الوفد فى باريس أو فى لجنة الوفد المركزية — باعتماد العمل السرى فى النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى فى تلك الساعات الفاصلة من تاريخ الحركة الوطنية ؟ ولو رجع المؤرخ الى تاريخ سعد زغلول لوجد أن العمل السرى لم يكن جديداً عليه !

ففى أثناء ضرب الأسطول الانجليزى الاسكندرية أثناء الثورة العرابية ، لعب سعد زغلول دوراً فى نقل الرسائل بين الشيخ محمد عبده فى القاهرة وعرابى فى جبهة القتال ، وفى

نقل القرارات ، التى اتخذها الوطنيون فى القاهرة بمزل الخديو توفيق ، الى عرابى فى الجبهة . وقد دفع ثمن هذا الدور فى ٢ ابريل ١٨٨٢ ، اذ فصلته وزارة الداخلية من وظيفته ، واصدرت فى حقه « الحرمان المدنى » .

ولم يلبث بعد وقوع الاحتلال أن اتهم بالاشتراك فى جمعية سرية باسم « جمعية الانتقام » — ويلاحظ أنه نفس اسم الجمعية التى اتهم عبد الرحمن فهمى بتأليفها أثناء مقاطعة لجنة ملنر — وقد قبض على سعيد زغلول فى يوم ٢٠ يونية ١٨٨٣ واحيل الى المحاكمة ، واعتزمت الحكومة نفيه الى السودان .

على هذا النحو لم يكن العمل السرى فى الحركة الوطنية بعيدا عن سعيد زغلول ، فمقاومة المستعمر الفاصسب كانت تبيح كل أنواع المقاومة . لذلك نلاحظ أنه فى الرسائل السرية التى ارسلها سعيد زغلول الى عبد الرحمن فهمى ، والتى بلغت ثلاثين رسالة كما ذكرنا ، لم نر واحدة منها حذر سعيد زغلول فيها عبد الرحمن فهمى من سياسة الاغتيالات السياسية وامره بمقاومتها كغيرها من الحركات الأخرى التى كان يطلب إليه مقاومتها ، كحركات الحزب الوطنى ، والنشاط الشيوعى .

بل من الثابت من رسائل عبد الرحمن فهمى انه كان يمدح لسعيد زغلول القائمين بالقاء القنابل على الوزراء المتعاونين مع سلطات الحماية ، ويصفهم بالشجاعة والاقدام ! وفى رسالته الى سعيد زغلول فى يوم ١٧ يناير ١٩٢٠ كتب عن عريان سعيد — الذى القى قنبلة على يوسف وهبة باشا يوم ١٥ ديسمبر ١٩١٩ — يقول :

« حوكم المتهم الشجاع عريان أفندى يوسف سعد أمس
تاريخه بوزارة الحقانية . ومن الغريب أن المحاكمة تمت فى يوم
واحد ! ولا تسئلوا عن ثبات جأش هذا الشاب وشجاعته التى
أظهرها أثناء المحاكمة ، فكلها مما يفخر بها المصرى أينما كان
وحيثما كان ! أسأل الله السميع القدير ألا يجعل هذه الحادثة
خاتمة أعماله لبلده » !

وبطبيعة الحال فإن عبد الرحمن فهمى لو كان يعرف أن
سعد زغلول يستهجن العمل الذى قام به عريان سعد ، لما تحدث
عنه بلغة الفخر بما فعله ، ولما وصفه بالشجاعة والاقدام !

رأى سعد زغلول فى محمد محمود باشا

ربما كان أهم ما تكشف عنه هذه الدراسة ، مما يهم الباحثين فى التاريخ الحديث ، هو أن الاعتماد على مذكرات السياسيين والزعماء وحدها فى كتابة التاريخ ، يمكن أن يقود الى نتائج مضللة !

فقد رأينا كيف أن أهم وأخطر الأدوار التى لعبها سعد زغلول فى حركة مقاطعة لجنة ملنر وقيادة العمل السرى فى الحركة الوطنية ، لم يشر اليه فى مذكراته . فقد أهمل كتابة مذكراته فى الفترة من أبريل الى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ، وحتى فى الفترة التى كتب فيها مذكراته بعد ذلك فإن هذه المذكرات خللت تماما من أى إشارة لهذا الدور ! بل ان الإشارة الوحيدة التى وردت عن هذا الدور كانت بالسلب ! وذلك عندما لمح له محمد محمود باشا بشككه فى أنه وراء محاولات اغتيال الوزراء الذين يتعاونون مع الاحتلال ، وسأله عما اذا كان ينوى أن يبعث بتوصية الى مصر بالاكتار من القنابل ؟ وقد رد سعد بالانكار ، مع ما هو ثابت من مراسلات سعد السرية مع عبد الرحمن فهمى من أنه كان وراء العمل السرى وتمويله ، حتى انه عندما

استعصى ابراهيم سعيد باشا عن التمويل ، وتوقف عبد الرحمن
فهى عن استلام شىء من النقود منه ، وعد سعد زغلول بأن
يرسل اليه النقود من باريس !

بل ان مذكرات عبد الرحمن فهى نفسه احتوت على خطأ
نادح ، عندما سجل فى مذكراته ان سعد زغلول طلب منه
تكوين لجنة لمقابلة لجنة ملتر فى مصر عند حضورها ؛ وقد
انساق وراء هذا الخطأ بعض كبار المؤرخين ! ولكننا اثبتنا من
واقع المراسلات السرية نفسها أن سعد زغلول برىء من
هذا العمل ، وأن عبد الرحمن فهى فهم تعليمات سعد زغلول ،
وسارع سعد زغلول بتحذيره من ذلك بعبارات حازمة قائلا
انه « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا ، ألا انها مفسدة
ضررا بليغا بالأمة ، ولم يكن استغرابنا من تشكيل لجنة
لهذه الغاية بأقل من استغرابنا افكرة طلب مساعدتها من
الجنرال النبى ، لأن مجرد هذا الطلب انحراف عن الموقف الذى
وقفت الأمة فيه حتى الآن » !

ومعنى ذلك كله هو أن على الباحثين فى التاريخ ألا يسلاموا
بما يرد فى مذكرات أى زعيم او سياسى بدون اخضاعه
للفحص التاريخى فى ضوء الوثائق الأخرى .

على كل حال ، فان ما أورده سعد زغلول فى مذكراته ،
عندما استأنف كتابتها فى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ، يكشف عن أن
العلاقات بينه وبين رفاقه أعضاء الوفد كانت قد دخلت فى دور
صراع ، وأخذت تتضح شسروخ الانقسام فى جبهة الوفد
فى باريس ، وهى الشسروخ التى انتهت بانقسام الوفد الشسهير
فى أبريل ١٩٢١ .

كما تكشف المذكرات عن حرص سعد زغلول على كتمان الخلافات بينه وبين زملائه عن الشعب ، حتى لا ينعكس ذلك على وحدة صف الأمة ! وتكشف هذه المذكرات أيضا معدن الرجال ، وتفرز الثورى الحقيقى الذى يؤمن بقدرة الشعب على انهاء الحماية البريطانية عن مصر ، من الذين ألفت بهم الأقدار فى قلب الثورة ، فلم يرتفعوا الى مستواها ، وعجزوا عن تقدير قوة الشعب وقدرته على الصمود ! وتفسر لماذا أصبح سعد زغلول زعيم الأمة ، ولم يرتفع غيره الى مقام الزعامة المطلقة طوال حياته !

وحتى نتابع مذكرات سعد زغلول معا ، فقد رأينا أنه منذ أن صدم مجلس الصلح الوفد والشعب المصرى بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، قرر الوفد طرق الأبواب غير الرسمية ، كالمجالس والهيئات النيابية ، والجرائد والرأى العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات فى الغرب . وكان معنى ذلك أن يخوض معركة دعاية واسعة النطاق على مستوى أوروبا . ثم قرر الوفد أن ينقل دعايته الى الولايات المتحدة ، على الرغم من اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر .

وقد شقت تفاصيل هذا النشاط أعضاء الوفد الى فريقين : فريق أكلت الغيرة قلبه لالتفاف الأمة حول سعد زغلول ويحاول أن يناع سعد الزعامة دون أن يملك مقوماتها ! وفريق يحترم ارادة الأمة التى التفت حول سعد زغلول واعتبرته رمزا لنضالها .

وقد كان الفريق الأول يتكون من محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد ، وكانوا يكونون كتلة

متفقة في المشارب والآراء ، ومتفقة على معارضة سعد زغلول ! وكان هذا الفريق هو الذي تكون منه فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين ، صاحب الانقلابات الشهيرة على الحكم الدستوري . والضلوع مع القصر في تأليف وزارات الأقلية ضد ارادة الشعب ، وتزوير الانتخابات العامة لصالحه ، وعلى رأسه محمد محمود باشا الذي ألف حكومة اليد الحديدية التي أذاقت الشعب النكال في عام ١٩٢٨ .

أما عبد العزيز فهمي بك ، فهو الذي انقلب على الدستور ، بعد حادثة اغتيال السردار ، وتراجع عن الدفاع عنه قائلا - في خطبة شهيرة له في غرفة المحامين في محكمة الاستئناف يوم ١٨ مارس ١٩٢٥ - انه « كان يعتقد أنه مناسب لمصر ، ولكن العمل أظهر أن ثوبه فضفاض » .

وأما أحمد لطفي السيد بك ، فقد بدأ حياته مبشرا ومدافعا عن الديمقراطية الليبرالية ، حتى اقترن اسمه باسم الفكر الليبرالي ! ثم انقلب على هذا الفكر ، وقبل الاشتراك في وزارة اليد الحديدية التي رأسها محمد محمود باشا في ٢٧ يولية ١٩٢٨ وهي الوزارة التي كان أول أعمالها تعطيل الحياة النيابية ومنع الاجتماعات العامة وتكليم الصحف واضطهاد الحريات !

وربما كان فضل هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول أنه قدم لنا جذور هذا الانقسام وأسبابه ، وفسر لنا لماذا انقلب هذا الفريق على سعد زغلول بعد أن كان قبل ثورة مارس ١٩١٩ أكبر أنصاره وخاصة أصدقائه ، حتى أنه عندما فكر في تأليف الوفد اتجه تفكيره اليهم بالذات ! فتألف الوفد الأول يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ من كل من محمد محمود ، وأحمد لطفي السيد ، وعبد العزيز فهمي ، وعبد اللطيف المكباتي ، ومحمد علي علوبة وعلى شعراوي . ثم انضم تباعا كل من مصطفى النحاس

والدكتور حافظ عفيفى واسماعيل صدقى وحمد الباسل وواصف
غالى ومحمود أبو النصر وويصا واصف .

ومن المفارقات الغريبة أن أعضاء الوفد الأول جميعاً
انقلبوا على سعد زغلول دون استثناء ! وهو ما تكشف مذكرات
سعد زغلول أسبابه كما سوف نرى .

كانت نظرة سعد زغلول لحمد محمود باشا قد تغيرت أثناء
النفى فى قلعة بولفاريسا بجزيرة مالطة ، فقد وصفه فى ذلك
الحين وصفا قاسياً من واقع معاشسته له فى المنفى ، فقال
عنه انه : « متكبر ، معجب بنفسه ، مستخف بغيره ، غيور ،
يأكل بعضه اذا علا الغير عليه ، ويجهد نفسه أن يخفى فضل
غيره ليظهر فضله ، يضحى المصلحة العامة للمصلحة الخاصة ،
يطلب فى كل عمل يعمل شأنا خاصا ، فان لم يجده ، فما أسهل
عليه أن يهمله ! سييء الظن ، كثير الوسوسة ، غير أمين فى
الرواية ، ولا رؤية عنده » ! .

وقد تأكد هذا الرأى لسعد زغلول عن محمد محمود باشا
بعد وصول الوفد الى باريس ، وعمله من أجل القضية الوطنية ،
وقد استخلص سعد هذا الرأى من قضيتين دب حولهما الخلاف !
الخلاف الأول وقد دار حول سفر سعد زغلول الى أمريكا ،
عندما وافق البعض ورفض البعض الآخر . أما الخلاف الثانى فهو
حول استدعاء مكرم عبيد الى باريس لمعاونة فى أعمال الوفد .
ولم يكن اسم مكرم عبيد قد اشتهر بعد ، وانما كان اسمه
المعروف ولیم مكرم .

وفى هذه الخلافات كان يظهر تكتل كل من عبد الرحمن فهمى
ولطفى السيد خلف محمد محمود باشا ضد سعد زغلول ، وضد
استدعاء ولیم مكرم الى باريس !

وتمضى مذكرات سعد زغلول على النحو الآتى :

« تقرر اليوم أن أسافر إلى أمريكا ، إذا حصلت على جواز السفر .

« وقد كانت أغلبية الوفد ترى عدم السفر لأسباب مختلفة ، ترجع — عند البعض — لخشية خلو مركز الرئاسة ممن يشغله أو خلو مركز الوفد من رئيسه — مثل مكباتى ونحاس . »

« وعند البعض ، لأن نفي سفر الرئيس تعطيلًا لانفراد محمد محمود بالعمل (في أمريكا عند سفره إليها) وإطفاء له ! كمحمد محمود نفسه ولطفى بك . وعند عبد العزيز بك ترجع إلى رعاية محمد محمود وإلى التحكم في شخصي !

وكان هؤلاء يخفون ما في أنفسهم ، ويظهرون أسبابا واهية جدا ، كاحتمال أن تدعونا لجنة ملنر إلى المفاوضة معها ! واحتمال أن يريد مؤتمر السلام سماع أقوالنا ! إلى غير ذلك من الاحتمالات السخيفة التي — على فرض تحققها — فإن في الوفد من يمكنه أن يقوم بما يلزم فيها خير قيام .

ولكن بعض الجرائد الانجليزية نشرت أمس ما يفيد عدم احتمال ذهاب لجنة ملنر إلى مصر ، فانتهزت هذه الفرصة — في جلسة اليوم — وعرضت النظر في هذه المسألة ، لعل أن يكون في نفي هذا الاحتمال ما يحمل بعض الأعضاء عن العدول عن رأيه . ولم يكن محمد محمود حاضرا .

فرجع كل من المكباتى ونحاس عن رأيهما ، وانضم إلينا واصف غالى — الذى لم يكن حاضرا في القرار الأول — فخرجت الأغلبية للسفر ، ولم يشذ منها إلا لطفى وعبد العزيز !

وأما حمد الباسل ، فعلق السفر على مايراه محمد محمود عند وصوله إلى أمريكا ! فرأيت في هذا الرأي من عدم الرجاحة ما حملنى على رد عنيف . وقد شسعت من لطفى وعبد العزيز نوعا من التأثير !

الخطا القاتل الذى وقع فيه أحمد لطفى السيد

رأينا فيما سبق كيف انقلب أعضاء الوفد الأول الذى تألف فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على سعد زغلول بعد ثورة مارس ١٩١٩ وظهور زعامة سعد زغلول والتفاف الأمة المصرية حوله — انقلبوا جميعا بلا استثناء ، وهم : محمد محمود باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وعبد اللطيف المكباتى بك وعلى شعراوى باشا ، ومحمد على علاوبة بك . فقد أكلت الغيرة قلوبهم لالتفاف الأمة حول سعد ، وأخذوا فى باريس يتكلمون ضده ، فى الوقت الذى كان يقود الحركة الوطنية فى مصر ، ويؤلب الشعب ضد الحماية ، ويوحد صفوف الأمة من أجل مقاطعة لجنة ملتر ، ويقود العمل السرى ضد أعداء الأمة المصرية من الإدارة الانجليزية والمتعاونين معها .

وبمعنى آخر أنه فى الوقت الذى كانت الأمة المصرية وسعد زغلول فى واد ، كان هذا الفريق من أعضاء الوفد الأول فى باريس فى واد آخر ، فقد كانوا مشغولين بمناوأة سعد زغلول ومنازعة الزعامة وتصدير العمل السياسى ،

وكان بعضهم ، مثل محمد محمود باشا ، يخالجه الشك في صلة سعد بالعمل السرى الذى يجرى فى مصر .

ولم يخف سعد زغلول فى مذكراته رأيه فى هؤلاء الأعضاء ، فذكر عن محمد محمود باشا أنه « متكبر » معجب بنفسه ، مستخف بغيره ، غيور ، يأكل بعضه اذا علا الغير عليه ، ويجهد نفسه أن يخفى فضل غيره ليظهر فضله ، يضحى بالصلحة العامة للمصلحة الخاصة ، يطلب فى كل عمل عمله شأنًا خاصًا ، فان لم يجده فما أسهل عليه أن يهمله ! .. الى آخره » . . ومن يتتبع عمل محمد محمود باشا فى الحركة الوطنية والسياسية فى مصر فى فترة ما بين الحربين ، يجد أن سعد زغلول كان أمينًا فى وصفه له بدرجة مذهلة ، فقد كان محمد محمود باشا وحزبه هم الذين خربوا الحياة السياسية فى مصر ، بانقلاباته على الحياة النيابية ، وتزويره للانتخابات ، وتحالفاته مع القصر ، وانقضاضه على الجماهير المصرية تحت اسم « القبضة الحديدية » . وبالتالي كان هو وحزبه أول من يضرب بمعول فى الحياة الديمقراطية ، وهى السبيل للقول بفشل الديمقراطية الليبرالية فى مصر .

ولقد كان أحد الخسلافات التى قامت بين محمد محمود باشا وأنصاره من أعضاء الوفد فى باريس ، حول السفر الى الولايات المتحدة للدعاية للقضية المصرية ، وكيف أخذ هذا الفريق يخلق الحجج لمنع سعد من السفر ، على الرغم من أنه كان زعيم الأمة أمام العالم وقائد الثورة ، وقد استطاع سعد زغلول الحصول على موافقة أغلبية الأعضاء على سفره الى الولايات المتحدة ، فيما عدا أحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ، وعلق حمد باشا الباسل السفر على مايراه محمد محمود

باشا عند وصوله الى أمريكا ، الأمر الذى استفز سعد زغلول ،
فرد عليه ردا عنيفا .

وينتقل سعد زغلول فى ذكرائه الى نقطة أخرى من نقط
الخلاف وهى الخاصة باستدعاء مكرم عبيد (أو وليم مكرم كما
كان يسمى فى ذلك الحين) الى باريس لمساعدة الوفد فى
الأعمال المكتوبة باللغة الانجليزية ، حيث كانت ثقافة أعضاء
الوفد جميعا ، فيما عدا محمد محمود باشا ، ثقافة فرنسية ، وكان
— بالتالى — معارضا فى استدعاء مكرم عبيد لكى يحتكر فى
يده أعمال الوفد باللغة الانجليزية .

لم يحضر محمد محمود باشا الجلسة التى ناقشت
مسألة استدعاء مكرم عبيد ، بل ترك لحليفه عبد العزيز فهمى
ولطفى السيد أمر المعارضة . وفى ذلك يقول سعد :

كان غياب محمد محمود عن هذه الجلسة متوقعا ، لأن فى
الجلسة السابقة تقرر — بعد مناقشة طويلة حادة —
استدعاء وليم مكرم للقيام بالأعمال الانجليزية ، وكان هو ولطفى
معارضين فى هذا معارضة شديدة ، انتهت بالأول (محمد
محمود) أن يقول : ان القصد من هذا الاستدعاء مكايده هو ،
لا العمل !

ولكنه مخطيء فى وهمه ، لأن الأعمال الانجليزية فى الوفد
كثرت فى هذه الأيام ، فالحاجة ماسة الى ترجمة كثير من الأوراق
من احدى اللغتين الانجليزية والفرنساوية الى الأخرى ، وإلى
قراءة الجرائد الانجليزية والامريكية ، واطلاع الوفد عليها ،
والى تحرير المراسلات اللازمة بيننا وبين أمريكا وانجلترا .

ومحمد محمود باشا لا يمكنه — مهما تفرغ — أن يقوم بكنه هذه
الأعمال ! ولكنه غير متفرغ لها من جهة ، ولا صبر له على الشغل

من جهة ، ونفى كثير من الأحوال يرفض العمل : أما لأنه ليس من رأيه ، أو عنادا لشخص من الأشخاص !

ودع كون هذه الأمور ظاهرة ظهورا بينا ، فان لطفى بك لم يترك وسيلة من وسائل المعارضة حتى تثبت بها ، ولو كانت فى غاية السخافة !

فمنها ، أن استدعاء وليم مكرم يحرم مدرسة الحقوق من معلم فاضل ! ومنها أن طلب وليم المذكور تعويض شىء من خسارة مركزه ليس فيه شىء من التضحية ، وأن الواجب تعلم الناس أن يضحوا بمنافعهم الشخصية للمصلحة العامة الى غير ذلك من الأقاويل التى لا عيب فيها الا أنها فى غير موضعها وفى غير زمانها !

وقد كان ردى ارسال وليم المذكور الى أمريكا ! فعارض محمد محمود ، وسنده لطفى ، وقال : انه لا يمكن أن يسافر اليها الا اذا تغذر سفر الأول (أى محمد محمود باشا) .

» فمن هذه الا الحوادث ، وأمثالها ، تأكد لى أن محمد محمود غيور جدا ، وسسخيف جدا ، ومتكبر جدا ، ومعجب بنفسه جدا ، وأحمق جدا ، وأنه يريد أن يحتكر فى شخصه اللغة الانجليزية وكل عمل له صبغة انجليزية . وان لطفى بك بشايعه فى سخافات ، ليله اليه من جهة ، ولاراداته حصر كل العمل فى يديه وأيدى أصدقائه من جهة أخرى ! « .

كانت معارضة فريق محمد محمود باشا فى سفر سعد زغلول الى أمريكا للدعاية للقضية الوطنية ، محل مناقشات عنيفة أوضح فيها سعد زغلول موقفه الوطنى من هذه القضية .
نوفقا لما كتبه فى مذكراته فانه لما تقرر فى جلسة سابقة عدم

سفره ، أبدى رفضه قائلا : « انى لا يمكن ان امتنع عن السفر ، لأن ضميرى يدعونى اليه ، ودمتى تحملنى عليه ، وأعتقد أنى اذا لم أقم به أكن مقصرا أمام وطنى . وانتم ليس لكم أن تنصروا الى أنه شخصى ، ولكن على ألا أستعمل لنيابة عنكم ، بل أقوم بهذا الواجب بصفتى الشخصية ، لا بصفة كونى رئيسا للوفد . وقد قلت ذلك عقب مناقشة مفيدة دارت بينى وبين عبد العزيز بك فهمى ، وصدر منه كلام جارح لشخصى ، فرددته عليه .

« وعند انصرافنا الى نازلنا قال لى لطفى بك : انه ليس لك أن تخالف رأى الجماعة ، وان المركز الذى وصلت اليه كان نتيجة التنافنا حولك ، وعملنا معك . فلا ينبغى أن تتصرف فيه بغير رضانا ، وانلبنى نفسه لم يسعه أن يخالف أصحابه ! » .

هذا الجوار يفسر الى حد كبير الخطأ الذى وقع فيه فريق محمد محمود باشا ، فقد كانوا يتوهمون أن سسعد زغلول يستمد مركزه من التفاف هذا الفريق حوله وعمله معه ، وأنهم اذا انفصوا من حوله فقد مركزه فى الحال !

ولم يدرك هذا الفريق أن زعامة سسعد استمدها من التفاف الأمة حوله ولم يستمدها من التفاف محمد محمود واضرابه ! وقد كان هذا الخطأ القاتل ، أو هذا الوهم الخادع ، هو الذى دفع هذا الفريق ثمنه غاليا عندما جاهدوا بمعارضتهم لسعد زغلول تحت اعتقاد أنهم جردوه من صفته التمثيلية ، فاذا بالأمة المصرية تسحب ثقتها منهم وتترزع عنهم صفتهم التمثيلية ، وتؤكد ثقتها بسعد زغلول وإيمانها بزعامته .

لقد تصور هذا الفريق أن الوفد حزب سياسى كغيره من الأحزاب السياسية التى عرفها العالم الديمقراطى ، وينطبق عليه — بالتالى — ما ينطبق على الأحزاب السياسية فيما يتصل بالأغلبية عند اتخاذ القرار ، ولم يدركوا أن الوفد كان فكرة ، وأنه كان وكيل الأمة الذى ظهر الى الحياة السياسية بتوكيل كتابى من الأمة ، دشنته ثورة مارس ١٩١٩ .

ومن هنا لم يكن سعد زغلول مجرد زعيم حزب ، يثبت أو ينحى بقرار من أغلبية الحزب ، وإنما كان زعيم أمة بأسرها ، وكان يدين بزعامته الى ثقة الأمة به وانتفافها حوله ، فإذا نزعته ثقتها به وانفضت من حوله انتهت زعامته .

وهذا يفسر تلك الظاهرة الفريدة فى حياة الوفد كحزب سياسى ، فقد كان سعد زغلول يتخذ قراراته مستتلهما مصلحة الأمة ، وباسم الأمة وليس باسم أغلبية قد تتفق معه أو تختلف معه ، وبمعنى آخر أنه لم يكن يتخذ قراراته كزعيم حزب وإنما كزعيم أمة هى التى وكلته للدفاع عن قضيتها وقيادة مسيرتها النضالية .

وبمقتضى هذا التفويض من جانب الأمة استطاع سعد زغلول فى أبريل ١٩٢١ أن يفصل مخالفيه فى الراى من أعضاء الوفد ، وقد كانوا هم الأغلبية ! وهم : محمد محمود باشا ولطفى السيد بك ، ومحمد على علوبة بك ، وحمد الباسل باشا وجورجى خياط بك ومدكور باشا ، واعتبرهم منفصلين عن الوفد . ولم يبق مع سعد زغلول غير مصطفى النحاس وواصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف : اثنان من المسلمين هما رئيس الوفد سعد زغلول وسكرتير الوفد مصطفى النحاس : وثلاثة من الأقباط هم سينوت حنا وواصف غالى وويصا واصف ، وهى العناصر التى بنيت عليها مصر المدنية ، مصر الحديثة !

عين الانجليز قبطيا رئيسا للوزارة

فعينت لجنة الوفد المركزية قبطيا رئيسا لها !

رأينا كيف كان أعضاء الوفد في باريس من مجموعة محمد محمود باشا ، ينظرون الى سعد زغلول على اعتبار أنه زعيم حزب يستمد مركزه من التفافهم حوله ، ويفقد مركزه اذا انفضوا من حوله ، في حين كان الشعب ينظر الى سعد باعتباره زعيم أمة يستمد مركزه من التفافها حوله ، ويفقد مركزه اذا انفضت من حوله . وقد كان هذا الخلاف في النظرة الى سعد زغلول هو سبب انقلاب مجموعة محمد محمود باشا على سعد وشيوعورهم بالقوة ازاءه ، ولم يدركوا الخطأ الفادح الذي وقعوا فيه الا عندما احتكموا الى الأمة المصرية ، فاذا بها تلتف حول سعد وتنفض من حولهم . وقد كان ذلك سبب انقلابهم على مبادئهم الليبرالية التي نشئوا عليها في حزب الأمة قبل الحرب ، فوصف عبد العزيز فهمي دستور ١٩٢٣ بأنه دستور فضفاض ، واشترك أحمد لطفى السيد المدافع الكبير عن الليبرالية في حكومة اليد الحديدية التي ذقت الشعب النكال .

وقد ذكرنا كيف وقف فريق محمد محمود من سعد زغلول إلى أمريكا للدفاع عن القضية المصرية موقف المعارضة ، وأخذوا يتحايلون على عدم سفره مساندين سفر محمد محمود باشا وحده . ويروى سعد في مذكراته جانباً من هذا النزاع فيقول انه بعد أن اتخذت الأغلبية قراراً بعدم سفره عدلت عن قرارها « بعد أن فهم مصطفى النحاس بك أن المعارضة في سفرى لأمريكا لم تكن نزيهة ، ولا للفائدة العامة » ، وانضم إلينا واصف غالى ، وعاد الأغلبية للسفر كما تقدم .

بناء على ذلك أرسل الوفد تلغرافاً إلى المستر جوزيف فولك ، المحامى الأمريكى الذى كان مستشاراً قضائياً لوزارة الخارجية الأمريكية ، والذى عهد إليه الوفد بالدعاية للقضية المصرية فى الصحف الأمريكية ومجلس الشيوخ الأمريكى ، يطلب منه الاجتهاد فى استصدار الأوامر من حكومة أمريكا بسفر سعد مع المكباتى .

على أنه لما لم يكن قد تقدم طلب إلى القنصلية الأمريكية فى باريس بالسفر ، لذلك كتب سعد زغلول طلباً بذلك ، وأخذ يستعد للسفر عن طريق الحصول من طبيب عيون أمريكى على شهادة تثبت خلوه من مرض الرمى الحبيبي ، وهو شرط لدخول أمريكا !

وفيما يبدو أن سعد أراد اختبار نوايا محمد محمود باشا ، فقد أظهر له تردده فى السفر ، خيفة البرد وكثرة التعب ، « مكان الأخير يسمع هذا التردد بالارتياح ! ولم يظهر استياء من قرار سفرى ، بل كان يتظاهر بالرضا ، ولكن ذلك كان تكلفاً ! والظاهر أن لطفى وعبد العزيز أوصياه ألا يظهر شيئاً

من الاستياء ، خشية ظهورهم بمظهر غير لائق بعد تلك المعارضة
الشديدة » !

على أن عبد اللطيف المكباتى أبلغ سعد زغلول أن محمد
محمود باشا وأحمد لطفى السيد طلبا منه أن يطلب من كل من
ويصا وأصف وحافظ عفيفى العائدين الى مصر ، ألا يسعيا
فى ارسال تلغرافات من مصر باستحسان سفر سعد الى
أمريكا !

وفى الوقت نفسه أخبر محمد محمود باشا سعد زغلول بأن
قلم الجوازات الأمريكى أبى أن يسلمه جوازه ، ولكنه عاد بعد
يوم فأخبر سعدا بأنه « أخذ الجواز ونسأه فى جيب البالطو ،
ثم عثر عليه بعد ذلك » !

كانت المؤامرات تحاك ضد سعد زغلول لمنع من السفر
الى أمريكا ، ولحصر السفر فى محمد محمود باشا وحده .
وقد واجه سعد ذلك بأن أعلن للمكباتى بك أنه اذا سافر فسيكون
على حسابه : « قلت للمكباتى أمس : » اذا سافرت فعلى
مصاريفى ، حتى ما عساه أصنعه من الولايم ! ولكنى لا أريد
أن أصرح بذلك فى الوفد قبل أن يسهل أمر السفر ، حتى
لا يتوهم أنى أتبرع بالكلام » .

وفى الوقت نفسه روى سعد زغلول أن محمد محمود باشا
كان يرغب فى أن يأخذ معه الى أمريكا اثنى عشر ألف جنيه ،
وكان يؤيده فى ذلك أحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ،
فيقول :

« ومما يحسن ذكره أن محمد محمود — يساعده لطفى ،
وحمدا الباسل . وعبد العزيز ، كان يرغب أن يأخذ معه مبلغا
طائلا ، منه : ١٢ ألف جنيه ما قدر بمعرفة الارلانديين ، الى الأعمال

على أمريكا ، ومنه مبلغ — لم يعين — على ذمة المصاريف الأخرى .

« فعارض في ذلك المكباتى معارضة شديدة ، عندها تقلب أسعار النقود . وأيدته في ذلك . وانتهى الأمر أن يأخذ معه ستة آلاف جنيه ، وأن يطلب بعد ذلك ما يلزمه .

وسافر محمد محمود باشا الى أمريكا يوم أول أكتوبر ١٩١٩ للدعاية للقضية المصرية ، وبعد أربعة أيام سقط سعيد زغلول مريضاً ، فلم يسافر الى أمريكا ، وانقطع عن الكتابة الى يوم ١٧ ديسمبر ١٩١٩ !

على أنه في تلك الفترة بالذات كانت مصر تمر بأحداث جسام . ففي يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ كانت دار الحماية قد أعلنت عن قدوم لجنة ملنر وعن مهمتها في تثبيت الحماية البريطانية على مصر ، وقد ردت لجنة الوفد المركزية يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٩ على ابلاغ دار الحماية بالتنديد ، ومطالبة كل مصرى « مهما كان مركزه ولما كان عمله بأداء واجبه » .

وقد لبت الأمة هذا النداء ، ففي يوم ١٨ نوفمبر انطلقت مظاهرة من مسجد أبى العباس بالاسكندرية ، وسارت حتى شارع فرنسا ، فاعترضتها قوة من البوليس المصرى بقيادة البكباشى « بلنر » ، أحد مفتشى البوليس ، فأمر القوة بإطلاق النار على المتظاهرين ، ولكن أحد ضباط الصف رفض اطاعة هذا الأمر ، فأطلق عليه المفتش الانجليزى رصاصة أردته قتيلاً ! فحمله المتظاهرون الى دار المحافظة ، ولما علم المحافظ وهو حسن عبد الرازق باشا بتفاصيل الحادث قدم استقالته قائلاً فيها : « ان الرصاص يطلق في شوارع المدينة من غير داع ، وقد

ارتكب أحد المفتشين خطأ لا مبرر له ، ولم يبلغ شيئا من الحوادث ، ولهذا أقدم استقالتي .

وقد واجه اللورد النبي الموقف باستدعاء كل من محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، وإبراهيم سعيد باشا وكيلها ، وعبد الرحمن فهمي سكرتيرها العام ، وأبلغهم بأنه يعتبرهم مسئولين عن الحوادث التي جرت ، وطلب إلى محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا مغادرة القاهرة والاقامة في بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمي تحت المراقبة ، وعندما رفض الجميع الاذعان لهذه التعليمات ، اعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ، ورحلتها إلى بلديهما للاقامة فيهما ، واعتقلت على ماهر ورحلته إلى الأقصر وأمرته بعدم مبارحتها ، كما اعتقلت كلا من الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر ، ورحلت القاياتي وأبا العيون إلى معتقل رفح .

وفي يوم ٢١ نوفمبر أراد اللورد النبي ضرب الحركة الوطنية ضربة قاصمة عن طريق شق وحدة المسلمين والأقباط فاتفق مع السلطان فؤاد على تعيين قبضى هو يوسف وهبة باشا رئيسا للوزارة ، على الرغم مما هو معروف من معارضة الوفد تأليف أية وزارة متعاونة مع الاحتلال .

على أن الحركة الوطنية تحت قيادة الوفد كانت من الوعي بحيث أفضلت خطة اللورد النبي ، وهو ما شرحه عبد الرحمن فهمي بك لسعد زغلول يوم ٣ ديسمبر ١٩١٩ على النحو الآتي :

« نسيادة الرئيس — حصل اجتماع كبير بالكنيسة المرقسية يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ، حضره أكثر من أربعة آلاف شخص من عليا الأمة القبطية ، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا ضد ترشيح يوسف باشا وهبة لرئاسة الوزارة وضده اذا قبل ، وهو غاية فى الاحكام . وكان الاجتماع تحت تأثير القمص ناسيليوس وكيل البطريركخانه وبحضور خمسة آلاف من القمامسة .

ولقد أوجد هذا الاجتماع رجة شديدة فى المقامات العالية ، ونسبب مضايقة شديدة ليوسف باشا وهبة !

ونا علمت بأن الأمة القبطية الكريمة استتعت جدا من قبول يوسف باشا وهبة رئاسة الوزارة فى هذه الظروف الحرجة ، وانها تخشى أن يسبب هذا نفورا بينها وبين الأمة الاسلامية ، استصحبنا ستة من اخوانى أعضاء الوفد واللجنة ، وتوجهنا الى الكنيسة يوم الأحد ٢٣ نوفمبر الماضى ، وأبدينا لهم مشاركتنا لهم فى تألمهم من قبول يوسف باشا وهبة لمركزه الجديد ، وأكدنا لهم أن هذا لا يمكن بحال من الأحوال أن يسبب أى فتور فى علاقتنا ، لأنه اذا كان وجد من بينهم خائن قبل الوزارة فى هذه الظروف الحرجة ، فقد وجد من عندنا سبعة بجواره من المسلمين !

ولقد كلفنا الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى بأن يخطب فى القوم فى هذا المعنى . وبالفعل قال كلمة كان لها أحسن وقع فى نفوس الجميع .

ثم يروى عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول كيف واجه الأمر من جهة أخرى لآخماذ أية فتنة قد تنشأ ، بأن أسند الى قبطى رئاسة لجنة الوفد المركزية مدة ابعاد محمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد ، فقال :

لما اعتقل صاحب السعادة محمد باشا سليمان و ابراهيم باشا سعيد ، ونظرا لابتعاد محمود باشا أبو حسن (وكيل اللجنة المركزية للوفد) عن أعمالنا - خلا بذلك محلا الرئيس ووكيله .

ونظرا لاتنا فهمنا من سياق الحديث أن السلطة المتصرفة فى شئون مصر ، والملتفين حولها ، أرادوا باسناد مركز الرئاسة الى يوسف وهبة باشا ، معللين النفس بأن يكون هذا سببا من أسباب فتور الخلائق بين عنصرى الأمة الأصليين ، أجمعنا كلمتنا على اختيار قبضى ، ونسند اليه مركز الوكيل ، ليرأس على اللجنة مدة ابعاد محمود باشا و ابراهيم باشا (وهو مرقس حنا) ! رادين بذلك كيد المسلمين فى نحرهم ، ولتثبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا ، وأن بلادنا وطلباتنا القومية لايمكن أن يقف أمهامها أى عائق .

فكان لذلك أحسن وقع فى نفوس الجميع هنا ، وكان موضع الدهشة والعجب فى نفوس من كانوا يريدون الفرقة !

وقبل أن نقرر هذا الانتخاب رسميا ، لمح عبد الخالق مذكور باشا الى أنه يميل الى اسناد هذا المركز اليه ، فأنهضته بالقصد الذى نرمى اليه بهذا الانتخاب ! وكان مقتنعا معنا فى الراى .

على هذا النحو كانت وحدة المسلمين والاقباط هى الصخرة التى تتحطم عليها محاولات السيطرة الأجنبية .

(٢٠)

من بطولات ثورة ١٩١٩

عندما خاض اطفال الاسكندرية المعركة ضد الانجليز !

لم يشهد تاريخ مصر حزبا سياسيا امتلك القدرة على تحريك الجماهير مثل الوفد ، ومن هذا القدرة اكتسب شعبيته التي لم يفقدها حتى بعد قيام ثورة يوليو ، والتي اتاحت له البقاء والتأثير في الحياة المصرية حتى آخر القرن العشرين .

لقد كانت ادارة الوفد لثورة ١٩١٩ وحركة مقاطعة لجنة ملتر عملا فذا لم يسبق له نظير . فلأول مرة في تاريخ مصر تشترك كل فئات الشعب المصري في الحركة الوطنية بتلقائية وفدائية وعزم وتصميم ، ولا يقتصر الاشتراك على طبقة دون أخرى أو فرد دون آخر ، فقد اشترك في الحركة الوطنية بفضل قيادة الوفد : الغنى والفقير ، الشاب والشيخ الرجل والمرأة ، المسلم والقبطى — كلهم قدموا حياتهم فداء لمصر .

على ان الأمر الذى يثير الدهشة والذى نبرزه فى هذا المقال ، اشترك الاطفال فى الكفاح ضد الانجليز ! وهذا ما

يثبته تقرير عبد الرحمن فهمى بك ، سكرتير عام لجنة الوفد المركزية ، لسعد زغلول عن حوادث يوم ٢٤ أكتوبر بالاسكندرية ، ضد قدوم لجنة ملتر .

لم تكن لجنة ملتر قد وصلت بعد الى مصر ، وانما قرأ الاسكندريون على صفحات الجرائد نبأ قطار مخصوص قام من الثغر ، وصدرت التعليمات لجميع المحطات لأجله ، فراجت اشاعات وصول اللجنة ، وأنها سافرت لمصر على هذا القطار .

وقد تقاعست الحكومة عن نفى هذه الاشاعة واصدار بيان بالحقيقة ، فخشى أهل المدينة أن تؤخذ الأمة على غرة ، وأن يخادعها رجال انجلترا المسيطرون على الحكومة ، وخافوا أن يكون مكتب اللجنة فى فندق سميراميس بالقاهرة قد رتب لها أعمالا فى مصلحة انجلترا ، فلم يجدوا مناصا من اعلان رأيهم ، وابلاغ احتجاجهم الى العالم أجمع فى أوروبا وغيرها .

ويصف عبد الرحمن فهمى ذلك فيقول ان الاسكندرانيين أخذوا يتظاهرون ليلا حتى منتصف الليل !

فلما كان يوم الجمعة الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩١٩ ، شعرت الحكومة بأن المظاهرات التى تظهر ليلا سوف تظهر عارمة بعد صلاة الجمعة ، فأصدرت أوامرها لمأمور قسم الجمرک بمقاومة المظاهرات ، لأنها — عادة — يبتدىء تكوينها فى جهة سيدى أبى العباس ، حيث الجهة صالحة لذلك ، ووضعت تحت أمرته نحو ستين جنديا وعشرين من الفرسان .

ولم يكد يخرج المسلمون بجمعهم حتى انهمال عليهم الجنود ضربا ، وهجم عليهم الفرسان بخيلهم ، فلم يتفرق الناس ،

يل ثبتوا ، وصناروا يتقدمون لكثرتهم ، وتناولوا من الأرض أواني
النفخ التي يملأ بها الباعة فراغا واسعا من افريز هذه الجهة ،
ودافعوا بها عن أنفسهم .

وهنا — كما يقول عبد الرحمن فهمي — « حدثت المعركة الأولى
بين الفريقين ، فانهزم الجند ، وولى الفرسان الأدبار . وإذا
بالمحافظ (حسن باشا عبد الرازق) قد حضر بعريته ، فاحاط
به الناس ، ورفعوا اليه ظلامتهم . وقبل أن يحرك فاه بالاجابة ،
هجمت الخيل ثانية ، ولكن قوة الشعب أرجعتها على عقبها .
وهنا قام المحافظ ، وحيى مصر ، وهذا ثائرة الشعب ، وأباح
له المسير حيث شاء .

سار الناس بنظم تام ، وترتيب عجيب ، قاصدين
الأحياء الأفرنجية ، ليشهدوا ضيوف مصر ، ويسمعوا قناصل
الدول صوته .

بيد أن قوة الاستبداد حالت دون ذلك ، فسيدت الطريق من
المينا الشرقية الى المينا الغربية بقوة كبيرة مدججة بالسلاح
من جنود بلوك الخفر ، وأخرى أكبر منها من السوارى ، وعلى
رأسها رؤساء الضبط من الانجليز ، وهجمت على الأهالى
هجومًا عنيفا جعلهم يتحاشون خطر المصادمة ، فانسلوا
فرادى من طرق متعددة .

وبقى أمام القوة عدد غير قليل من الاطفال متفرجين ،
ويهاجمهم الجند فيهربون ، ثم يعودون ! وهكذا . وأخيرا أصاب
الأولاد أذى كثير من ضرب الجنود ، فأرادوا أن ينتقموا لأنفسهم
فصاروا يجمعون أحجارا يقذفون بها الجند !

واستمرت الحال كذلك ، حتى أعيت الجنود الحيلة ، وقهرهم
الأولاد ، فهزم الجند مرارا ، فاستنجد كبير القوة بالجنود الانجليزية

التي جاءت مسرعة ببنادقها ، وصارت تطلق النار على الأطفال ، الذين لم يتزحزحوا ، ولم ترهبهم نيران البنادق ، بل انخدوا من الأحجار وبلاط الشوارع متاريس ، وفتحوا خنادق في جميع الجبهات التي يمكن للجنود أن يمروا منها اليهم ! وبذلك لم يكن في طاقة الجند الانجليز أن يعملوا أكثر من إطلاق الرصاص من بعد ، أصابوا من أولئك الأطفال ، وكثرت الاصابات .

على أنه على الرغم من كثرتها ، لم يرجع الأولاد ، بل ظلوا يجمعون الأحجار ، ويقذفون بها الانجليز ، الذين لم يجدوا مناصا من الانزواء وراء جدران المنازل ، فرارا من أحجار الأطفال !

أما الأولاد ، فمزالوا يحملون جرحاهم ، وينقلونهم الى أماكن آمنة بعيدة عن الخطر ، ثم يهجمون بأحجارهم !

ويظهر أنهم أعجبته مناظر هذه الحرب الصيبانية ، فلم ينتهوا حتى ولّى الجند وعادوا الى ثكناتهم منهزمين بانتظام ، أي تحت حماية طلقات البنادق في الهواء . وكان الليل قد أرخى سدوله ، والاسعافات بنقلاتها تنقل الجرحى الى المستشفيات . فبلغ عدد المصابين نحو الخمسين ، وناقتلى سبعة .

وقد حدث أن أوتوموبيل انجليزى كان مارا أمام المحافظة القديمة قرب سراى محسن باشا بشارع رأس التين ، وبه بضائع على ما يقال ، فانفجر مخزن البنزين فيه ، فالتهب واحترق . وقد ادعى أن الأولاد أحرقوه بصب البترول عليه بعد أن هرب واختفى سائقه .

ولكن لا دليل على دليل ، وإنما الذى يرجحه الناس أن الأطفال تمكنوا بأحجارهم من التغلب على أوتوموبيل مسلح ، كان يطلق عليهم الفيران من مدفع رشاش ، فهرب منه الجند .

واستولى عليه الاطفال ، ولم يعرفوا كيف ينتقمون به ، فكسروه
وهشموه تهشيمًا ، ولم يذكر ذلك فى البلاغات خوفًا العار !
ولهم الحق ، لأنه أمر مخجل والحق يقال !

ومن أعجب ما رأى الناس أن المتراس فى الشارع ، كان
يمتد بعرض الشارع ، وهو من ١٤ الى ١٦ مترا ، وكان ارتفاعه
لا يقل عن متر !

ولقد قال الحكمدار لبعض محدثيه : انه لا يصدق أن
الاطفال وحدهم يمكنهم أن يقوموا بهذا العمل وسن أكبرهم
لا يتجاوز الثانية عشرة أو الرابعة عشرة ! لأن كل منافذ الطريق
الموصلة الى شارع فرنسا ورأس التين بالمينا الشرقية ،
سدت بالمقاريس ! كما أقيم نحو عشرة مقاريس أخرى من
قرب محكمة المنشية الى ما بعد اجزاخانة النيل !

« هذه حقائق لامراء فيها يقرها رجال البوليس وضباطه ،
وكلهم ساساخطون على من تسبب فى هذه النكبة ، وجلب عليهم
هذه المصائب ، وألبسهم ذلك العار والمهانة والمذلة والمسكنة ،
وحل عليهم غضب نتيجة غير محمودة من الاطفال » .

كان ذلك عن يوم ٢٤ أكتوبر ، وقد واصل عبد الرحمن
فهى تقريره الى سعد زغلول عن يوم السبت ٢٥ أكتوبر ، فذكر
أنه « ما كاد صبح ذلك اليوم يتنفس ، حتى كان رصيف المينا
مملوءا بجنود انجليزية ومدافع بتراليوز ورشاشة ، وكأننا فى
ميدان القتال ! وظل الحال طول النهار على ذلك ، حتى انتصف
فزيبت القوة أورطتان من المشاه ، وأورطة من الخيالة ، وثمانية
مدافع .

وسبب الزيادة كثرة الأولاد على ما يظهر ! واشتداد قوتهم
على هذه القوات العظيمة ! ولأأس من وصف معارك « الجيشين »

— أقول « الجيشين » لا أستطيع — خدمة للحقيقة — أن أقول
غير ذلك ! فالأولاد أقاموا أمام جيش انجلترا على ساحة المينا
الشرقية — وهو ميدان مكشوف خطر على الأطفال — من
المدافع ورصاص البنادق ، إلا أنهم — بارك الله فيهم — جعلوا
لهم طوابى ترابية ، وتلالا مرتفعة من عمارات أوجدتها الصدف
قريبا منهم ، وأحجار كبيرة ، وحفروا خنادق يختبئ فيها الطفل
فلا تصيبه الرصاصة ، ويقذف بالحجر على الجند ثم يختفى !

« وكان منهم فريق يجلب الأحجار ، وفريق يحمل فى ثوبه
التراب ، وفريق يرصد الطرق الخلفية . وجعلوا لهم راية
حمراء ، أقاموها فى منتصف الطريق ، وسددوا طريق المينا
الشرقية كلها عرضا ، فتعذر سير العربات والأوتوموبيلات
ثمة فى الطريق من المتاريس ، حتى أن الوزراء لم يمكنهم أن يصلوا
الى سراى رأس التين من الشارع العمومى ، لأنهم رفعوا
بلاطه ، وأقاموا فيه متاريسهم ، فالتزموا أن يسيروا من طريق
البحر مارين بميدان القتال على المينا الشرقية ، فأوا أمامهم
الرأية الحمراء ، وتقدم أمامهم بعض أطفال منعوهم من
السير قائلين لهم : لا تمرؤا ، فهذا خط الدفاع الوطنى !

بطولات أطفال الاسكندرية في ثورة ١٩١٩

رأينا فيما سبق كيف عبأ الوفد تحت قيادة سعد زغلول
الشعب المصري بأسره لنضال ضد الحماية البريطانية
والاحتلال البريطاني ، على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ
مصر الطويل ، وكيف أن ثورة ١٩١٩ لم تكن فقط مجرد ثورة ،
وانما كانت يقظة قومية شملت كل ناطق وصامت ، وحركت
كل مصري من أقصى البلاد الى أقصاهم ، مهما كان دينه
أو جنسه أو سنه ، حتى وصلت الى أطفال مصر كما رأينا
في معركتهم ، المثيرة في الاسكندرية ضد قوات الاحتلال البريطانية،
اعتراضا على مجيء لجنة ملنر الى مصر ! بل وصلت الى
تلاميذ الكتاتيب الصغار في جميع أنحاء مصر !

وربما كان خير من صور هذه النقطة للشعب المصري
هو عباس محمود العقاد في كتابه : « سعد زغلول ، سيرة
وتحية » ، وهو يتحدث عن زعامة سعد زغلول بالمعيار التاريخي،
ودورها في اليقظة القومية التي أشعلت ثورة ١٩١٩ الشعبية ،
نقد كتب يقول :

والزعيم لا يحاسب فى التاريخ بحساب الدفتر الذى يحمله الأجير ، فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل فى ساعات النهار ! ان الرجل الذى لا تظهر مآثره الا بهذا الصائب فهو أنقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لانه انن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ، ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ، ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس اليه .

وانما الزعيم يحاسب حساب الشمس ، التى تشرق على الحقول ، او حساب النهر الذى يجرى بين الأعشاب والأشجار ، لا يضرب كلاهما فأسا ، ولا يفرس جذرا ، ولا يخط سطرًا بهندسة ، ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جميعا ، والفارسين للجذور جميعا ، والعاملين فى الهندسة والبناء جميعا ، لا ينبتون سنبله واحدة بغير الشمس والماء !

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح ، أو يوقظه ، أو يجمعه حوالیه ، فكل ما تنشئه الأمة وهى مأخوذة بهذا الروح ، فهو من عمله ووضع يديه ! أما اذا كان عمله كله هو ما يعمل به بنفسه ويرسم عليه طابع يديه ، فما هو بزعيم !

وسعد زغلول قد بث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حوالیه ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات ، أو مصارف الأموال ، أو شركات التجارة ، أو معاهد التعليم ، أو مجامع السياسة ، مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول .

» هذه الزعامة هى التى التقى حولها المصريون فعلموا انهم أمة ، وعلموا انهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم

رجال ونساء ، ولكنهم أمة ، وأنهم شبيب وشبان ولكنهم أمة ، وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد ، وكل طبقة ، وكل طائفة ، وكل جنس ، وكل دين !

هذا الذى كتبه عباس محمود العقاد فى تصوير اليقظة القومية التى تفجرت بفضل زعامة سعد زغلول اكدها اللورد ملر بنفسه فى تقريره الشهير الى حكومته ، بعد ما شاهده من مظاهر المقاطعة التى ووجه بها من جانب الشعب المصرى ، فقد كتب يقول :

« لقد وقفت مصر وقد سادت الحركة الوطنية فيها كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم طوعا او كرها ، من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب ! واصحاب الأملاك ، وأهل الصناعات العالية ، ورجال الدين ، والصحفيين ، وطلبة المدارس !

« وأخطر من هذا شأننا انها تخللت الآن طبقة الموظفين ، وكبار رجال الجيش — وان كان حب هؤلاء للنظام العسكرى ، ومحافظتهم على الأصول الرسمية ، ربما حال دون مجاهرتهم بأميالهم » .

« أما بالنسبة للفلاحين ، فمن العبث ان نؤمل ان حسن سلوكهم معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هى عليه من الجفاء ، والفلاح ، وان كان لا يقرأ بنفسه عادة ، فانه يصغى الى من يقرأ له ! فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة ، فلا بد ان الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام ، تسمم عقله أخيرا .

« أما وجوه مصر ، فلم يجرؤ أحد أن يقول انه موافق على الحماية ، أو أنه غير موافق على الاستقلال التام .

« وظاهر ذلك أن كل ذى رأى ، مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكلية ، وأن ذلك سوف يبقى كذلك على الأرجح !

« لا مشاحة اذن أن الأمر جل ! وهن يقدره يخيل اليه ، لأول وهلة ، أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص ، إلا أن نطلع عن مركزنا فى مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وقهرا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية !

على هذا النحو ، لم يكن غريبا أن شملت الثورة الأطفال على النحو الذى أبرزناه فى مقالنا السابق ، وأن خاضوا المعركة ببسالة منقطعة النظير ضد الانجليز . معرضين حياتهم للخطر .

فقد رأينا كيف دارت المعارك بينهم وبين الانجليز بين كر وفر ، وكيف أقام أطفال الاسكندرية المتاريس فى الشوارع من الأحجار وبلاط الشوارع ، وفتحوا الخنادق فى الجهات التى يمكن أن يمر منها الجنود اليهم ، بل — وكما كتب عبد الرحمن فهمى بك إلى سعد زغلول — رأى الناس المتراس فى الشارع يمتد بعرض الشارع وهو من ١٤ الى ١٦ مترا ، وكان ارتفاعه لا يقل عن متر ! وسن أكبرهم لا يتجاوز الـ ١٢ أو الـ ١٤ عاما ، وبذلك سدوا كل منافذ الطرق الموصلة الى شارع فرنستا ورأس التبن بالمينا الشرقية ، كما أقاموا نحو عشرة متاريس أخرى بالقرب من محكمة المنشية — الأمر الذى جعل عبد الرحمن فهمى يصف المعارك بينهم وبين الجنود بأنها معارك بين «جيشين» ! وعلى حد قوله فان « الأولاد أقاموا أمام جيش انجلترا على ساحة المينا الشرقية — وهو ميدان مكتسوف خطر على الأطفال من

المدافع ورصاص البنادق — طوابى ترابية ، وتللا مرتفعة من عمارات أوجدتها الصدف قريبا منهم ، وحفروا خنادق يختبئ فيها الطئل فلا تصيبه الرصاصة . ويتذف بالحجر على الجند ثم يختفى . وقسموا العمل فيما بينهم ، وفريق يجلب الأحجار ، وفريق يحمل فى ثوبه القراب ، وفريق يرصد الطرق الخلفية ! وجعلوا لهم راية حمراء أقاموها فى منتصف الطريق ، حتى تعذر سعي العربات والأوتومبيلات لما فى الطريق من المقاريس ! وعندما أراد الوزراء الوصول الى سسراى رأس التين من الشارع العمومى ، تعذر عليهم ذلك بسبب رفع بلاطه ! فلما ساروا من طريق البحر مارين ببيدان القتال على المينا الشرقية ، منعهم بعض الأطفال من المرور قائلين : لا تمرؤا ، فهذا خط الدناع لوطنى :

ويواصل عبد الرحمن فهمى تقريره الى سعد زغلول فى باريس فيقول :

« ولعل القارىء يدهش اذا علم أن تلا من التلال ، التى أقامها الأطفال ، كان يحتله كل فريق من الجيشين ساعة ، وتارة يستولى عليه الجند ! ثم ينجلوا عنه لشدة الأحجار عليهم وكثرتها ، لقربهم من الأطفال ، فيتركونه ، فيحتله الأطفال ، ويضعون عليه الراية الحمراء ، ويلتفون حوله ! فاذا أطلقت عليهم النيران ، انبطحوا على بطونهم تفاديا من الرصاص حتى لا يصيبهم ! ولولا ذلك لكانت الضحايا عديدة وكثيرة جدا » !

ثم يتحدث عن تدخل أهل المدينة من المحامين والأعيان والأطباء والعلماء والصحفيين لدى الحكومة ، « حتى غصت بهم سسراى المحافظة » ، فيقول أن المحافظ قام فيهم خطيبا بكلام معناه أن الأهالى معتدون ، وأنه آسف لما أصاب الناس ، وأنه يقر بأن من المصابين أطفالا لا يتجاوزون الثانية عشرة ، وأن

الحكومة استنجدت بقوة الانجليز لما عجزت عن مقاومة الأطفال !
وطلب من المجتمعين مساعدته على استعادة الأمن ، فاشترطوا
عليه سحب القوة الانجليزية حالا ، وأن يقرروا أمامه — بصفته
الرسمية — مقاطعتهم للجنة ملر ، ويبلغ احتجاجهم رسميا ،
ونادوا بمقاطعة اللجنة ، وحيوا مصر والتضامن والمحافظة
ضمتنا . وبذلك تكون قوة الشعب قد انتصرت ، ونفذت
ما تريده بعد أن صودرت وقوومت بالنار والرصاص .

وفى الساعة الثامنة صباحا كان المحافظ يمر على مواقع
جيش الأطفال ، فوجد الأهالي ، وفقا للاتفاق ، يكفون الأولاد رفع
الأحجار من الطرق فى المينا الشرقية ، وينصحوهم ،
ويعدونهم خيرا اذا لم يتعرضوا للانجليز ، فكان الأطفال — حسب
قول عبد الرحمن فهمى — يقتنعون بصعوبة . ويصممون على
الأخذ بالتأثر !

ثم يقول عبد الرحمن فهمى ان هؤلاء الأطفال « كانوا يكتبون
لأعدائهم أوراقا كانت تعتبر فى منتهى الحكمة والحق أو كان
صدورها من رجال ! كأن يقولوا مثلا : « لا نهادنكم الا قليلا
ريثما يحضر أعضاء مؤتمر الصلح فيفاوضوننا فى
الاستقلال » ! أو كقولهم : « نحن أطفال نحاربكم بالطوب ،
وترموننا بالرصاص ! ونحن نطالب بالحرية ، وأنتم تفتصبونها
بقوة السلاح ، فانظروا الفرق بين أطفال عزل وجنود مسلحين !
وكثير من هذا ، مما يتفكه به الناس فى مجالسهم ! » .

على هذا النحو كانت يقظة الشعب المصرى فى ثورة
١٩١٩ ، تحت قيادة الوفد وقيادة سعد زغلول ، فقد استيقظ
الجميع ، وهبوا ينفضون عن وطنهم تراب الاحتلال ، غير عابئين
بما يصيبهم على يد الانجليز من أصابات فى البدن أو النفس ،
فقد كانت روح التضحية من أجل الوطن تحرك الجميع !

ثورة أطفال الاسكندرية ضد لجنة ملنر !

رأينا فيما سبق نماذج من الروح الوطنية التى
بثتها قيادة سعد زغلول فى نفوس الجماهير المصرية فى
كل بقعة من بقاع مصر ، واليقظة القومية التى مسست كل
مواطن فى مصر ، وروح الفداء والتضحية التى تملكها الجميع ،
حتى وصلت الى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤
عاما ، فهبوا فى الاسكندرية يواجهون الانجليز ببسالة نادرة ،
ريواجهون الرصاص بالحجارة ويحترقون الخنادق ، ويقومون
الطوابى الترابية ، ويتبادلون المواقع مع القوات الانجليزية بين
كر وفر ، وهى القوات التى اضطرت الحكومة الى الاستعانة
بها عندما عجزت عن مقاومة الاطفال — باعتراف محافظ الاسكندرية
— حتى كتب بعض هؤلاء الاطفال الى أعدائهم الانجليز اوراقا
يعلنون فيها أنه « لا مهادنة ، نحن اطفال نحاربكم بالطوب ،
وترموننا بالرصاص ، ونحن طلاب حرية ، وأنتم تفتصبونها
بقوة السلاح » !

ويواصل عبد الرحمن فهمى ، سكرتير عام لجنة الوفد
المركزية ، روايته لسعد زغلول عن هذه الأحداث التى لم

تشبهها مصر ، فيذكر أن وفود المدينة ذهبت الى محافظ الاسكندرية تطالبه بسحب القوة الانجليزية من أمام الاطفال ، فظهر من اجابته عدم قدرته على سحبها الا في الوقت المناسب ! فانصرمت هذه الوفود بعد أن قدمت احتجاجا بما جرى ، وعندئذ دعا المحافظ مندوبى الصحف فى الاسكندرية الى لقاء فى الحادية عشرة صباحا ، لاقتاعهم بعدم جدوى المظاهرات ؛ وبأن مجيء لجنة ملنر الى مصر ورجوعها بالفشل خير من فشلها قبل مجيئها ! ولكن الصحفيين الوطنيين ردوا عليه بأن المظاهرات ضرورية عند المناسبات « تأييدا لرجال الوفد فى الخارج ، حتى لا يتخذ الأعداء سكوت الأمة ذريعة على عدم تأييدها للوفد ، ويتقولون بذلك ؛ وأن سعد باشا رأى مقاطعة اللجنة ، والأمة عززت رأيه ونصرتة وأيدته ، وخذلت الخصم ، وأن الواجب على كبار الحكام المصريين أن يعملوا على تأييد قضية مصر وخدمتها ، فانهم مصريون قبل كل شيء ، وأنه خير للمحافظ أن يكون مأمور قسم فى مصر المستقلة ، من أن يكون محافظا وهى بشكلها الحالى ! » .

على أنه عندما حل المساء ، ووجد الأهالى أن القوة الانجليزية لم تزل محتلة منزل شماع ، ووكالة البطاشى ، ومنزلا آخر بشوارع البحرية ، والمدافع تتجول أحيانا فى بعض الجهات بالمدينة ، كتبوا احتجاجا طويلا وقع عليه كثيرون ، وقام به وفد لسراى جناكليس ليقدمه لرئيس الوزراء .

ويقول عبد الرحمن فهى فى تقريره لسعد زغلول انه — مع ذلك — عندما ظهر يوم الاثنين ٢٧ أكتوبر ١٩١٩ ، كانت القوة فى مكانها ، والأهالى لم ينفكوا عن صحبة الاطفال لكى تنسحب القوة .

ثم يروى من بطولات الأطفال أنهم عندما تشاهدوا في يوم الجمعة عربات السجون تمتلئ بالأهالي المعتقلين بتهمة الاشتراك في المظاهرات أو التحريض عليها ، اقتربوا من إحدى هذه العربات ففتحوها عنوة ، وأخرجوا منها الرجال المحجوزين ، ثم هشموها فلم يبقوا لها أثرا إلا القطع الحديدية فانها ملقاه في الطرقات !

وفي يوم ٢٨ أكتوبر سحبت القوة بعد أن لم تجد مبررا لوجودها ، إذ كف الأطفال عن تحديها ، وأعطى الحكماء على نفسه تعهدا كتابيا بحفظ الأمن .

على أن بطولة الأطفال ألهمت مشاعر أهل الاسكندرية ، ففي يوم الجمعة ٣١ أكتوبر ، عندما انتهت الصلاة في جامع أبي العباس ، وكان المحافظ من المصلين ، علت الأصوات في كل مكان : مظاهرة ، مظاهرة ! فلم ينسحب المحافظ إلا المسير أمام المتظاهرين الذين التحوا بالجمع الغزير الذي كان خارج المسجد ، وتقدم الجميع الصاغ كمال الطرابلسي ، مأمور القسم ، وقد سار أمام المظاهرة بملابسه الرسمية متطيا جواده والشعب وراءه !

ويعلق عبد الرحمن فهمي على هذا المشهد قائلا : « كان كل من شاهد كمال أفندي والشعب وراءه ، كمن يشاهده يقود جيشا ، يفتح به عيونا أعماها الغرق ، ولقوبا طمس عليها الجهل من قوم أنكروا علينا الحياة ، وادعوا أننا في عداد الموتى ، والله يعلم أنهم لكانبون ! » .

ثم يروى أن عدد المشتركين في المظاهرة بلغ ما بين ٢٥ و ٤ ألفا ، وقد ضم طوائف الأمة ، فقد كان بينهم سر تجار المدينة ومن على شاكلته من التجار ، بل كان فيهم « حوفية

الركوب « ! وغيرهم ممن أضربوا فى ذلك اليوم احتجاجا على فظائع الانجليز ! وقد بلغ من كثرة عدد المتظاهرين أنهم تفرقوا ثلاث فرق ، سارت فرقة منها عن طريق الميدان ، وسارت فرقة عن طريق شارع فرنسا ، والبعض من المينا الشرقية ، حتى ما اذا وصلت جميعا الى ميدان محمد على ، انضمت لبعضها البعض فصارت كتلة واحدة ، « وساروا تبارك الله لا قوة الا بالله ، اذا طرت من فوق رؤوسهم لا ترى قدر سسم الخياط من الأرض ! وان سمرت فى وسطهم لا تستطيع أن تلتفت من الزحام ! وان حيوا مصر شجعت بأن قلبك بنادى معهم لا لسانك ! وان جوانب الفضاء تتجاوب مع صدى هذه الأصوات !

ويقول عبد الرحمن نهى بك ان هذا المشهد أدهش الأجانب ، بهرهم هذا المنظر بجلاله وجماله ، فأكبروا هذا الشعور الحى وهذه الحياة الصحيحة ، فلم يستطيعوا أن يمنعوا أكفهم من التصفيق لهم تارة ورفع القبعات تحية تارة أخرى : « .

ويذكر من علامات نضج هذه الجماهير المتظاهرة ، أنهم اذا رأوا أحد الانجليز ، « أحاطوه بقلوبهم وحرسوه بأجسامهم ، وانفسحو له الطريق على شدة ما بهم منه ، حتى أوصلوه الى ما يريد معززا مكرما ، فشكرهم ، وأدى لهم التحية العسكرية بعد ان كان الوهم يسطو عليه فيكاد يقتله ، ويقضى عليه الخوف نيكاد يستل روحه من حيث لا يشعر ! » .

ثم يقول : ان المظاهرة مرت من المنشية نى شارع شريف باشا ، فشارع السلطان فؤاد ، مارين أمام كلوب محمد على ، وكان به بعض العظماء ، ومنهم اسماعيل صدقى

بأشأ ، فلم يتمالك نفسه وحياتهم ، وهتف لمصر ، ونادى
بإستقلالها ، فحيوه ، وحيوا مصر فى شخصه !

على أن تلك المظاهرة السلمية انتهت بنجاعة ، عندما
سارت الى محطة الرمل ، فشاع المسلة مارة أمام التلفزيون
الانجليزى ، فاذا بسيارتين انجليزيتين تقتحمان الجموع الحاشدة ،
فتعلو أجساما ، وتسبح فى دماء ، وتهشم عظاما ، ثم تتوسط
الجماهير ، وتبدأ فى إطلاق الرصاص عليها ، فتردى من تردى .
ويصف عبد الرحمن فهمى لسعد زغول الفاجعة بأسلوب
مؤثر ، فيقول :

« أمام التلفزيون الانجليزى كانت المأساة الكبرى ، والبلاء
العظيم ، والوحشية التى ما بعدها وحشية ، والهمجية التى
تقتره عنها وحوش مجاهل أفريقيا والعدوان المقصود ، والتعمد
المرصود وسوء النية الجسم ، بل السفالة بكل ما فيها ،
حيث اقتحمت هذا الجمع ، الذى تطأىء لعظمته وكبريائه
القياصرة والملوك ذوو التيجان المرصعة ، سيارتان انجليزيتان
يقال بأن سائقيهما جن فلم يستطع ضبط جماح سيارته ،
ففلتت منه ، تعلو أجساما ، وتسبح فى دماء ، وتحط وتهشم
عظاما بلا حياء ، ثم لما توسطتا القوم فوق أشلاء الأبرياء ،
قاما يخطبان فى الجمع برصاص البنادق ! فأرديا من أرديا !

« فيا رحمة الله ادركى من أخذ مظلوما ، ويا غضب الله
أنزل بخيلك ورجلك على الظالمين !

ثم يقول عبد الرحمن فهمى ان المصلين أرادوا حمل الجرحى
الى صيدلية انجليزية ، فأوصدت بابها فى وجه المصابين ،
فتزاحموا على الصيدلية حتى تصدعت بعض زخارفها وألواحها
الزجاجية ، فاتهم الشعب بالسلب والنهب ! فلما وصلت

المظاهرة الى ميدان محمد على فوجئت برصاص ينطلق عليها من أعلى محل « مورومس » ليصيب بعض الأفراد ، فتدافع المتظاهرون للقبض على المعتدى ، فتحطمت حوائط المحل الزجاجية ، وتناثرت محتوياته ، وإذا بسيارة من خفر السواحل تأتي منسريعة ، وأخذت فى إطلاق النار على المتظاهرين ، فأصيب عشرين توفى منهم ثلاثة .

وقد سارع أعيان الاسكندرية بإرسال تلغرافات الاحتجاج الى رئيس الوزراء ، كما احتجت نقابة المحامين وغيرها من النقابات ، ولكن الحكومة سارعت بإصدار أوامرها بمنع المظاهرات يوم ٥ نوفمبر ١٩١٩ ، فكان هذا الأمر هو أول أمر يصدر من حكومة وطنية منذ بداية الحركة الوطنية ! اذ كان مثله يصدر من السلطات البريطانية . لقد أحست حكومة محمد سعيد باشا أن الأمور تنزلت من يدها ، وكانت فى الأشهر السابقة قد استطاعت أن تستخلص من يد السلطات كثيرا من الأمور الادارية ، ومن هنا سارعت باتخاذ قرارها سالف الذكر خشية أن تتدخل السلطات البريطانية من جديد .

على هذا النحو كانت الأمور تتفاقم مع تصاعد لحد الغرور الذى قاده الوفد بزعامة سعد زغلول ، لقد تمكن حب الاستقلال من قلب الشعب المصرى على نحو جعله يستهين بكل خطر ، وكان ظن الاحتلال انه بقضائه على العنف فى مارس ١٩١٩ قد قضى على الثورة المصرية ، وأن هذا القمع سوف يتبعه خنوع وسكون ، وأنه قد أطفأ بهذا القمع الوحشى جذوة الثورة ، ولكن قيادة الوفد فى ذلك الحين كانت موجودة لتتعهد الثورة ، وتحول العنف الى مقاومة سلبية لم تشهد مصر لها مثيلا ، وجاءت محاولة إنجلترا احتواء الثورة عن طريق لجنة ملر ،

مناسبة استغلها الوفد لتفجير المقاومة من جديد ، وتنظيمها
تنظيما جيدا ، لمنع اللجنة من الحضور الى مصر ، والحبولة
دون تنفيذ مخططاتها في الحصول من الشعب المصري بشكل
مباشر على الاعتراف بالحماية ، فكان تنظيمها وتحريكها للهيئات
والنقابات والطوائف ، وتحريكها للمظاهرات لاسماع العالم
صوت مصر المدوي بأن الأمة وراء الوفد في ندائه لها بمقاطعة
اللجنة ، وتعبئة كل فئات الشعب الى حد تعبئة الأطفال ،
وانعام نفوسهم بحب الوطن والروح الوطنية ، واطلاقهم على
الاحتلال يحاربونه بالوسائل المتاحة في أيديهم ، وهي — كما
رأينا — لا تتجاوز الطوب والخنادر والمقاريص في الشوارع !

(٢٣)

ووصلت لجنة ملتر في سرية تامة !

فى الوقت الذى كانت الامة المصرية بأسرها تمضى فى ثورتها المقدسة تحت زعامة سعد زغلول ضد الحماية البريطانية ، بل فى الوقت الذى شملت الثورة كل ناطق وصامت ، واشترك فيها النسطة والرجال والكبار والاطفال - كانت تجرى فى أعضاء الوفد فى باريس عملية فرز خطيرة تفرز الثوريين الحقيقيين من المتهادنين الذين فاجأتهم الثورة ولم يكونوا مستعدين لتحمل تبعاتها .

فلقد رأينا أن سعد زغلول عندما ألف الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بعدا المقابلة الشهيرة مع المندوب السيسى السير ريجنالد ونجت ، كانت فكرة الثورة بالشكل الذى حدث فى مارس ١٩١٩ غير مطروحة أصلا ، بل غير واردة ، وانما كان الوارد هو الدفاع عن استقلال مصر بالطرق السلمية ما استطاع الوفد الى ذلك سبيلا ، وكان المظروح هو الدفاع عن قضية مصر أمام مؤتمر الصلح فى باريس تحت شعار حق تقرير المصير الذى رفعه الدكتور ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

فلما اعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول ورفاقه ، وقامت بنفيهم الى جزيرة مالطة ، وهب الشعب المصرى ثائرا لنفيهم ، برز موقف جديد كان غائبا فى علم الغيب ، ففى حين رحب سعد زغلول بالثورة واعتبرها عاملا ايجابيا جديدا فى الموقف يعزز كنة الوفد فى مطالبته بالاستقلال ، اعتقد الكثيرون فى الوفد أن الثورة عنصر طارئ لن يطول أمده ، اذ سستقمعه القوات البريطانية التى تحتل مصر سريعا ، ويعود الحال الى ما كان عليه قبل الثورة .

على أنه كان من حسن حظ مصر أن سعد زغلول كان رأيه غير ذلك ، فقد رأى أن الثورة قد نشبت لتبقى لا لتنتهى ، وأن قمع الثورة على يد حملات الانتقام البريطانية لا يعنى أكثر من انتهاء أعمال العنف ، وأن الثورة لها صورتان شتى ، أهمها المقاومة السلبية ، فكان اضطراب الموظفين ، وكانت مقاطعة لجنة ملتر .

كان لتنظيم الوفد الفضل الأول ، فلم يذهب الوفد الى باريس خلفا وراءه الفراغ السياسى ، وانما ذهب بعد أن أتمنت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ، لتكون صلة بين الأمة والوفد فى باريس ، وعين عبد الرحمن فهمى بك ، وهو وطنى عملاق ، ليكون همزة وصل بين سعد زغلول فى باريس والحركة الوطنية ، ولما كانت رئاسة لجنة الوفد المركزية فى يد وطنيين محافظين ملتزمين بقانون الوفد ، الذى ينص على العمل المشروع ، ولكن سعد زغلول ، بحكم نشأته الثورية التى عرضته للاعتقال بعد الثورة العرابية بتهمة الاشتراك فى العمل السرى ، يعرف أن الانضال ضد الحماية البريطانية يبيع للوطنيين استخدام كل سلاح ، فقد كان من هنا أن تم الاتفاق بينه وبين عبد الرحمن فهمى على طريقة معينة للاتصال السرى بشكل لا يعرفه

أعضاء الوفد فى باريس ، ولا اللجنة المركزية بالقاهرة ، ومن خلال هذا الاتصال قاد سعد زغلول الحركة السرية من وراء ظهر أعضاء الوفد فى باريس ، الذين كانت غالبيتهم بعيدة بمنهجها السياسى عن الموافقة على هذه الحركة ، وكان بعضهم يشك فى علاقة سعد زغلول بالحركة السرية مثل محمد محمود باشا ، وعبد اللطيف المكباتى ، وبعضهم تحالف مع محمد محمود باشا ضد سعد زغلول ، مثل عبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك ، وحمد الباسل باشا ، ومحمد على علوبة — وقد خرج هؤلاء بعد ذلك على سعد زغلول وألفوا حزب الأحرار الدستوريين .

وترسم مذكرات سعد زغلول صورة لهذه النزاعات وبينه وبين هؤلاء الأعضاء ، وما عانى منها كثيرا ، والتي تبين أن الحركة الوطنية الثورية التى كانت تجرى فى مصر بزعامة سعد زغلول كانت فى واد وهؤلاء فى واد آخر .

كان سعد زغلول فى تلك الأثناء قد أصيب بنزلة برد شديدة ، وصفها سعد زغلول فى مذكراته بأنها سببت عنده « سعالا حادا ، مصحوبا ببلغم ذى لون مكمد ولزوجة شديدة ، وضعف شديد فى القلب ، حتى ما كنت أستطيع شرب الماء إلا بعناء ، وكانت الجرعة يتعبنى تجرعها . وارتفعت درجة الحرارة الى ما فوق ٣٨ . فأخذت شربة ! واحتميت من كل شىء غير ملائم لمرض السكر .

« واستدعيت الطبيب ، فوصف لى دواء للسكر ، وغيره للزكام . وتناولت الاثنين ، ثم وافانى التحسن شيئا فشيئا ، الى أن تم الآن (١٧ ديسمبر ١٩١٩) بحمد الله . ولكن الصدر لا يزال سريع التأثير من الرد » .

« وقد أمضيت كل المدة الماضية فى البيت ، ولا أزال
لا أخرج منه الا قليلا ، ولا أمشى الا أقل ، وفى الليل لا أبعد عنه
أبدا ، وأصبح الوعد يعقد عندى جلساته . »

وكان من الطبيعى الا يرسل سعد زغلول الى عبد الرحمن
فهى فى فترة مرضه أخبارا ، الأمر الذى أزعج عبد الرحمن
فهى ، فكتب اليه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩١٩ يقول :

« سعادة الرئيس

« تحية واحتراما — مضى أكثر من شهر ونصف ولم ترد
علينا أخبار من سعادتكم ، مما كان له وقع ليس بالمستحسن
على نفوس الجميع . نعم انه ربما تكون عندكم الآن فترة خالية من
الأعمال الهامة ، غير أننا — على كل حال — نحتاج دائما الى معرفة
الحالة عندكم ، والى امدادنا بأرائكم ، خصوصا فى هذا الوقت
الذى نحن أحوج فيه الى المعونة والارشادات السياسية ،
خصوصا وأن السكرتير وصل اليهم من شهر تقريبا ولم يرد
منه ولا مكتوب . فأرجو أن تأمروا باستمرار المكاتبه على الدوام .

« لا يزال كل من محمود باشا سليمان و ابراهيم باشا سعيد
ببلدتيهما . أما سسينوت حنا ، فموجود الآن بعزبته بجهة الفشن
لا يبرحها . وكذلك على ماهر بك موجود بجهة الأقصر لا يبرحها
أيضا !

« وصلت لجنة ملتر صباح الأحد ٧ الجارى ، بطريقة
مستقرة جدا ، بحيث لم يعلن عنها فى الجرائد الا حين وصولها
الى القاهرة !

« فقد وصلت صباح اليوم المذكور الى بورسعيد ، ثم
قامت فى قطار خاص الى القاهرة ، تتقدمه قاطرة للاستكشاف.

والاستطلاع ، ويتبعها قطار لا ركاب فيه ، يتركب من صالونات وعربات مثسابة تماما للقطار الذى يقل اللجنة ، ويتبع ذلك القطار الذى ركبت فيه اللجنة ، وكانت انطيارات تحوم فوق القطار المقل للجنة ، وقليل منها على القطار الفارغ !

» ثم وصلت اللجنة الى محطة القاهرة ، وكانت أبوابها كلها موصدة ، ولم يسمح — حتى ولا لعمال المحطة نفسها ، بالوجود بها ، الا نفر قليل جدا . وكان بانتظاره حكمدار البوليس ، ونائب قائد القوات البريطانية فقط .

» وقد اندهش الكل من اتخاذ هذه الاحتياطات الخارقة للعادة، حيث كان المفهوم ان تقابل اللجنة رسميا وباطلاق المدافع ، كما استقبل اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ !

» حيا الله الأمة المصرية وبيها ، فقد نفذت ارادتها التى أعجبت الوفد ، وأحكمت مقاطعتها لهذه اللجنة احكاما شديدا جدا ، وراقبت ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن تقدمهم للتكلم مع اللجنة مراقبة شديدة .

» وقد اجتمع أكثر من مائتين من السيدات المصريات بالكنيسة المرقسية يوم ١٢ ديسمبر ١٩١٩ ، ومعظمها — ان لم يكن كلهن — من علية القوم والبيوتات الكبيرة ، يتقدمهن حرم شعراوى باشا ، وحرم المرحوم محمود باشا رياض ، وحرم الدكتور حبيب خياط ، وحرم فهمى وبصا . الخ ، وكتبن احتجاجا على الحالة الحاضرة ، وعلى قدوم اللجنة الانجليزية التى تعمل تحت الحماية ، وعلى الحماية نفسها ، وطلبن الاستقلال التام لمصر . والاحتجاج موقع عليه من الجميع .

« لم تكثف الأمة المصرية بمقاطعة اللجنة الانجليزية ، بل أرادت أن تظهر استيائها للملا بطريقة محسوسة ، فأضرب تلاميذ وطلبة المدارس ، وطلبة المعاهد الدينية عن الدراسة ، وأضرب المحامون الأهلون وكذلك المحامون الشرعيون ، لمدة سبعة أيام ابتداء من ١٧ ديسمبر الجارى (تاريخ وضع الحماية على مصر) . كذلك أضرب المحامون الوطنيون لدى المحاكم المختلطة سبعة أيام كذلك . وكل هذا أرسلناه لسعادتكم تلغرافيا فى حينه » .

« كذلك أضربت الطوائف الأخرى ، كالحوزية ، وعمال الترام ، ولفافى السجائر . الخ . وكانت صيغة اضربهم لا تخرج عن احتجاجهم على الحماية ، واحتجاجهم على قدوم اللجنة الانجليزية ، وطلب الاستقلال التام .

« وبالجمله ، فالأمة كلها أظهرت من العواطف الوطنية ما يشرف كل مصرى ، ويرفع رأسه حتى فى أعين أعدائه (الأحرار) » .

« وقد توجت هذه الحركة المباركة باحتجاجين عظيمين لهما من الأهمية المكانة الأولى ، ألا وهما احتجاجا هيئة كبار العلماء ، والمجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية .

« وأولهما خاص بالاحتجاج على دخول العساكر الانجليزية يوم ١١ ديسمبر داخل الأزهر الشريف ، وصورته كالتى :

« حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ هـ الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس ، اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصياها ،

متهكة حرمة هذا المعبد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التي يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار ، ثم أخذت تضرب وترفع ، وتجاوزت ذلك إلى الاعتداء على محل الإدارة والعمال يؤدون وظيفتهم ، محاولة كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الأزهر ، لولا متانته ، ثم صعدت إلى الدور الأعلى من الرواق العباسي ، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات ، وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فأوعدوها على أنفسهم .

« ان هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين في القاهرة . وآلمهم أشد الآلام ، وسيزداد هذا الأثر السيئ بنسبة انتشار الخبر في أرجاء مصر ، وتردد صده في أنحاء العالم الإسلامي .

« فنحن الموقعين على هذا من علماء الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى ، نحتج على هذه الحادثة السيئة ، قياما بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله » .

« وقد أعقب ذلك امضاء ١١٣ عالما ، في مقدمتهم شيخ الأزهر والمفتي وأعضاء المجلس الأعلى ، بمن فيهم محمد بك إبراهيم المستشار » .

فعله عبد اللطيف المكباتى !

أوضحنا فيما سبق أنه فى الوقت الذى كانت قيادة سعد زغلول قد وحدت الأمة المصرية بمسلميهما وأقباطها ، ونسائها ورجالها وأطفالها ، واجتذبتهم الى الحركة الوطنية ، كان الوفد نفسه فى باريس يتعرض لنزاعات وخلافات بسبب الأصول السياسية المختلفة التى نبت منها أعضاؤه ، والتى تفرقت بهم بين ثورى حقيقى يؤمن بالشعب وبقدركه على النضال ، ووطنى معتدل ينظر الى ثورة ١٩١٩ كعارض لن يطول أمده أمام قوة جيوش الاحتلال ، وبالتالى فلا مفر من الاتفاق مع بريطانيا على تنظيم وضع مصر السياسى فى إطار الحماية البريطانية .

وفى الوقت نفسه فإن هذا الفريق لم يستطع أن يستوعب حجم زعامة سعد زغلول التى تظلل الأمة المصرية جمعاء ، ونظر اليه باعتباره زعيم حزب يستمد وجوده من تأييد أعضاء الحزب ، وينسقط اذا انفض عنه أعضاء الحزب ! ولم يفق على الحقيقة الجديدة التى طرحتها ثورة ١٩١٩ الا عندما انفضت غالبية الحزب بالفعل عن سعد زغلول فى يوم ٢٨ أبريل ١٩٢١ ، فإذا

بهم جميعا يسقطون ، ويبقى سعد زغلول زعيما للأمة ومعه مسلم واحد هو مصطفى النحاس ، وثلاثة أقباط هم سينوت حنا وواصف غالى وويصا ووصف .

وترسم لنا مذكرات سعد زغلول صور الخلافات التي وقعت بينه وبين هؤلاء الأعضاء فى باريس ، والتي تحملها فى صمت حتى لا تتسرب أنباؤها الى الأمة فتتمزق وحدتها ، وكان أشد هذه الخلافات ما وقع بينه وبين محمد محمود باشا الذى كان يسأله عبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك ، وحمد الباسل باشا . حول سفر سعد زغلول الى أمريكا للدعاية للقضية المصرية ، وقد جاء مرض سعد زغلول لينهى هذا النزاع ، فسافر محمد محمود باشا وحده .

كان محمد محمود باشا قبل سفره الى أمريكا أمينا لصندوق الوفد ، فلما سافر اقترح سعد زغلول اسم عبد اللطيف المكباتى بك مكانه ، ولم يجد هذا الاقتراح استحسانا من الأغلبية — كما كتب سعد زغلول ، لأنهم سكتوا ، وقد اعتبر سعد سكتوتهم رضاء ، ولكن السكوت لم يكن نفي الحقيقة صريحا فى الرضاء ، مما حمل المكباتى أن يقول : ماداموا سساكتين ، فلا أقبل ! « فلم يتكلم الا بعض من سبق له الكلام ، بأن السكوت رضاء » ، وعندئذ أصبح عبد اللطيف المكباتى أمينا للصندوق .

كان هذا الاختيار على غير رغبة محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وحمد الباسل فيقول سعد زغلول انه « عند انصرافنا مع لطفى ومحمد محمود ، قال هذا : انه لا يمكن تحريره الشيك باسم مكباتى ، لأنه لا يود أن يكون شريكا فى هذه الجناية — يريد جناية تعيين مكباتى أمينا .

ولم يقدر عبد اللطيف المكباتى ثقة سعد زغلول به ، فان شكه فى صلة سعد بالحركة السرية وعبد الرحمن فهمى بك فى مصر ، وهى الحركة التى رأينا أنها كانت تتطلب مالا ، دعتة الى فرض رقابة على أعمال سعد زغلول ، يقول سعد :

« لاحظت أن مكباتى بك يستعمل شيئا من المراقبة على أعمالى ! وتوصل الى هذا بأمانة الصندوق التى تعين لها بعد محمد محمود ، حيث نبه على جميع المستخدمين بألا يوصلوا شيئا منى الى محله ، كتلغراف الى مكتب التلغراف ، وجواب الى البوستة — الا بعد اطلاعه عليه !

« وبلغ به الأمر أن منع — أكثر من مرة — تلغرافات أردت إرسالها بيد الرجال ، وأبدى ملاحظات عليها ! وكذلك فتح بعض الخطابات ، وأوقف إرسالها ، وكتب الى ملاحظات عنها ! » .

« فى كلمته فى شأن ذلك أمام حمد باشا الباسل وبعض اخوانه ، وأفهمته أن هذا غير لائق » .

كذلك يروى سعد زغلول واقعة أخرى توضح حساسية فريق أعضاء الوفد الذين ضمهم اليه بعد تأليفه ، من الأعضاء الأصليين ! وكان الأعضاء الأصليون هم الذين تألف الوفد منهم يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو الآتى :

سعد زغلول رئيسا ، وعلى شعراوي ، وعبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، وأحمد لطفى السيد ، وعبد اللطيف المكباتى ، ومحمد على علوبة . وقد حررت توكيلات الوفد الأولى وفيها أسماء هؤلاء السبعة فقط ، للتوقيع عليها من طبقات الأمة المختلفة ، ونص فيها على أن هؤلاء الأعضاء أن يضموا اليهم من يختارونه فى مهمة الوفد .

وبالفعل ضم اليه سعد بعد ذلك كلا من : حمد الباسل ،
وأسماعيل صدقي ، ومحمود أبو النصر وسينوت حنا ، وجورج
خياط ، ومصطفى النحاس ، وحافظ عفيفي ، وحسين واصف ،
وعبد الخالق مذكور ، فاعتبروا « مضمومين » ، ولكن لم تكن
ثمة تفرقة بين أصليين ومضمومين بعد أن أصبحوا جميعا
أعضاء في الوفد ، ولكن الأساس بقي لدى المضمومين بأنهم
أقل أهمية من الأصليين ! وهو ما توضحه الرواية الآتية التي
رواها سعد في مذكراته ، وترتب عليها زيادة الانقسام .

فيذكر سعد زغلول أنه حدث في أحد أيام شهر نوفمبر
١٩١٩ أن دار الكلام داخل الوفد على مقالة نشرتها جريدة
« التيمس » زعمت فيها — كما يقول سعد — « أن من أصحابي
الأصليين بباريس من لم يكن متفقا معي في طلب الاستقلال
التام . فقلنا : من هم أولئك الأعضاء الأصليون ؟

« قلت : ان كان مراده بهم محمود أبو النصر وصدقي
باشا ، فهؤلاء لم يكونوا أصليين ، بل مضمومين ! على أنه عندما
طلب سعد رأي حمد الباسل باشا بعد ذلك في إرسال
مذكرة الى الدول بأن أي تعاقد بينها على مصر لا يضر بحقوق
مصر ، رفض الأدلاء برأيه قائلا انه لا رأى له ، مادام هناك فرق
بين عضو مضموم وعضو أصلي !

ويقول سعد انه اندهش من هذه الإجابة ، التي قالها حمد
الباسل متأثرا ، « فقلت له : ما هذا ؟ انا لم نفرق بين النوعين ،
ولكننا نريد أن نفهم ما يقول « التيمس » ! ولم يخطر على بالي ،
وقت أن قلت ما قلت ، ان كنت أنت عضو مضموم أو أصليا ،
ولم أرد بما قلت أن أمسك بشيء » .

« فقال : انى عضو مهم ، والامة تعرفنى ! » .

« قلت : ذلك لا ينافى أنك عضو مضموم ! ولكننا لم نفرق ، ولم أقصد أن أجرحك مطلقا ، واذا كنت بعد هذا البيان تصر على أنى جرحتك ، فقد جرحتك » .

« فتدخل المكباتى حينئذ ، وسمعتة يقول لى : انك اشتديت فى الكلام مع حمد الباسل ! فلم ارتح لهذا التداخل ، لانى وجدته يزيد فى غضب حمد ، وقلت له : انه ليس لك أن تحكم على اعمالى ، ولا أن تبدى لى ملاحظات !

فنهض قائما مستشيئا غضبا ، وانصرف من الأودة مرددا بعض الكلمات الجارحة ، مثل : ما هذه المعاملة ؟ الى غير ذلك ، وتبعه حمد باشا .

فخرج خلفهما كل من لطنى ومحمد على (علوبة) والنحاس ، لى يعيدانهما ، فأبيا ، وأبى مكباتى الا أن يخرج . وتبعه حمد . وبعد انصرافهما ، عاد الأولون ، وأخبرونا بانهم لم يستطيعوا منعها .

فقلت : سبحان الله ! ما أسرع قلب الأحوال ! انى نبهت على خادمى أن يصنع لنا غدا طعاما كان طلبه حمد باشا منه ، وكان فى نيتى أن يتناوله معنا بعض الاخوان ، وكنت أريد أن أقول له ذلك قبل الانصراف ، فجاء هذا الحادث وأنسانى !

فقال اخوانى : ان الوقت لم يفت ، وأكتب لهما دعوة بذلك . فكتبت لكل منهما دعوة بعبارة ودادية ، قلت لحمد فيها : انك

كنت أمرت الخادم أن يهيئ طعاما تشتهييه ، وانصرفت قبل
اخبارك بأنه أعده فى الغد ، فأرجوك أن تحضر ، وإذا غبت فأنت
تعلم جزاء من يتخلف عن الطعام . وقلت لمكبأتى : انى أرجو أن
تشرفنى غدا لتناول الطعام معا ، واخوانى الحاملون لهذا الخطاب
يشرحون لك الحال .

وسلمت هذين الخطابين الى كل من محمد على (علوبة)
ومصطفى النحاس ، اللذين دعوتهما أيضا للغداء .

على أن هذه الدعوة الرقيقة من سعد زغلول لم تجد صدى
لدى الاثنين ، وفى الوقت نفسه عزم عبد الطيف المكبأتى على
الانتقام ، مستغلا وضعه كأمين للصندوق ومتحكما فى أموال
الوفد فى باريس ، وذهب فى هذا الانتقام الى حد مشين ، فقد
انقطع عن حضور اجتماعات الوفد ، وانقطع — بالتالى — عن
صرف ما تتطلبه أعمال الوفد من نفقات . ولمواجهة هذه الأزمة
« استحسننت أنا واخوانى أن نرجع الى قانون الوفد ، وقرر
سلفة مستديمة تكون فى يد محمد على (علوبة) بك ، للصرف
منها ، والا يصرف شئ من مال الوفد الا بقرار منه ، أو بانن
من الرئيس » .

على انه عندما ابلغ عبد اللطيف المكبأتى بهذا القرار فى يوم
١٨ نوفمبر ١٩١٩ ، سارع بنقل أموال الوفد الى حسابه
الخاص ! وهو ما يرويه سعد زغلول فى مذكراته على النحو
الآتى :

ما كان منه الا أن ذهب فى الصباح — على غير علمى —
الى بنك رومة ، الذى عنده على ذمة الوفد مبلغ يزيد على مليون
وثمانمائة فرنك ، كانت مقيدة لديه باسم مكباتى بصصفة كونه أمين
صندوقه ، وسحب هذا المبلغ منه ، ثم أودعه فيه ، ولكن
باسمه الشخصى !

وذلك من غير أن يعلم أحد بهذا التحويل : لا أنا ، ولا أحد ،
من اخوانى ! بل لم نعلم بهذه العملية الا بعد ، من البنك نفسه !
ثم كتب لى خطابا يعترض فيه على ذلك القرار بكونه مخالفا للقانون
ويكونه صدر فى جلسة لم يعلم مكان انعقادها ! » .

وبهذه الفعلة وضع المكباتى الوفد فى باريس فى مأزق
خطير !

درس اخلاقى من سعد زغلول للمكبآتى

ذكرنا فيما سبق أن أعضاء الوفد فى باريس كانوا منعزلين عن التطورات الثورية التى حدثت فى مصر بفضل قيادة سعد زغلول ونشاط عبد الرحمن فهمى بك الجماهيرى ، ولم يستوعبوا التطورات التى حدثت فى مركز الوفد ، فلم يعد حزبا ، وانما أصبح قائد ثورة ، وتحول مركز سعد زغلول بالتالى من رئيس حزب الى قائد ثورة ، فتوهموا أن مركز سعد يستمده من تأييدهم له وعدم تأييدهم ، وأغفلوا عن أن مركز سعد أصبح يستمده من تأييد الأمة المصرية ، وزعامته لم تعد زعامة حزب ، وانما زعامة أمة ، ولم يفيقوا على هذه الحقيقة الا عندما أعلنوا معارضتهم لسعد ، فسقطوا جميعا وبقي سعد ومن معه ! وعندما خاضوا أول معركة انتخابية فى ظل دستور ١٩٢٣ ، منوا بهزيمة ساحقة أمام الوفد ، فلم ينجح من مرشحى الأحرار الدستوريين سوى ستة فقط ، ونجح من مرشحى الحزب الوطنى أربعة فقط ، وفاز مرشح الوفد على رئيس الوزراء يحيى ابراهيم باشا نفسه !

ولقد رويانا فى مقالنا السابق كيف أن خلافا بسيطا بين سعد باشا وعبد اللطيف المكبآتى بك دفع الأخير الى عمل غير

مسبوق بقصد الانتقام ، فقد استغل أمانته للصندوق لسحب أموال الوفد من بنك رومة وايداعها باسمه الشخصي ! وذلك دون علم الوفد ، الأمر الذى وضع الوفد فى مأزق خطير بعد أن حرم من أمواله !

لم تكن الحجة التى ساقها المكباتى ، لتحويل أموال الوفد من اسمه بصفة كونه أمين صندوق الوفد الى اسمه الشخصى ، حجة تقوم على أساس سليم ، فيقول سعد زغلول أن المكباتى « كان يعام كل العلم أن الوفد من يوم مرضى ، ينعقد عندى كل يوم ! وكان يحضر هو الانعقاد لغاية انقطاعه ! ثم انه كل يوم يجتمع . بمكان الوفد مع كثير من الأعضاء ، ويعلم منهم جيدا جميع التفاصيل . وليس هناك مخالفة للقانون ، لأنه مادام المال مال الوفد ، وهو الذى له حق التصرف فيه ، والمسئولية الملقاه على عاتق أمين الصندوق بالنسبة للنقود لا تكون الا أمامه — فمن الطبيعى أن يكون له أن يقرر بأن للرئيس حق الاذن بصرفها . واذا كان أمين الصندوق بناء على هذا القرار ، ينفذ اذن الرئيس ، ويصرف المبلغ المأذون بصرفه ، تبرأ ذمته ، ويخرج من عهدة المسئولية أمام الوفد ، ولا يقال مطلقا ان هذا الصرف حصل بغير قرار من الوفد ، والوفد لم يتعد حدوده باصدار ذلك القرار .

ومع كون هذا المعنى واضحا وجليا ، فان مكباتى أنكره ، وشد النكير على الوفد فى اختياره ، واستعمل لهجة شديدة فى اعتراضه لا يليق أن تصدر من زميل لزميله أو زملائه . وقد قال انه لا ينفذ مطلقا قرار الوفد ، ويعارض فيه بكل قوة !

ثم ثناءه بخطاب آخر ملؤه الحقد والسخيمة ، والدعوى الفارغة . ثم بكتاب ثالث أخف منهما ، أرفق معه تحويلا بمبلغ

ثلاثمائة جنيه لأن يكون سلفة مستديمة ، لا تنفيذاً للقرار ،
ولكن لأنه عول على أن يتغيب عن باريز بعض الأيام ' رافضاً
أن يسلمه الى محمد على (علوبة) بك الذى تعين لاستلام
السلفة !

روح غريبة ، وتصور عجيب ، وحمق لا مزيد عليه ، كان
هذا المسكين تخيل أن الخضوع لرأى الأغلبية حطة !

فلما أصر على احتقار رأى الأغلبية ، وأبى أن يصغى
لوساطة اخوانه ، الذين انفذناهم اليه المرة بعد المرة ، وهم :
واصف ، وحمد ، ونحاس — لم نر بدا من اقالته من أمانة
الصندوق ، وتكليفه بتسليم محمد على ، الذى تعين مكانه ،
ما يعهدته .

فلم يفعل ، وأصر على المعارضة كل الاصرار !

فماضطرت الى أن نعلن له أن محمد على (علوبة) تعين
مكانه ، وأعلنا البنوك باعتباره محطه ، وتقيد ما عندها من المبالغ
بأسمه .

فورد الينا من بنك رومة ما يفيد أنه حول المبالغ المودعة لديه
بصفة كونه أميناً للصندوق الى اسمه الشخصى ! وما كنا
نعلم بهذا من قبل !

وتكلمت مع حمد باشا ومع نحاس بأن ما فعله لا يليق ،
ولا ينبغى ، ولا نريد أن نظهر شيئاً من الانقسام ، ولا أن الوفد
عزله ، ونحن مستعدون لأن نقبل منه استعفاء للسبب الذى
بختاره .

فلم يقبل !

فعرضت أنا - مع ذلك - أن أتنازل عن حق الأذن الذى أعطاه لى الوفد . فلم يقبل !

فعرضنا عليه أن يبقى أميناً للصندوق ، ولكن النقود تكون فى البنك باسمه ولا يصرف منها شيئاً إلا بإمضاء الرئيس أو أمضائه - كما هو القانون .

فلم يقبل ! وأبى إلا أن يستمر فى أمانة الصندوق من غير شرط ولا قيد ، حتى الشروط التى صرح القانون بها ! عرضت ذلك عليه بواسطة حمد باشا أولاً ، وبفتنى ثانياً . فلم يقبل !

وفى تلك الأثناء ، كتب الى بنك « كريدية ليونيه » يمنع من التسليم فى النقود التى عنده الى أحد غيره ! وكذلك منع بنك روما حتى من أن يعيد الحال الى أصلها ! وكل ما عرض أن يفعله ، هو أنه عند حضور محمد محمود من أمريكا ، يتنازل عن أمانة الصندوق !

على هذا النحو ، وبهذا التعنت الغريب ، جرد المكياتى الوفد فى باريس من أمواله ، مع باقى ذلك من تعطيل لادعائية للقضية المصرية فى أوروبا !

وعندئذ تقدم بسعد زغلول لانقاذ الموقف من جيبة الخاص ! فعلى حد قوله : « لما رأينا منه هذا العناد ، صممنا على أن نتركه وشأنه ، وأن نستحضر نقوداً من عندى للصرف منها على الوفد !

فأرسلت تلغرافاً الى البنك الأهلى ليرسل مبلغ خمسة آلاف جنيه . فأرسل قيمتها فرنكات : مائة وثمانية وثمانين ألفاً فرنك !

ولما استتر مكباتى فى عناده ، ورأينا سسعيه فى البنوك مخالفا كل المخالفة لما يازم أن يكون بيننا من التضامن ، لم نر أن نشترك معه فى عمل من الأعمال ، وأعلنت له ذلك فى إحدى الجلسات ، فطلب اثبات ذلك فى المحضر .

ثم بعد بضعة أيام ، كتب يعترض على عدم الاشتراك معه فى العمل ، ويبدى بعض ملاحظات لا محل لها على أعمال الوفد ! فكتبته إليه ردا بأن عدم اشراكه فى العمل ، نتيجة طبيعية لعدم احترامه قرارات الوفد ، وأنه مادام مصرا على المعارضة ، فلا يمكن أن نسمع له قولا ، ولا أن نبحث له رأيا ، ولا أن نقبل منه ملاحظته ، ولا أن نشترك معه فى عمل من الأعمال . وإذا كان يعرف فى العالم سلطة يمكنها — مع ضمان انتظام العمل — أن تلزمنا بشيء له ، وهو معنا على هذه الحالة ، فله الحرية فى الالتجاء إليها ، ونحن نقبل حكمها بغاية الاحترام .

فكتبت يقول انه يعرف هذه السلطة ، وهى الأمة ، ويطلب الهداية الى الوقت الذى تصدر فيه حكمها ! ويزعم — مع ذلك — انه يخدم الأمة لآخر نقطة فى حياته !

« ادعاء كاذب ! فالذى لم يقبل أن يخضع لرأى الجماعة ، توهمنا بأن فيه ما يمس شرفه ! ولا يبالى بظهور الانقسام فى جماعة اعتبرتهم الأمة عنوان تقدمها ، وحماة حقوقها ، ويتخذ من فرط حرص اخوانه على الاتحاد ، وشدة خونهم من ظهور التمزق فى صفوفهم ، وسيلة للبقاء فى وظيفة خلع منها ، وامسك مال الوفد عنه ، وحبسسه عن أن يصرف الا برضائه — لا يحق له مطلقا أن يدعى لنفسه خدمة الوطن ، ولا يمكن أن يخدم الوطن بتضحية مصلحته فى سبيل ما يتوهم أنه من الشرف والاباء ، وما هو الا حمق وقلة حياء ! » .

ثم يقول سعد زغلول ان حمود الباسل باشا اطلعه على خطاب ورد اليه من ويصا واصف بأن مكباتى كتب اليه بالحادثه ، وأبدى شدة غضبه من أن الوفد قرر أن يكون الصرف باذن الرئيس ، فكان قول ويصا انه يلزم الخضوع اراى الاغلبية مهما كان الحال ، وانه مادام الوفد قرر الصرف باذن الرئيس ، فلا داعى لعدم الخضوع .

ويقول سعد انه كان فى وسعه التعامل مع المكباتى بالمثل ، « وما بى من ضعف فى أن أقابل هذه الحالة بما يلزمها ، ولكن المصلحة العامة فوق الشخصيات . فلا تذرع بالصبر ! »

ويسجل أن كلا من لطفى السيد وعبد العزيز فهمى كانا معاضدين له فى هذه الحادثه ، « ولكن لا ميلا لشخصى ! فقد سبق أن عضدا محمد محمود ضدى — على خلاف ما تقتضيه مصلحة الوفد — فى مسألة استخدام مكرم (عبيد) ، وسفرى الى أمريكا ، وظهرا فى هاتين المسألتين بمظهر لا يشرفهما — ولكن كراهة فى مكباتى ، لأنه كثيرا ما تطاول عليهما ، ونسب اليهما أشياء مؤلمة : كاليأس فى عبد العزيز ، والغضب والتلون فى لطفى السيد ! وكانا فى ابتداء الحادثه ملازمين لى ، وفى الغالب يحضران عندى قبل الظهر وبعده ، ولكن بعد أن اشتد الخلاف وتمكن ، خففا ، وما واليا الحضور ! » .

على كل حال ، فقد كانت تلك الواقعة انذجا لما كان سعد يعانيه فى باريس من بعض أعضاء الوفد ، الذين انعزلوا بفكرهم وهصلحهم عن الأمة المصرية ، التى كانت فى ذلك الوقت تخوض معركة ضارية ضد لجنة ملتر ، ويضحى أبناؤها بحياتهم فى سبيل التخلص من الحماية البريطانية التى كانت اللجنة تسعى للحصول على اعتراف الشعب المصرى بها ، بعد أن عجزت عن الحصول على اعتراف الوفد !

عندما فكر سعد زغلول في التنازل عن رئاسة الوفد للأمير عمر طوسون !

عرضنا فى النص السابق نموذجا للخلافات التى كانت تقسم الوفد فى باريس ، بين أعضاء يؤسوا من النضال ، لأنهم بعيدون عن نبض الجماهير المصرية التى كانت تقاطع لجنة ملتر بصلاية وتكون جبهة صلبة ضد الحماية البريطانية ، وتضخى بكل رخيص وغال فى سبيل التحرر من ريقة هذه الحماية ، والحصول على الاستقلال وبين أعضاء آمنوا بحركة الجماهير المصرية وقدرتها على مناطحة بريطانيا واستخلاص حرية مصر من قبضتها وكان على الفريق الثانى سعد زغلول ، الذى أولته الجماهير ثققتها ، وتجسدت فيه الثورة التى تولى قيادتها .

ولقد ضرب سعد زغلول فى مذكراته مثلا لذلك الفريق اليائس من الاستقلال ، والذى انصرف عن خدمة مصالح الأمة الى خدمة مصالحه الشخصية ، بعبد اللطيف المكباتى بك ، الذى لم يتردد فى الانتقام من الوفد لما اعتبره مساسا بكرامته

من جانب سعد زغلول ، عن طريق استغلال أمانته للصندوق
فى تحويل أموال الوفد المودعة فى بنك روما باسمه باعتباره
أميناً للصندوق الى اسمه الشخصى ، وكيف عالج سعد
الموقف باستحضار نقود من ماله الخاص (١٨٨ ألف فرنك
فرنسى) لأصرف منها على نفقات الدعاية للقضية الوطنية ،
حتى تنفج الأزمة مع المكباتى .

ويضرب سعد زغلول مثلاً آخر لليأس والاحباط الذى
انتاب بعض أعضاء الوفد فى باريس من الحصول على شيء
يفيد القضية الوطنية ، بأحمد لطفى السيد بك ، فيقول انه دعا
لطفى السيد الى غداء أعده مدير جريدة « الديبا » الفرنسية لبعض
الوفد — وكانت جريدة « الديبا » من الجرائد الفرنسية التى
يستخدمها الوفد للدعاية للقضية المصرية — ولكن لطفى السيد
اعتذر عن عدم حضور ذلك الغداء ، ولم يكتف بذلك بل انه
سأل سعد زغلول عما اذا كان من الضرورى انعقاد الوفد يوميا ؟

ويقول سعد ان كل فرد أخذ يقول فى هذا الموضوع قوله !
وأنا سناكت !

فقال لطفى : وما رأيك ؟

فقلت : ان من يعتبر الحضور سخرية (أى عملاً من
أعمال السخرة) فله ألا يحضر !

قلت هذا ، لأنى أشعر بأن شينا من الملل والكسل اعتري
لطفى ، حتى ليكاد يستقر به المكان ، حتى تراه قلقاً يريد
الانصراف ! ثم هو لا يعطى مسألة تطرح للبحث حقها من
الاهتمام !

ولاحظت له ذلك مرة ، فاستاء من اجابتي ، وقال : مادام الامر كذلك ، فاني اعدل عن كلامي ، واسترد استقهامي !

« فلم اقل شيئا . واستمر هو واجها حتى الانصراف ، فيعلم سلام الجفاء » .

ويقول السيد زغلول انه كان بعد انصراف احمد لطفى السنيني ان حضر مصطفى النحاس ، وان النحاس يعتقد ان عدم انصياع المكباتى لراى الاغلبية يرجع الى عدم ثقته فى بعض اعضاء هذه الاغلبية ، ولكن سعدا اعلان له ان هذا العذر غير مقبول من المكباتى ، فعلى حد قوله : « ان مخالفة الاغلبية — مهما كان افرادها — مخالفة للقانون ، وللمبدأ الاساسى فى تكوين الجماعات . وقد فاتكم انى مع هذه الاغلبية ، ولا يمكن للأقلية ، مهما كانت قوتها ، ان تنفذ رايها على الاغلبية » !

وكان مما قاله سعد : « ان الوطنية ليست فى الدعوى بها ، بل فى التضحية لاجلها . وليس من الوطنية فى شىء ان يتخذ المكباتى فرط محافظتنا عليها ما يرضى به شهواته » !

كان احترام سعد زغلول للأغلبية هو ما دعاه الى الانصياع الى رايها بخصوص ضم مكرم عبيد الى الوفد . وكان محمد محمود باشا وانصاره فى الوفد قد رفضوا استدعاء مكرم عبيد الى الوفد ، بسبب رغبة محمد محمود باشا فى احتكار ترجمة المراسلات والمكاتبات الانجليزية ، ولكن تزايد هذه الأعمال ، دعا سعد الى الالحاق ، فلما وجد معارضة ، اقترح ارسال مكرم عبيد الى أمريكا للدعاية للقضية الوطنية ، على ان كلا من محمد محمود ولطفى السيد عارضسا ذلك أيضا الا فى حالة تعذر سفر محمد محمود باشا .

وئى الوقت نفسه اشترط مكرم عبيد للسفر الى امريكا ، وهو ما يترتب عليه ترك وظيفته كأستاذ فى مدرسة الحقوق ، أن يتكفل الوفد بدفع مصروف شخصى له ، وأن يكون عمله لمدة سنتين على الأقل الا اذا حصلت مصر على الاستقلال قبل ذلك التاريخ . فقرر الوفد بجلسة ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ « قبول حضرة وليم مكرم عبيد للمساعدة فى أعمال الوفد ، لما يعهده فيه من الكفاءة ، وأن يعطى اليه مائة جنيه شهريا مقابل مصاريفه . وأن استغنى عن خدماته قبل مضى سنتين من تاريخ مباشرته العمل ، فيعطى اليه مكانة قدرها خمسمائة جنيه » .

على أن مكرم عبيد أبت عليه نفسه ، الا أن يشترط ضمه الى الوفد ، ولكن جميع أعضاء الوفد فى باريس رفضوا هذا الطلب ، الأمر الذى دعا سعد زغلول الى الكتابة الى محمود سليمان باشا رئيس اللجنة المركزية بهذا الرغض قائلا : « اتفق ان الجميع اخوانى هنا لا يعرفونه معرفة شخصية ، ومن الصعب جدا أن يشترك الانسان فى عمل هام مثل هذا العمل الذى نحن نقوم به ، مع من لا يعرفه شخصا . لذلك لم يستحسن قبوله بصفة عضو ، خصوصا وقد اشترط أن يدفع الوفد له المصاريف ، وهذا مخالف لللائحة . ولكن احتراما لراى سعادتك الذى هو عندى فوق كل راى ، رأيت أن يحضر على مصاريف الوفد ، وقيم معنا مدة ، يعقد فيها التعارف بيننا ، ثم نقرر قبوله عضوا » .

على أن شدة اعتراض أعضاء الوفد على إرسال مكرم عبيد الى باريس ، دعا سعد الى الانصياع لرايهم ، فكتب الى عبد الرحمن فهمى يوم ٨ ديسمبر ١٩١٩ ، بأن مسألة مكرم عبيد قد استحسن تأجيلها ! وعلى ذلك أرجئت تلك المسألة لتغلب راى الاغلبية على راى سعد زغلول .

كان حمد الباسيل باشا في تلك الأثناء ينفصل عن الوفد تدريجيا ، ويرتبط بجمعية مصرية نشأت بعد وصول الدكتور ولسن الي باريس ، للدعاية لاستقلال مصر ، وأرسلت احتجاجات الى الجهات السياسية عندما اعتقل سعد زغلول ورفاقه ، وكانت مكونة من عدد من المصريين المقيمين في باريس ، منهم الدكتور محمد صبرى السريونى ، وجد الدين حفى ناصف ، وهو من شباب الحزب الوطنى واخو عصام الدين حفى ناصف اليسارى المعروف ، والدكتور محمد والى ، شقيق جعفر والى باشا ، وآخرون . ولم تكن على علاقة ود مع الوفد وسعد زغاول ، بسبب ميل الحزب الوطنى التى كانت تغلب عليها .

وعندما رأى سعد زغلول انقطاع حمد الباسيل باشا عن حضور اجتماعات الوفد عدة أيام ، وانضمامه الى « الجمعية المصرية » ، بعث اليه يستدعيه يوم ٣ يناير ١٩٢٠ ، فحضر ، ولما لاحظ له غيابه ، تعلل بأنه — كما كتب سعد زغلول — « رأى أن أمور الوفد تخفى عليه ، وأن رايه لم يكن نافذا في الوفد ولا مجتربا وأن انضمامه للجمعية المصرية لا منافاة بينه وبين كونه عضوا في الوفد !

« وأوما الى أنهم أعلنوا انضمامه من غير علمه ، وأن اشتغال أخيه عبد الستار الباسيل في مصر بها ، لأجل مساعدتنا على جمع النقود ، وأنها مؤلفة من شبان نابغين يرتاح اليهم .

« فابنت له وجه خطئه ، وأن التحاقه بشبان ليس منهم ، في غير محله ، وأن لهم عملهم ، والوفد عمله ، ولكل وسائل تناسبه ، ورأى يكتب به ، وما يقبله رجل لا ينبغي لرجل آخر أن يفعله . . . وغير ذلك مما يؤثر .

«ولكنه لم يتأثر» !

مع ذلك فقد أظهرت في الآخر الرضا ، وقلت له : الأولى أن يترك المكباتي العناد ، وينضم إلى أخوانه ، لأن الوقت عسير ، والاتحاد خير وسيلة للنجاح .

فأظهر الضجر ، ووعد بالعمل . ولكنه وعد غير منجز ، ولا منفذ !

وبعد اتصرافه وردت تذكرة من مجد الدين ناصف ، مكتوبة على أسلوب خال من الأدب ، ومملوء من الرقاعة ، يقول فيها أن الجرائد والأخبار سنارت بأني سأدخل الوزارة ! وتفاوضت مع ملتر على قاعدة الحماية ، واستقبلت في بيتي قنصل إنجلترا ، وأنه مستعد لتكذيب هذه الأخبار ، والوفد يجب عليه أن يحدد خطته . الخ .

وفي اليوم التالي - أي يوم ٤ يناير - بعد الظهر ، وردني جواب من « الجمعية المصرية » ، بأمر من رئيسها وإلى الكبير ، مماوء من الوقاحة وقلة الأدب ، يتدفق الحقد واللؤم من خلال سطور ه !

ودن ضمن ما فيه ، أن اشباغات مختلفة شاعت عن مركز الوفد في خصوص ما نشر في الجرائد الانجليزية ، والاشاعات عن مفاوضات لجنة ملتر ، وقبولى للوزارة ، وسيفرى من باريس ! وان الجمعية تريد معرفة الحقيقة ، وأن استقدمات تتوارد عليها من مصر ولوندرة وغيرهما من الجهات ، تستفهم عن هذه المسائل . الخ الخ .

« ولم يتم قراءة هذه الرقعة الرقيقة حتى دخل حمد ، فذفعتها إليه ، وكذلك تذكرة ناصف ، فقرأ الاثنان ، ولم يمه ببنت شفة . ولم أرد أن أسأله بعد ذلك شيئاً . وبعد هنيهة أنصرف » .

كان بسبب هذه الأمور وغيرها مما يبين أن الوفد الذى سافر الى باريس متحدا قد تمزق ، أن فكر سعد زغلول فى التخلي عن رئاسة الوفد !

فى ذلك الحين حدث أن نشرت الجرائد الانجليزية أن ستة من الأمراء المصريين أعلنوا للشعب أنهم منضمون الى الحركة الوطنية وهم : عمر طوسون ، وكمال الدين حسين (ابن السلطان حسين كامل) ومحمد على ابراهيم ، ويوسف كمال ، واسماعيل داود ، ومنصور داود ، وقد ورد فى بيانهم الى اللورد ملتر أنهم لا يوافقون فقط موافقة تامة على جميع مطالب الأمة المصرية ، « بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد ، للمطالبة بحقوق وطننا ، والتمسك بالاستقلال التام لمصر » !

ولم يكد سعد زغلول يقرأ هذا البيان من الأمراء ، ويسبب ماعناه على يد أعضاء الوفد ، حتى فكر فى التنازل عن رئاسة الوفد للأمير عمر طوسون !

يقول : « كان أول ما خطر ببالى ، أن ألقى هذا العمل عن عاتقى الى عمر طوسون ! وذكرت ذلك لحرمى ، فأستحسننت ! » .

(٢٧)

ونجحت مقاطعة لجنة ملتر في زعزعة فكرة الحماية البريطانية !

ذكرنا فيما سبق طرفا من مظاهر الانقسام داخل الوفد في باريس ، بين الذين آمنوا بالشعب المصري وقدرته على النضال ضد انجلترا ، وبين الذين فقدوا الأمل في قدرة الشعب على مقاومة بريطانيا ، وفقدوا الحماس للتضحية المصرية . وكان على رأس الفريق الأول سعد زغلول ، قائد الثورة الحقيقي من خلال تعليماته السرية الى عبد الرحمن فهمي سكرتير لجنة الوفد المركزية في القاهرة ، أما الفريق الثاني فكان على رأسه محمد محمود باشا ، يسانده الأعضاء الذين كونوا فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين ، وهم عبد العزيز فهمي بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وحمد الباسل باشا .

وقد كانت مضايقات هؤلاء الأعضاء ، التي بلغت ذروتها بتحويل المكباتى أموال الوفد المودعة باسمه في بنك روما الى حسابه الشخصى ، مما دعا سعد زغلول الى التفكير فى التخلل عن رئاسته الوفد الى الأمير عمر طوسون عندما أعلن الأخير

مع خمسة من الأمراء الآخرين ، فى يوم ٣ يناير ١٩٢٠ انضموا
الى الشعب المصرى فى المطالبة بحقوق واستقلال مصر !

ووفقا لما أورده سعد زغلول فى مذكراته ، فإنه لم يكذب يقرأ
فى الجرائد الانجليزية خبر انضمام الأمراء الى الحركة ، حتى
كان أول ما خطر بباله أن يلقي هذا العمل عن عاتقه الى عمر
طوسون . وقد اختلفت ردود فعل الوفد ازاء هذه الفكرة ، ففى
حين وافقت صافية زغلول حرم سعد زغلول على الفكرة ،
انطلاقا من تقديرها لما كان يعانيه سعد على يد معارضيه فى
الوفد ، فقد رحب بها أيضا عبد العزيز فهمى بك انطلاقا من رغبته
فى التخلص من زعامة سعد زغلول ! ولكن كلا من واضف غالى
ومحمد على علوبة استنكرا الفكرة ، لما رآياه من « عدم اهلية عمر
طوسون » !

هذا التصددع الذى حدث فى صفوف الوفد فى باريس لم
يكن غائبا عن عين السياسة البريطانية ، وعن عين اللورد ملنر
بالذات . فعلى الرغم من اجماع الجماهير المصرية على فكرة
مقاطعة لجنة ملنر بسبب اصرارها على الحماية التى ترفضها
الامة رفضا تاما ، فان هذه المقاطعة لم تمتد الى الوزراء وبعض
السياسيين مثل الوزيرين المشهورين حسين رشدى باشا
وعندلى يكن باشا ، اللذين كان دورهما فى وقت تشكيل الوفد
أن يتوليا مهمة تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا فى حدود
الحماية ، فى حالة فشل الوفد فى تحقيق الاستقلال التام .

فلما دخلت القضية المصرية فى مأزق المقاطعة المحكمة
التي قادها سعد زغلول ضد لجنة ملنر بسبب بلاغ دار الحماية
يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، الذى حدد مهمة اللجنة فى اطار الحماية ،

بدا واضحا أن مهمة اللجنة قد نشطت ، بما يترتب على ذلك من نتائج قد لا تكون في صالح الوطنية .

ذلك أنه على الرغم من الاتفاق التام على صواب فكرة مقاطعة لجنة ملتر ، فإن القلق كان يساور الكثيرين ، ومنهم بعض أعضاء الوفد في باريس نفسه كما رأينا - بسبب تنكر الدول لحق تقرير المصير ، وخوفا من أن تنتهي مقاطعة لجنة ملتر إلى نتيجة سلبية بالنسبة للقضية المصرية .

لقد قامت فكرة المقاطعة أصلا على أساس أن أي تناوض مع بريطانيا لن يكون إلا على أساس الحماية التي ترفضها الأمة المصرية رفضا تاما ، وقد كان ذلك هو السبب في تمسك الوفد بفكرة دولية المسألة المصرية وهي الفكرة القديمة منذ معاهدة لندن ١٨٤٠ ، على أنه لما كانت الدول في مؤتمر الصلح قد اعترفت بالحماية البريطانية على مصر ، فقد بدا أن حياة القضية المصرية في الواقع ، ليست في دولية المسألة المصرية ، وإنما في التفاوض المباشر مع إنجلترا على أساس يضمن لمصر استقلالها ، ويضمن لبريطانيا مصالحها في مصر .

على أنه كان يحول دون مثل هذا التفاوض المباشر أمران :
الأول : أن الحكومة البريطانية لم تكن تعترف بالوفد كوفد ، وإنما كأفراد ، ومعنى ذلك عدم الاعتراف بهيئة تمثل الأمة المصرية .
الثاني : أن اللجنة كانت قد حددت الإطار الذي تدور فيه أية مفاوضات ، وهو الحماية ، وكانت الحماية قد رفضتها الأمة المصرية .

ومن هنا تطورت مهمة كل من رشيدى باشا وعبدلى باشا .

فى بناء جسر يلتقى عبره الوفد بلجنة ملنر . ولم تكن هذه المهمة
بالفة الصعوبة ، بعد أن مهدت الأمة المصرية السبيل لذلك
بمقاطعتها الفريدة للجنة ملنر .

فى ذلك الحين كان اللورد ملنر قد تأكد من خلال مسلاية
المقاطعة أن بلاغ ١٤ نوفمبر ١٩١٩ السالف الذكر لم يعد يمثل
أساسا صالحا للمفاوضة ، كما تأكد أيضا من خلال اتصالاته
بالسياسيين المصريين فى مصر أنه لا مفر أمامه من التفاوض
مع الوفد كوفد يمثل الأمة ، وليس كمجرد أفراد .

على أنه — فى الوقت نفسه — كان قد تبين له أن التطرف
الذى أبداه سعد زغلول والوفد فى الحركة الوطنية ، ليس عاما
بشمل جميع السياسيين المصريين ، الأمر الذى يعطى أملا
فى الوصول الى حل وسسط . وعلى حد قوله فى تقريره
المشهور « لقد تبين لى ، بعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت
مع وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم ، وفى جملتهم قوم
يعدون غلاة الوطنيين ، أن المصريين ، وإن كانوا متفقين على
أمر واحد ، هو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسياتهم بحيث يكونون
شعبا متميزا عن سواهم ، إلا أنهم على آراء ومذاهب مختلفة .
وأن علم الحركة الوطنية الصامى يخفق على أقوام متعددة الآراء ،
مختلفة طبعا وقصدا . وأن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة
بـ « الوفد » ، إنما تتألف من « أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة
المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم ، الذى كان غرضه
التقدم الدستورى تدريجيا » . وأن المصريين — على هذا
النحو — إنما ينقسمون الى أحزاب :

« الحزب الأول ، وعلى رأسه الوزراء الثلاثة رشدى
وعلى وثروت ، وغيرهم من « الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ،

وان كانوا ميالين الى الغايات الوطنية . ويطلق اللورد ملنر على هؤلاء اسم « الأكثر اعتدالا » .

أما الحزب الثانى ، فيتكون من الأكثرية فى الوفد نفسه ، وهؤلاء « لا يقتضى الأمر الا عناء يسيرا لفهم رأيهم ، وإزالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمالوا الى المناقشة فى الحال بتهام التعقل .

أما الحزب الثالث ، فهم المتطرفون فى الوفد وغيره .

وقد أصبحت خطة اللورد ملنر بعد ذلك واضحة سهلة ، على حد قوله — « استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها من عناصر الوطنية المصرية ، حتى تعود إلينا ، وتنحاز الى جانبنا » ثم الحيلولة دون « سوق المعتدلين شيئا فشيئا الى أحضان المتطرفين !

على أنه لما كان هؤلاء المعتدلون يرفضون ، مع المتطرفين على السواء ، إجراء مفاوضات مع لجنة ملنر على أساس الحماية ، فقد أصبح من الضرورى ، كخطوة أولى ، إتاحة الفرصة لهم للعمل ، بتوسيع نطاق المناقشة ، وهى المحصورة فى دائرة الحماية لا تتعداها ، ثم بعد ذلك التفكير — كخطوة ثانية — فى حل آخر للمسألة المصرية ، لا يقوم بالضرورة على أساس الحماية . . حل يحرز موافقة المعتدلين ، ويحفظ فى الوقت نفسه لانجلترا مصالحها الامبراطورية .

وقد شرح اللورد ملنر هذه النقطة ، فأوضح أولا أن مصر ليست جزءا من الامبراطورية قائلا :

« ان الناس فى هذه البلاد (انجلترا) كثيرا ما يحسبون ، فيما يقولونه ويكتبونه ، أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية

فعلا ! وهذا لا يطابق الواقع ! على أن مصر ، وإن لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطورى كله . ومن ثم فإن أى حل للقضية المصرية لابد أن يعتمد على أساس التوفيق بين هذه المصالح البريطانية والاعتراف لمصر بقوميتها . على أنه لما كان المعتدلون قد رفضوا الاكتفاء بحصول مصر على قليل أو كثير من الحكم الذاتى — أو حتى ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) ، فلم يعد ثمة من سبيل آخر سوى « اطلاق سراح مصر من الوصاية (الحماية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا ، بلا تعريض للمصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها من الأخطار » .

وقد ظهر اللورد ملنر أن كل ما يلزم لوقاية هذه المصالح البريطانية ، « يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر ، مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، بأن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية .

أما هذه الحقوق — وفقا لرأى اللورد ملنر — فهى على نوعين :

الأول : أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى أرض مصر ، لتحمل مصلحتها الخصوصية فى مصر — أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية .

والثانى : أن يكون لبريطانيا نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب ، للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة .

هذا هو الحل الذى توصل اليه اللورد ملتر لتسوية
المسألة المصرية كبديل للحماية التى يرفضها المصريون .
ويلاحظ القارئ أن هذا الحل يحتوى على جوهر الحماية
البريطانية على مصر دون اسمها ! فهو يسند الى بريطانيا
علاقات مصر الخارجية والهيمنة عليها ، فيسلب منها بذلك
جوهر الاستقلال الحقيقى وهو الاستقلال الخارجى ، ويحتفظ
بجوهر الحماية !

فقد كان أول ما ترتب على اعلان الحماية على مصر فى
١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، الغاء وزارة الخارجية المصرية ، وهى التى
كانت قائمة طوال عهد الاحتلال البريطانى من يولية ١٨٨٢ الى
١٧ ديسمبر ١٩١٤ ! فقد كان أول من تولى وزارة الخارجية فى
عهد الاحتلال هو محمد شريف باشا فى ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ ،
وآخر من تولاها قبل اعلان الحماية هو عدلى يكن .

فلما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر فى ١٨
ديسمبر ١٩١٤ ، انتقلت ادارة علاقات مصر الخارجية الى يد
المندوب السامى البريطانى فى مصر ، الذى أصبح هو وزيرا
للخارجية . فما ورد فى كتاب وزارة الخارجية البريطانية ردا
على المعتمد البريطانى فى مصر فى يوم ١٥ ديسمبر ١٩١٤ ،
« فان روح الحماية أن الدولة الحامية هى المسئولة وحدها
ومباشرة عن العلاقات الخارجية للبلد المحمية ، وأن حكومة
جلالة الملك تعنى أن المندوب السامى سيصبح وزيرا للخارجية
كما هو الحال فى تونس ومراكش » !

وبذلك أهدرت الحماية البريطانية أهم رموز الاستقلال
الوطني ، وهي وزارة الخارجية . فإذا كان الحل الذى توصل
اليه اللورد ملنر للخروج من مأزق مقاطعة لجنة ملنر هو أن تسترشد
مصر ببريطانيا فى علاقاتها الخارجية « ، فمعنى ذلك أنه يريد أن
يلغى الحماية اسما ويحتفظ بها فعلا !

مع ذلك فإن الحل الذى توصل اليه اللورد ملنر فيما يختص
بالاستقلال الداخلى لمصر كان أسوأ — كما سوف نرى !

عندما رفض سعد زغلول بلاغ لجنة ملتر وقبله عدلى باشا !

رأينا فيما سبق كيف بدأت الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وانجلترا شديدة التمسك بحمايتها على مصر ، وقد ذهبت فى هذا التمسك الى حد اعتقال سعد زغلول ورفاقه ونفيهم الى مالطة بسبب مطالبتهم برفع الحماية البريطانية وتمسكهم باستقلال مصر ، فلما هب الشعب المصرى ثائرا ثورته المجيدة فى مارس ١٩١٩ ، تصورت بريطانيا أنها سوف تستطيع قمع هذه الثورة بالحديد والنار ، ولم تكن تدرك حقيقة امكانيات الشعب المصرى النضالية ! ولذلك فوجئت عندما نجحت فى قمع ثورة العنف ، بثورة أخرى أشد ضراوة تندلع فى مصر ، ولكنها ثورة سلمية لا تستخدم قطع قضبان السكك الحديدية ، والاعتداء على الجنود الانجليز ، واتلاف خطوط التليفون والتلغراف ، ومهاجمة مراكز البوليس ، والحرق والتدمير ، وانما تستخدم سلاح المقاطعة والمظاهرات السلمية الاحتجاجية ، كما رأينا فى مقاطعة لجنة ملتر التى كانت انموذجا يحتذى لنضال الشعوب .

فقد كان تحت تأثير هذه المقاومة والمقاطعة للجنة ملنر أن
انهار مخطط الانجليز في باريس للحصول على اعتراف الدول
بالحمية ، كما انهارت خطتهم في الحصول على موافقة الشعب
المصرى على الحماية عن طريق لجنة ملنر .

فلقد رأينا كيف توصل اللورد الى ان الحماية لم تعد
تشكل علاقة مرضية بين الشعب المصرى وانجلترا ، وأن
بلاغ المندوب السامى في ١٤ نوفمبر ١٩١٦ الذى حدد سياسة
بريطانيا على أساس الحماية ، لم يعد يمثل أساسا صالحا
للمفاوضة ، كما تأكد له أنه لا مفر أمامه من التفاوض مع الوفد ،
كهيئة تمثل الأمة المصرية وليس كأفراد كما كان يتمسك من
قبل .

على هذا النحو أفلحت مقاطعة لجنة ملنر في زعزعة فكرة
الحماية البريطانية كعلاقة تربط مصر وانجلترا ، وكان على اللورد
ملنر أن يبحث عن بديل لهذه الحماية يحتوى على جوهر الحماية
دون اسمها ، وهو ما كشف عنه في تقريره الشهير ، ويقوم
على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا تعطى لانجلترا الحق في
الاحتفاظ بقوة عسكرية في مصر تحمى سلامة مواصلاتها
الامبراطورية ، وتعطيها الحق في المراقبة على التشريع المصرى
والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح
الأجنبية المشروعة ، ويسند الى بريطانيا علاقات مصر
الخارجية والهيمنة عليها .

ومعنى هذا الكلام — كما ذكرنا — أن مشروع المعاهدة
الذى اقترحه اللورد ملنر ، قد سلب من مصر أهم مظهر من
مظاهر الاستقلال وأبرز مظهر للاستقلال الوطنى ، وهو وزارة
الخارجية ! وأما ما يختص بالاستقلال الداخلى فقد فرض رقابة

بريطانيا على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص
بالأجانب ، فضلا عن حق بريطانيا فى الاحتفاظ بقوة عسكرية
فى مصر .

مع ذلك فقد اعتبر الوزراء الثلاثة عدلى يكن وحسين رشدى
وعبد الخالق ثروت ، هذا التغيير الذى اقترحه اللورد ملنر ، تغييرا
يستوجب انهاء المقاطعة للجنة ملنر من جانب الوفد .

وكان اللورد ملنر قد حصل من حكومته على اصدار بلاغ
جديد ينسخ بلاغ ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، صدر فى يوم ٢٩ ديسمبر
١٩١٩ ، قصد به اقناع الوفد بانهاء مقاطعة اللجنة ، واجتذابه
الى المفاوضات معها . وفيه أظهرت اللجنة دهشتها لما رآته من
الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب
شئ من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم ! وأعلنت فساد
هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة ، وأن الحكومة
البريطانية انما أوفدتها لغرض واحد ، هو التوفيق بين أمانى
الامة المصرية وما لبريطانيا من المصالح الخاصة فى مصر ،
مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين
فيها .

وقالت اللجنة فى بلاغها انها على يقين من أنه اذا توافر
حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين ، يصبح من الميسور
تحقيق هذه الغاية ، وتكون الصلات بين بريطانيا ومصر أساسها
« اتفاق ودى » يستأصل كل سبب للتنافر ، ويتمكن المصريون
من أن يفرغوا جهودهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة
دستورية . Self Governing institution.

« وللوصول الى هذه الغاية ، تود اللجنة أن تقف على آراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة والحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ، أو حصرها فى دائرة مخصصة . كما انها تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها . وان حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق » .

وقد كان بعد صدور هذا البلاغ الجديد من اللورد ملنر ، أن أخذ رثسدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا فى الترويج له ، فقد صرح ثروت باشا لمراسل جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية ، وكان مجتمعا معه اذ ذاك عدلى باشا يكن : اننا نعتبر أن بلاغ اللورد ملنر قد فتح أمامنا بابا كان موصدا حتى الآن . فان تصريحات اللورد كيرزن : وزير الخارجية) وبلاغ اللورد النبى (المندوب السامى) حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعدها ، فى حين أن اعلان اللورد ملنر صريح فى اعلانه بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد ، وأضاف ثروت باشا انه لذلك فان رأيه ورأى عدلى باشا هو أن « الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول ، بأى حال من الأحوال بأنه تنازل عن مطالب الأمة ، وأن بلاغ اللورد ملنر فيما يختص بهذه النقطة صريح جلى » .

عنى أن موقف لجنة الوفد المركزية من البلاغ كان مختلفا ! فقد رأت أن ما عمد اليه البلاغ من توسيع دائرة المناقشة ، مع قيام التصريحات السياسية الانجليزية التى سبقت مجيء اللجنة ، ليس من شأنه أن يقضى على المخاوف التى نشأت عن هذه

التصريحات ! ومن ثم فقد أصدرت لجنة الوفد المركزية فى اليوم التالى مباشرة بيانا فى هذا المعنى ردا على بلاغ اللورد ملتر - قالت فيه : « كانت اللجنة تود أن يكون بلاغ اللورد ملتر صريحا واضحا ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام ، ولكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة ، فبعد أن كانت المناوضة التى تطالبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية ، أباح البلاغ المناوضة فى غير دائرة مخصوصة .

« نعم ان توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضا باتا ، ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة ، وليس من شأنه أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها . وفضلا عن ذلك فان الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .

واذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين ، فان هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم ، وهى تنحصر فى شئ واحد هو الاستقلال التام .

أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح ، فالمناقشة فيه تكون مع الوفد ، متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة . فلتحى مصر ، وليحى الاستقلال التام » .

وقد وقع البيان عبد الرحمن فهمى باعتباره سكرتير اللجنة ، ومقرس حنا باعتباره وكيل اللجنة المركزية للوفد المصرى .

لم يكن سعد زغلول فى باريس قد علم ببلاغ اللورد ملتر يوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، حتى وصله تلغراف من عدلى باشا يقول فيه : « أرجوك كل الرجاء ألا تبت رأيا فى اعلان لجنة ملتر ، حتى يصلك خبر مع مخصوص » !

ويقول سعد في مذكراته انه عندما وصله هذا التلغراف « ما كان لي علم من قبل بشيء من هذا الاعلان ، ولكن جرائد لوندرة أشارت اليه اشارة خفيفة ، بأن قالت ، في يوم ٢٨ منه ، انه سيصدر .

» ثم وردني من مرقص حنا ، وكيل لجنة الوفد في مصر ، تلغراف بما أبدته اللجنة من الرأي في هذا الاعلان ، فأرسلت اليه في الحال تلغرافا بطلب نصه .

» وعقب ارسال هذا التلغراف : ورد النص ، فوجدت أن هذا الاعلان لا يختلف عن سابقه ، وأنه يفرض تبعية مصر لانجلترا ، ولا فائدة من كونه وسع نطاق المناقشة ، مع كونه حدد الغاية منها ، وهي : الوصول الى وضع نظام للحكومة وفق الحكم الذاتي » .

ومعنى هذا الكلام أن سعد زغلول فهم من عبارة Self governing institution التي وردت في بلاغ اللورد ملنر أنها تعنى : « الحكم الذاتي » .

على أن عدلى باشا وزميليه رشدى وثروت اعتبرا البلاغ — مع ذلك — أساسا صالحا للمفاوضة ، وكتبوا الى سعد زغلول يوم ٧ يناير ١٩٢٠ يبينون فيه ضرورة عودته وزملائه الى مصر للدخول في مفاوضات مع لجنة ملنر على أساس البلاغ الذى أصدرته اللجنة .

وقد رد سعد على عدلى باشا ببرقية في ١٥ يناير ١٩٢٠ اتبعها بكتاب مفصل في يوم ٢١ منه ، رفض فيهما اتخاذ بلاغ اللجنة أساسا للمفاوضة ، وبالتالي رفض قبول اقتراح عودته للمفاوضة على هذا الأساس .

وقد جاء ضمن الأسباب التي بنى عليها رفضه العودة الى مصر في هذا الظرف أن بلاغ اللورد ملنر المذكور لم يخرج في معناه عن سواه من البلاغات الرسمية ، اللهم الا في الشكل ! فانه وان كان قد وسع دائرة المناقشة ، الا أنه ضيق الغاية منها ، بجعلها « وضع نظام حكومي لمصر في دائرة الحكم الذاتي » .

وقد سارع عدلى باشا بارسال رد الى سعد باشا في يوم ٢٩ يناير أزال فيه هذا الاعتراق : فقد أوضح أنه بعد أن قرأ هو وزملاؤه هذا التلغراف ، رأينا أن نعجل بالكتابة اليكم لتوضيح نقطة هامة كان لها — بحق — أثر كبير في قراركم الذي اتخذتموه ، وهذه النقطة هي مافهمتهود من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة ، بجعلها « وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي » ، مما جعلكم تعتقدون أنه ، مع هذا التحديد ، لا يتقل المسألة المصرية من مركزها ، فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد . والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة في هذا الموضوع ، وأكد لنا ان النص الانجليزى المذكور Self governing institution معناه الحكومة الدستورية ، وليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه بـ Self government وأن الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ ، بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستورى ، وكذلك كانت الترجمة ، ولولا هذا لكانت أحاديثنا ببنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه .

وبهذا التفسير الذى قدمه عدلى باشا ، زال في الحقيقة أهم اعتراضات سعد زغلول ، فقد أطلقت الغاية من المناقشة ، بعد أن كان ظن سعد زغلول أنها قيدت .

مفهوم الزعامة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى

يعتبر الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى حول مفهوم الزعامة ، من أعظم ما قدمه الوفد للفكر الليبرالى فى تاريخ مصر ، وهو جدير بأن يدرس فى كليات العلوم السياسية ويعرفه كل سياسى يتصدى لخدمة قضايا بلده انسياسية .

وكان هذا الخلاف قد نشب بسبب اختلاف تقييم كل من سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى للمفاوضات التى دارت بين الوزراء الثلاثة : عدلى وثروت ورشدى ، وبين اللورد ملتر فى مصر ، وأيضا حول الشروط التى يشترطها الوفد للدخول فى المفاوضات مع انجلترا .

فلقد رأينا كيف أن تعبئة الوفد للجماهير المصرية ضد لجنة ملتر ، كانت تقوم على ان القضية المصرية قضية دولية ليس من حق انجلترا البت فيها؛ وحدها ، وانما هى حق الدول

مجتمعة . على أنه فى ذلك الحين كان مؤتمر الصلح قد اعترف بالحماية على مصر ، وهو ما يعنى ضياع الأمل فى انصاف الدول مجتمعة لمصر ولم يبق الا انجلترا التى أصبح على مصر أن تنزع منها استقلالها . على أنه لما كانت انجلترا وقتذاك قد ضمنت اعتراف الدول لها بالحماية على مصر ، فقد كان معروفا أن أى تفاوض معها لن يكون الا على أساس الحماية ، وهو بالفعل ما أعلنته انجلترا فى بيان المندوب السامى البريطانى فى مصر يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ عن لجنة ملر ، اذ حدد سياسة بريطانيا فى مصر على أساس الحماية . ولما كان هذا الأساس مرفوضا من الشعب المصرى بفضل قيادة الوفد ، فقد دخلت مهمة لجنة ملر فى مازق ، ودخلت معها العلاقات بين مصر وبريطانيا .

وقد أحس بهذا المأزق ملر ، ولم يجد مخرجا منه الا بالاعتراف بأن الحماية لم تعد تشكل علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا ، وبأن على بريطانيا الاعتراف بذلك . ولكنه لم يقصد بذلك الاعتراف لمصر بالاستقلال التام ، وانما قصد أن يستبدل بنظام الحماية نظاما بديلا يحتفظ لانجلترا بجوهر الحماية على مصر دون اسمها !

وقد كان هذا النظام البديل هو ما تفاوض فيه مع كل من عدلى باشا وثروت باشا ورشيدى باشا ، وتوصلوا فيه الى البلاغ الذى أصدرته اللجنة يوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، الذى فتح باب المناقشة ، اذ تعد مقيدة باطار الحماية . وقد رفض سعد زغلول البلاغ لأنه « وان كان قد وسع دائرة المناقشة ، الا أنه ضيق الغاية منها بجعلها » وضاع نظام حكومى لمصر فى دائرة الحكم الذاتى » ، على أن عدلى ازال هذا الاعتراف فى مناقشاته مع اللورد ملر ، الذى أوضح أنه لا يقصد ما فهمه سعد زغلول من

عبارة Self governing institution من أنها تعنى الحكم الذاتى
وانما هذه العبارة تعنى « الحكومة الدستورية » . وبذلك أطلقت
العبارة الفاية من المناقشة .

كان فى تلك الظروف أن أرسل سعد زغلول الى
عبد الرحمن فهمى تلغراف أشساد فيه بالوزراء الثلاثة ، ووصف
خطتهم فى المباحثات مع اللورد ملنر بأنها « ملانة سدادا وغيره
على مصلحة البلاد » . وحمل على الصحف المصرية التى
تهاجمهم بالنقد والتقريع . وفى الوقت نفسه أعلن قبوله للعودة
الى مصر للمفاوضة « على شرط أن تكون بين «تعاذلين فى
حقوق المناقشة ، وطرفين كل منهما يمثل أمته ، وأن يكون
الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها
التام ، ولانجلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال
التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم .
أما المفاوضة فى أوروبا ، فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر
أو غيرها ، مادامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام
بشئ ما ، ومادام أن العبرة هى بما ينم عليه الاتفاق فى حدود
التفويض لنا » .

وقد انزعج عبد الرحمن فهمى لما وصله من سعد زغلول ،
لأنه يمثل تغييرا جوهريا فى خطة الوفد التى عبأ حولها الجماهير ،
وهى رفض المفاوضة — فقام بتحريف برقية سعد حول الوزراء
الثلاثة ! وفى الوقت نفسه نشر مع البرقية أن الوفد واثق
على تقرير اللجنة من أنه « لا يمكن فتح باب المفاوضة إلا بعد
الاعتراف باستقلالنا التام ، فهناك ، وهناك فقط يمكن أن يتفاوض
الوفد فى دائرة واحدة هى طريق المحافظة على مصالح الأجانب
وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس طبقا لبرنامج الوفد » .

قام عبد الرحمن فهمى بهذا الحذف والتعديل والاضافة على مسئوليته الخاصة — الأمر الذى رآه سعد زغلول متناقضا مع سياسة الوفد وقيدا على حركته ، فكتب الى عبد الرحمن فهمى يقول : « لا حظنا أن اللجنة (لجنة الوفد المركزية) نشرت تلغرافنا الخاص بالوزراء الثلاثة مبتورا ، وأن هذا البتر كان موضوع قيل وقال فى الجرائد .

« لعل الذى حملكم عليه خشية الاصطدام بالرأى العام ، الذى يظهر أنه شديد النفور من خطتهم أو خطة بعضهم . ولكن واجب الحقيقة علينا يلزمنا أن نبينها للناس ، لكيلا تضل أفهامهم ، ولا يتسرعوا فى الحكم على الرجال من غير تثبيت من أمرهم . . . ولعله يرد منكم ما يوضح لنا الضرورة التى حملت على ذلك ! ولكن من المرغوب فيه هنا أن اللجنة المركزية تتأنى فى ابداء رأيا فى المسائل الهامة ، حتى تراجعنا ، وتقف على حقيقة رأينا ، وألا تعدل فيما نكتبه لها الا بعد مراجعتنا . ذلك ادعى فيما نظن لاتحاد العمل ، وعدم الوقوع فى التناقض الذى لا يحسن وقعه عند الناس كما كتبنا اليكم بذلك فيما سبق . »

ومنا رد عبد الرحمن فهمى على خطاب سعد زغلول قائلا :

« تعلمون بسعادتك أن سلاحنا الوحيد ، وعدتنا التى نحارب بها خصومنا ، انها هى قوة الرأى العام المصرى ، وكلما ازداد تماسك هذا الرأى ، كان سلاحنا ماضيا ، فالرأى العام كان متأثرا نوعا ما بدسائس المارقين ، فى اللحظة التى أتى فيها تلغرافكم . وما كان لنا أن نقوى تلك الدسائس بأن نعلن كل ما جاء بتلغرافكم خاصا بالوزراء والجرائد ، ووجدنا أن الحكمة تقضى علينا بنشر ما جاء بالتلغراف ، خاصا بالوزراء فقط ، ضاربين صفحا عما يخص الجرائد من الانتقاد والتقريع ،

خصوصا وأن سعيد باشا ورجال الحزب الوطنى ، الذين كانوا يعملوا يدا واحدة ضد الوزراء علنا ، ويستعملون طريقة الغمز واللمز فيما يكتبونه متعلقا بالوفد واللجنة ، من أنهما سائران مع الوزراء المذكورين فيما ينتقدونه عليهم . كل ذلك جعلنا ننشر الجزء الخاص بالوزراء فقط .

« أما تعليقنا الذىعلقناه على تلغرافكم ، فكان من الضرورى جدا ، لنضرب به سعيد باشا ومن معه ونرد به كيدهم فى نحرهم . فقد كان ، وبلغنا به كل ما نريده ، خصوصا واننى لا أزال متمسكا بتصريح سعادتكم الذى كررتموه أكثر من مرة ، بأن أنشر فى الأمة كل ما يكون من شأنه ازدياد تمسكها بالوفد ، والقضاء على بعض المنشقين عليه » .

« وأرجو بعد هذا البيان أن تكون سعادتكم اقتنعتم بدسواب عملنا .

« وكذلك الحال فيما ترونه أحيانا ظاهرا فى البيانات التى تنشرها اللجنة من الخروج قليلا عن ابدى يرد الينا من الوفد . فأننا نتوخى دائما دوام التفاف الأمة حول الوفد بجميع الطرق التى توصل إلى ذلك . واننا لا نرى أنه من الحكمة فى شىء أن نعلن فى الأمة قولا يزيد سوء التفاهم بين الأمة والوفد ، بعد أن يكون المنشقون قد دسوا دسيستهم ، فيفسرون أقوال الوفد حينئذ بما يقوى رأيهم ويوطد عزيمتهم » .

« فأطلب من سعادتكم باسم المصلحة العامة أن تتركوا لنا الحرية التامة فى مثل هذا التصرف ، خصوصا وأنكم أول من يقدر تطورات رأى العام متى كانت أيد كثيرة تلعب حوله ، ويحاول أن تضلله ، كأيدى الأعداء والمنشقين والمأجورين ،

وعلى الأخص إذا كانت هذه الأيدي أكثر منا ثروة وأكثر سخاء
فى البذل والعطاء ! »

« هذا رأى ، شرحت له لسعادتك ، فان صادف قبولا
مىها ، والا فبطبيعة الحال اننى مستعد للعمل بما تأمرون به ،
ولكنى لا أكون مسئولا عن النتيجة . »

على أن الرد جاء قاطعا من سعد زغلول فى أول مارس
١٩٢٠ . فقد قال : « أرجو كل الرجاء الا يحصل تغيير فى أى
شء مما يكتب الى اللجنة من هنا ، وأن يتنفذ جميعه ، الا فى
حالة ما اذا تبين أن فى تنفيذه خطرا ، هنالك يمكن ايقاف التنفيذ ،
ومخبرتنا قبل أقل تصرف فيه . »

ولم يترك سعد زغلول عبد الرحمن فهمى عند هذا الحد ،
بل أرسل اليه فى يوم ٧ مارس ١٩٢٠ رسالة مفصلة يشرح
فيها لماذا نهاه عن أحداث أى تغيير فى أى شء مما يكتب به الى
اللجنة المركزية للوفد ، فقال :

« اننا نشكر حضرتكم وجميع العاملين معكم على الهمة
التي تبذلونها فى تأييد الوفد وجمع كلمة الأمة على مبدئه وغايته ،
ولا يسرنا شء أكثر من تعضيد الرأى العام لنا وموافقة على
سعيينا ، ولكن يهمنى ويهم كل مشغل بالقضية المصرية أن
تكون الحركة موجهة دائما الى الوجهة المعقولة المقبولة المفيدة ،
والا يتسلط عليها طيش الطائشين ومبالغة المتهموسين ، لأن
ذلك يعدل بها عن القصد ، ويصدها عن سبيل النجاح . »

« ولا نريد أن نقيد حريتك فى جمع ما يستبقى روح التضامن
فى الأمة والتفانها حول الوفد ، وانما نريد ألا تباشروا فى
الموضوعات الهامة أمرا قبل مراجعة الوفد فيه ، خشية أن

يتعارض مع عمل يكون قد أتاه ورأى يكون أبداه ، فيقضى هذا التعارض الى تشويش أفكار الأمة ، وزعزعة ثقتها بهن يجب أن تكون على الدوام واثقة بهم . كما نريد ألا تعدلوا شيئا يصدر من الوفد قبل أخذ رأيه فيه ، لأن ذلك ربما عكس القصد عليه في عمله ، وألزمه بشيء يكون في التزامه به ضرر كبير جدا .

« ومثال ذلك أن الوفد لم يشترط في الدخول في المفاوضة أن تعلن إنجلترا استقلال مصر التام ، ولا يمكنه أن يشترط ذلك ، ولكنكم — بالجملة التي نشترموها عقب نشر التلفزيون الخاص بالوزراء ، ونسبتم اليه اشتراطه — قررتم ذلك في أذهان الكائنة وأن الوفد لا يقبل المفاوضة الا به ! فإذا كان الانجليز قبلوا ما اشترطه الوفد — وهو أقل من ذلك — أفلا يتعرض لسخط الجماهير اذا دخل في المفاوضة بغيره ؟ ولا يعلم الا الله حينذاك ما يترب على هذا السخط من الضرر ! »

« للتوقى من مثل هذا ، وجهنا اليكم ذلك الرجاء ، على ثقة بأنكم تحلونه محل الاعتبار ، اذ لا يترتب عليه الا بتوحيد العمل ، واجتناب التناقض في السير واستبقاء مكانة الوفد في الأمة » .

ثم أعرب سعد زغلول عن ثقته التامة بالشعب المصري قائلا : « ليس الرأي العام عندنا في طفولته حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة ، بل هو قد بلغ رشده والحمد لله ، وأثبت بالحوادث الماضية في هذين العامين ، أنه لم يعد ينقصه شيء في التربية السياسية ، فإذا بين له وجه المنفعة ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف ! »

على هذا النحو حدد سعد زغلول مفهوم الزعامة ، وهو أنها الزعامة التي تقود الجماهير الى ما فيه مصلحتها ، وليس الزعامة التي تنساق وراء عواطف الجماهير .

عندما انتقل سعد زغلول من المقاطعة الى المعارضة

بعد فترة التعطيم على تاريخ الوفد وزعمائه ، التى اتبعتها ثورة يوليو منذ قيامها ، لتزوير تاريخ الشعب المصرى ، واقتناعه بأكذوبة ثورة يوليو الكبرى وهى أن تاريخ مصر يبدأ من ثورة يوليو ، كان من الضرورى تقديم هذه الدراسة التاريخية عن زعامة ثورة ١٩١٩ من واقع مذكرات سعد زغلول ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، التى لا شك قد أدهشت شباب اليوم ، الذى تشب على رؤية الحكومة هى التى تقود التحركات الشعبية ، منذ عهد « هيئة التحرير » التى أنشأها عبد الناصر بديلا عن الأحزاب الحقيقية ، ومرورا بالاتحاد القومى ، والاتحاد الاشتراكى ، فلا تخرج مظاهرة للتعبير عن رأى الا اذا حركها الاتحاد القومى أو الاشتراكى ، ودفع أجر المشتركين فيها ، وصاغ لها هتافات ، وحدد لها مسارها ، ورسم لها نهايتها ، فاذا خرجت مسيرة تلقائية تحركت بوازع من وفاء الشعب ، كما حدث عند وفاة الزعيم الراحل مصطفى النحاس ، داهمها النظام الحاكم ، وألقى القبض على المشتركين فيها لخروجهم

على خط النظام وتجريهم على الخروج فى مظاهرة تلقائية لم تتلق
أوامرها من السلطة !

ففى هذه الدراسة رأى القارىء كيف كان الشعب المصرى
يتحرك ضد السلطة ، وليس بأوامر السلطة ! وكيف كانت قيادته
قيادة شعبية ، وليست قيادة حكومية ! وكيف كان الشباب
المصرى يدفع الثمن اعتقالا وسجنا وقتلا ، ولا يقبض الثمن
أجرا من النظام فى كل مظاهرة من تلك المظاهرات مدفوعة الأجر .

بل لعسل القارىء قد دهش وهو يقرأ عن ثورة أطفال
الاسكندرية ضد لجنة ملر ، ولم تتجاوز أعمارهم اثنى عشر
وأربعة عشر عاما ! بعد أن أشعلت قيادة سعد زغلول فيهم
روح الفداء والتضحية من أجل مصر . وواجهوا الجنود الانجليز
بمسالة وصلابة ، وواجهوا اليهم المنشورات التى تقول :
لا مهادنة ! نحن أطفال نحاربكم بالطوب ، وترموننا بالرصاص !
نحن طلاب الحرية ، وأنتم تفتصبونها بقوة السلاح ! » .

هذه الثورة الشعبية الخالصة من كل تدخل من السلطة ،
بل ضد السلطة ، لم تحدث اعتباطا ، بل تولتها قيادة جماهيرية
مخلصة لمصر تحركها الروح الوطنية ولا تحركها الرغبة فى
البقاء فى السلطة ، وتستمد قوتها من الثقة والارادة الشعبية ،
ولا تستمدّها من الجيش المتحكم فى رقاب العباد !

وقد قدمنا فى هذه الدراسة أنموذجين لمفهوم الزعامة :
مفهوم سعد زغلول للزعامة ، ومفهوم عبد الرحمن فهمى . وكيف
كان الأخير يرى أن مقاومة دسائس الخصوم تكون باخفاء
ما يصدم رأى العام ، فى حين كان سعد يرى أن مقاومة

دسائس الخصوم تكون بمصارحة الراى العام بكل شىء .
وعلى حد قوله : « ليس الراى العام عندنا فى طفولته حتى يصعب
تفهيمة أمثاله هذه الحقائق البسيطة ، بل هو قد بلغ رشده
والحمد لله ، وأثبت بالحوادث الماضية فى هذين العامين ، أنه لم
يغد ينقصه شىء فى التربية السياسية . فاذا بينا له وجه
المنفعة ولى وجهه نحو بلا تردد ولا ضعف » .

ولقد كان الخلاف حول المفاوضات مع انجلترا ، ففى ذلك
الحين كان الوفد قد عبأ الراى العام المصرى ضد التفاوض
مع لجنة ملنر ، على أساس أن تمثل هذا التفاوض لن يكون الا
على أساس الحماية ، التى كانت عصبه الأمم قد اعترفت بها
بالفعل ، والتى كان اعلان المندوب السامى فى مصر عن لجنة
ملنر يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ قد حدد أنها سياسة بريطانيا فى
مصر .

فلما أجبرت مقاطعة الأمة للجنة ملنر اللورد ملنر على التراجع
عن سياسة الحماية ، ودعوة الأمة المصرية الى التفاوض
بغير قيد الحماية ، للتوصل الى اتفاق على اقامة حكومة دستورية
— زال العائق الذى كان يقف دون المفاوضة ، وكتب سعد الى
عبد الرحمن فهمى يعلن قبوله العودة الى مصر للمفاوضة : على
شريطة أن تكون بين متعادلين فى حقوق المناقشة ، وطرفين
يمثّل كل منهما أمتة ، وأن يكون الغرض منها الوصول الى عقد
معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ، ولانجلترا مصالحها
التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام ، وأن تعترف بها الدول
وتسجل فى عصبة الأمم ، كما أعلن أن الوفد مستعد للمفاوضة
فى أوروبا مع لجنة ملنر أو غيرها « مادامت المناقشة لا يترتب
على الدخول فيها الالتزام بشىء ما ، ومادام أن العبرة هى بما يتم
عليه الاتفاق فى حدود التفاوض لنا » .

وقد فوجيء عبد الرحمن فهمى بهذا التغيير فى سياسة الوفد التى عبا حولها الجماهير ! ولم يدرك أن السبب الذى رفض الوفد من أجله المفاوضات مع لجنة ملنر قد تغير بتراجع انجلترا عن سياسة الحماية ، وأنه لم يعد ما يحول دون إجراء الوفد التفاوض مع بريطانيا ، فأضاف الى برقية سعد زغلول عبارة أنه « لا يمكن فتح باب المفاوضات الا بعد الاعتراف باستقلالنا التام » — وهو ما رأى سعد زغلول أن هذه الاضافة تمثل قيداً على حركته ، فالوفد هو الذى يرسم السياسة الوطنية ، وهو الذى يحدد ما يخدم هذه السياسة وما لا يخدمها ، ومن هنا جاءت مطالبة سعد زغلول لعبد الرحمن فهمى بالاعتصاف فيما يرسله اليه من برقيات بدون مراجعته .

وقد شرح سعد زغلول لعبد الرحمن فهمى أسباب قبول الوفد المفاوضات مع انجلترا شرحاً وافياً ومقنعاً فى خطاب له اليه يوم ٥ فبراير ١٩٢٠ ، جاء فيه :

« ربما التبس الأمر على كثير ، فلم يفهموا قبولنا ومفاوضة لجنة ملنر ، بعد أن أشسنا بمقاطعتها لكونها لجنة « غير دولية » موضوعها البحث عن نظام حكومى فى دائرة الحماية . ولهذا ينبغى أن نوضح المسألة توضيحاً يمنع كل التباس » .

« ان لجنة ملنر تعينت لأن تكون « لجنة تحقيق » ، يعنى لجنة من وظيفتها أن تبحث أحوال مصر ، وتسسم أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريراً بما تراه من المنظمات لحكومتها ، لكى تصدق عليه أو لا تصدق » .

« ونحن — المصريين — لا نعترف لانجلترا بأن لها ركناً فى بحث أحوالنا وسسماع أقوالنا ، ومنحنا من المنظمات ما تشاء . لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وأن منعنا من

التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والغصب ، ولهذا
أشسرن بمقاطعة هذه اللجنة .

« أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما
اشسرتناه (فى خطاب ٢١ يناير) من أن تعلن أنها « لجنة
مفاوضة » — يعنى لجنة نائبة عن حكومتها فى أن تتخابر مع
أمة . فالمفاوضة معها لهذه الصفة لا ضرر فيها ، مادامت
تعترف بذلك ، ومادامت العبرة بما يتم عليه الاتفاق : فان على
استقلال مصر كان بها ، والا انقطعت المفاوضات ، من غير
أن نكون أضعنا حقا أو فائدة » .

« ومن جهة أخرى ، فان مسألة مصر أما أن تحل بالتقاضى
أو بالتراضى . أما بالتقاضى فلا يمكن حلها الا بطريقة « دولية » ،
أى بمعرفة جميع الدول ذوات الشأن ، بواسطة « قوميون »
(لجنة) يتعين لهذه الغاية ، بواسطة عصبة الأمم » .

« وأما بالتراضى ، فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا
ومصر . والمفاوضة لا تكون بين شععب وشععب ، بل بين
نواب ونواب . فاذا انتدبت انجلترا نوابا عنها ، كلجنة ملئر ،
للمفاوضة ، ثم ان الأمة المصرية انتدبت عنها نوابا ، كالوفد
المصرى ، لأن يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه
الطرفان ، فلا ضرر من ذلك مطلقا ، بل يكون من المتعين قبوله .

« نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ،
ولكن يمكن أن يعرض هذا الاتفاق — بعد اتمامه — على عصبة
الأمم ، لتسجيله فيها ، وللدول الاعتراف به » .

« وعلى كل حال ، فليس من الحكمة ، ولا من حسن
السياسة ، أن انجلترا اذا دعتنا لمفاوضة مع لجنة ملئر ،

بصفة كونها مأذونا لها فى هذه المفاوضات ، وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية ، أن نرفض هذه المفاوضات ، مادام أن الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ، ومصالح إنجلترا الخاصة » .

« من هذا يتبين لكم السر فى ذلك التصريح ، وأن الوفد سلك سبيلا جمع بين رعاية مصلحة مصر وحسن السياسة ، لأنه القى كل المسؤولية على الانجليز فى حالة ما اذا امتنعوا عن اصدار ذلك الاعلان . أما اذا رفضنا بتاتا المفاوضات من غير أن نشترط تلك الشروط ، فإن خطتنا تكون عرضة لنقد العقلاء » .

وقد اتبع سعد زغلول هذا الخطاب ببيان الى الأمة المصرية فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٠ ، يعتبر وثيقة تاريخية مهمة تصور الروح الوطنية التى تملكها الشعب المصرى فى ذلك الحين ، يقول فيه :

« الى بنى وطنى الأعزاء من رجال ونساء » .

« أبيت أن يحكم الأجنبى بلادكم ، وصمتم على أن تستقلوا أو يكون الموت خيرا لكم ، وعم هذا الشعور فيكم حتى ما ألفت الفوارق بينكم ، والف من قلوبكم ، فأصبحت الوطنية رباطكم ، والمصرية أقوى الجوامع عندكم » .

« وكنتم خير أمة سسارت وعرفت كيف تملك فى الثورة أمرها ، وتضبط سسيرها بنظام أودعته الحكمة قلوب أبنائها ، فانقادوا اليه انقياد الجيوش لقوادها ، وسساروا ونور الله يهديهم ، وصوت الوطنية يهديهم ، لا يصددهم عن قصصدهم رصاص يصيبهم ، أو مدنع يلاقيهم ، ولا يلووهم عن شأنهم قول يخليهم ،

أو وعد يمينهم . اتحاد لم يعرف له التاريخ نظيرا ، واقدام لم يعهد
فى الأمم كثيرا .

« وما كان اجتماعكم على مقاطعة اللجنة التى جاءتكم لتأييد
الحماية الباطلة عليكم ، بعد استعمال كل وسائل القسوة
معكم لحملكم على مقابلتها ، الا آية من روح ذلك النظام البديع
شهد الاجتماعيون باعجازها ، وبهت الاستعماريون لأحكامها ،
وتأكد من نزلت فيهم ، ومن تلوها وعلّموا تأويلها ، أن المسألة
ليست لعبة أطفال ، بل جد أمة ! ولا فتنة حزب ، بل ثورة
شعب ! ولا تعصبا لدين ، بل حبا فى وطن ! ولا كراهة أجنبى ،
بل وطنية مصرى ! ولا تأثير بدسياسة ، بل تشبعا بعقيدة !
ولا شكاية من إدارة مختلة ، بل رفضا لحماية معتلة ! وتمسكا
بحق تمتعت به كل الأمم » .

« وتيقن الأقوياء أنكم لا تقيمون على ظلمهم ، بل لا ترضون
العادل من حكمهم ، ولا تصدكم عن سبيلك رغبة فى خيرهم ،
ولا رهبة من شرهم ، وأن لا وسيلة لاسترضائكم الا أن يوفوا
بعهودهم ، ويتخذوكم أصدقاء لشعبهم ، لا أرقاء لسلطانهم » !

« ولابد أن يحملهم ثباتكم على أن يعملوا بما علموا ، أو
يتحملوا أمام الله والتاريخ والذم مسئولية القسوة التى
يستعملونها معكم ، والأرواح التى يزهدونها منكم ، والدماء التى
يريقونها فى اخضاع أمة لا ذنب لها الا أنها تابى أن تعيش عيش
الأغنام ، وتهوى حياة الأمم الحرة » .

« رحم الله شهداءها الذين وهبوا لجدها أرواحهم ، وكتبوا
بدمائهم الذكية وثيقة مجدها ، وأثبتوا لمن يأتى بعدها أن الحياة

رخصسة اذا جد الأمر ، وعز الفدى ، وألبسوا القتالين
— باقدامهم على الموت وهم عزل — عار الدنية والاعتداء » .

« ورضى الله — أحياءها — وقد أرضيتم آباءكم ، وكرمتم
شهداءكم ، وخلصتم فى التاريخ أحسن نكرى لبلادكم ، وضربتم
لن بعدكم أحسن الأمثال بمتين اتحادكم » .

« فسيروا الى الأمام فى طريقكم ، واستمروا على التمسك
بحقكم . ومادام الاتحاد أساس أعمالكم ، فالله ناصركم ، انه نعم
المولى ونعم النصير » .

سعد زغلول

انتهى بيان سعد زغلول الى الأمة المصرية ، وهو نموذج
فريد للخطاب السياسى عندما يوجهه زعيم شعبى الى أمته ،
تقديرا لجهادها وكفاحها وتضحياتها ، وتشجيعا لها على الاستمرار
فى العطاء من أجل حياة البلاد .

استقلال مصر بين سعد وملتر

رأينا كيف أزعج انتقال سعد زغلول من المقاطعة الى المفاوضات عبد الرحمن فهمى بك ، بعد أن عبأ الشعب المصرى ضد المفاوضات ، وكيف أخذ يعدل فى بعض عبارات برقيات سعد زغلول ، باخفاء ما قد يصدم رأى العام الذى هو عدة الوفد وقوته ، وحتى لا يعطى فرصة للخصوم ، ولكن سعد نبه الى أن مقاومة دسائس الخصوم تكون بمصارحة الرأى العام بكل شىء ! وأعرب عن ثقته العميقة بالرأى العام المصرى قائلا : « ليس الرأى العام عندنا فى طفولته حتى يصعب تثمينه أمثال هذه الحقائق البسيطة ، بل هو قد بلغ رشده والحمد لله ، وأثبت بالحوادث الماضية فى هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شىء فى التربية السياسية ، فاذا بينا له وجه المنفعة، ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف » .

وقد أثبت الشعب المصرى بالفعل أنه عند حسن ظن سعد زغلول ، فقد تقبل فكرة المفاوضات مع انجلترا بعد أن بين له سعد فائدها كما أوضحنا ، ووقف وراء الوفد يساعده . وفى ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول ومعه بقية أعضاء الوفد

الى لندن ، بعد أن وجه بياننا الى الأمة المصرية أعلن فيه أنه
وزملاءه يتوجهون الى هذه المفاوضات « مستمدين القوة من اتحاد
الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من
الله ناصر الضعفاء » .

على هذا النحو دخلت القضية المصرية فى دور جديد ،
هو الذى اصطلح على تسميته بدور المفاوضات فى الحركة
الوطنية ، بعد انتهاء دور العنف ، ولكنها لم تكن مفاوضات
خالصة ، اذ لم ينس سعد زغلول أبداً ، ومن بعده مصطفى
النحاس ، دعم المفاوضات بالتحركات الشعبية للضغط على
يد الانجليز ، ومصارحة الأمة المصرية بما يكتنف طريق المفاوضات
من عقبات لا تزيلها الا صلابة الأمة فى الاصرار على انتزاع
حقها .

لم تكن مفاوضات سعد — ملتر رحلة سهلة كما تصورها
اللورد ملتر ، وانما كانت مفاوضات عاصفة أراد فيها ملتر
تقديم تنازلات شكلية مع الاحتفاظ لبريطانيا بالضمانات التى
يحتويها جوهر الحماية البريطانية ، ولكن سعد زغلول وقف
لمحاولات ملتر بالمرصاد ، لذلك عندما انتهى تبادل الآراء ، وقدم
كل طرف مشروعه للاتفاق ، جاء هذا المشروع بمثابة صدمة
للطرف الآخر !

يقول سعد زغلول : « أرسلوا الينا مشروعاتهم فى ١٧
يولية ، فوجدناه مخالفا كل المخالفة لما جرت المحادثات . استغربنا ،
وهممت بمغادرة لوندرة ، ولكن كثيرا من الآراء كان يميل الى البقاء ،
فبقينا ، وأرسلنا مشروعا الذى قررناه بالاجماع » .

وقد لقي مشروع سعد في نفس الانجليز نفس الصدمة ،
فقد قيل في ذلك الوقت ان هذه الشروط التي اشترطها الوفد
انما يملئها عدو لانجلترا ، حاربها ، فأغرق أساطيلها ، ومزق
جيوشها ، واحتل بلادها ، وجاء يملأ عليها شروطه في عاصمة
ملكها !

وبعد كل هذا الاستنكار من كل من الجانبين لمشروع
الآخر ، علينا أن نبرز أهم نقط الخلاف بين الطرفين . فقد أراد اللورد
ملنر أن يكون هناك « تحالف دائم » بين مصر وبريطانيا ،
وساق نصوص المعاهدة كلها شروطها لهذا التحالف ، في
حين رأى الوفد أن مثل هذا التحالف يجب أن يكون مؤقتا ، لمدة
ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها النظر في تجديده .

كذلك نص مشروع ملنر على أن تتعهد بريطانيا بضمان
سلامة مصر واستقلالها ، مما يجعلها في مقام الدولة الحامية
لا الدولة الحليفة ! ولكن سعد أصر على أن يكون تعهد
بريطانيا « بالمساعدة » فقط لمصر في الدفاع عن الأراضي
المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية .

كذلك نص مشروع ملنر على أن تمنح مصر ليس لبريطانيا
حق ابقاء قوة عسكرية على الأراضي المصرية لضمان الدفاع
عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا ، ولكن مشروع سعد
حدد موضع هذه النقطة العسكرية على الضفة الآسيوية
لقناة السويس ، وحدد مهمتها « بالاشتراك » في دفع أي اعتداء
أجنبي على القناة ، وبحيث لا يعطى انشاء هذه النقطة لبريطانيا
أي حق في التدخل في أمور مصر ، ولا يخل بما لمصر من
حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة

مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بسيادة مصر الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس ؛ ويكون بقاء هذه النقطة العسكرية لمدة عشر سنوات فقط يمكن التفاوض بعدها على الاستغناء عنها .

كذلك الأمر بالنسبة للحماية البريطانية والاستقلال والاحتلال ، فقد أغفل ملنر الإشارة الى ذلك حتى انه أغفل النص على إلغاء الحماية ، واكتفى بالنص على أن تتعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها كملكية دستورية ذات نظام نيابى . ولكن مشروع الوفد عني بالنص على هذه النقطة بوضوح ، فقد نص على أن تعترف بريطانيا باستقلال مصر ، وانتهاء الحماية التي أعلنتها بريطانيا ، والاحتلال العسكرى البريطانى ، « وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستورى ، وتسحب بريطانيا جنودها من الأراضى المصرية فى مدة (. .) ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة » .

هذه هى أبرز نقاط الخلاف بين رؤية اللورد ملنر لحل النزاع ورؤية سعد زغلول . ويظهر من ذلك أن سعد بذل قصارى جهده ليضع مشروع تحالف بين مصر المستقلة وبريطانيا ، يضمن لمصر استقلالها فى ظل الظروف الدولية التى اعترفت الدول فيها بالحماية البريطانية على مصر ، ويضمن لبريطانيا مصالحها الامبراطورية باعتبار مصر طريقها الى الهند . فى حين بذل اللورد ملنر ولجنته قصارى الجهد فى وضع مشروع ينظم الحماية البريطانية ويغلفها بقشرة زائفة من الاستقلال .

لذلك اعتبر سعد المفاوضات فى حكم المقطوعة ، وأخذ مع بقية أعضاء الوفد يعدون حقائبهم للعودة الى باريس !

على أن عدلى يكن باشا تدخل فى آخر لحظة لانفساد
المفاوضات واعادة الاتصال مع اللورد ملنر ، وكان عدلى باشا
قد لعب دورا مع لجنة ملنر منذ البداية هو وزميله حسين رشدى
باشا وثروت باشا كما رأينا — عندما تدخل لتوضيح معنى عبارة
Self governing institution التى تضمنها بلاغ لجنة ملنر يوم
٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بما يعنى حكومة دستورية ، بعد أن كان
سعد زغلول يعتقد أنها تعنى الحكم الذاتى ، فزال بذلك العائق
دون الدخول فى المفاوضات والتخلى عن المقاطعة .

على أن سعد زغلول لم يفهم الأمر على أن المفاوضات تكون
بين الوفد ولجنة ملنر ، وانما بين حكومة دستورية تحظى بثقة
الوفد ولجنة ملنر ، وقد اقترح على عدلى باشا تأليف هذه الوزارة
من أعضاء يختارهم بنفسه ، ووعده بالعودة الى مصر لمساعدته
فى هذه الحالة .

ولكن عدلى باشا أدرك أن تأليف مثل هذه الوزارة سوف
يضع عنقه تحت سسكين الوفد ، فإذا انتهى الى عقد معاهدة
لا تتجاوب مع رغبات الأمة — وهو ما كان منتظرا — هوت على
عنقه سسكين الوفد بالرفض ، فإذا هو خاسر والوفد فائز !
لذلك اقترح فى دهاء عدم استئثار هذه الوزارة بالمفاوضات ، وانما
تسند الى هيئة من الوزارة والوفد تقولى المفاوضات . وقد
أدرك سعد أن مثل هذه الشراكة فيها انكار لصيغة الوفد
باعتباره ممثلا للأمة ، فرفض اقتراح عدلى باشا ، وأكد على أن
بقاء الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات ، سوف
يكون تأييده أشد تأثيرا .

وهنا رفض اللورد ملنر هذه الفكرة ، لأنها تعطى لمصر
حكومة دستورية بدون مقابل ! وتعلل بأنه لا يرى من المصلحة

تغيير الوزارة فى ذلك الوقت ، لأنها اذا سسقطت سسوف يسقط معها أعضاؤها الذين سسيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد . وازاء هذا الرفض قال عدلى باشا : « لم يبق اذن سوى حل واحد ، هو أن تتفاوضوا مع الوفد » . ولم ير اللورد ملنر مفرا من ذلك ، اذ كان قد توصل الى ان مصر لن تتفاوض مع الانجليز الا عن طريق سعد زغلول .

وقد جرت المفاوضات كما ذكرنا ابتداء من يوم ٩ يونية ١٩٢٠ ، ولكنها انتهت الى طريق مسدود كما رأينا ، وأخذ سعد وبقية أعضاء الوفد يستعدون لاسفر الى باريس ، وهنا تدخل عدلى باشا لانقاذ المفاوضات ، ولكنها لم تكن مفاوضات بين الوفد واللورد ملنر وانما كانت بين عدلى باشا واللورد ملنر لتذليل الصعوبات التى اعترضت الاتفاق .

على أنه كان من الواضح أن الانجليز لم يكونوا على استعداد للتراجع عما قدموه فى مشروعهم الى سعد زغلول ، وفى الوقت نفسه كانوا قد توصلوا ، من خلال مفاوضاتهم مع عدلى باشا ، الى ان هناك فريقا من السياسة المصريين أكثر اعتدالا من سعد زغلول ، وأن هذا الفريق من السياسة المعتدلين يلقون تأييدا من بعض أعضاء الوفد أنفسهم ، وهم الذين رأينا — فى استعراضنا لمذكرات سعد زغلول — أنهم كانوا قد سئموا النضال ويثسبوا من قدرة الشعب المصرى على المقاومة (وقد تكون من هؤلاء جميعا فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى باشا) .

لذلك فوجيء سعد زغلول عندما سسلم عدلى باشا اليه المشروع الذى توصل اليه مع لجنة ملنر ، فاذا به أقل من

المشروع الأخير للنر ! يقول سعد : « سلم لنا عدلى باشا
المشروع ، فلما قرأته اقشعر بدنى ، لأننى وجدته حماية صرفا ،
ولا يمكن قبوله . وقات لعدلى باشا : اننى لا يمكننى ان اقبل هذا
المشروع ، ولو قبلته ، لحكمت على الأمة بالاعدام ، ولكنك
مستحقا للاعدام امام ضميرى وضميرى » .

ذلك ان المشروع الجديد سلب من مصر حقوقا اكسبها
المشروع السابق ! وقدم تنازلات شكلية تتصل بالاعتراف
باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وأن
وجود القوات البريطانية فى مصر لا يعتبر احتلالا عسكريا ،
ولكنه من ناحية الجوهر تمسك بمحتوى الحماية ، ولم ينص على
سقوط الحماية بنص صريح !

ويتضح من ذلك أن الصراع السياسى الذى دار بين
سعد زغلول وعدلى يكن ورفاقه ، لم يكن خلافا شخصيا ،
وانما كان خلافا على تحديد مفهوم الاستقلال : هل مفهوم
الاستقلال الشكلى الذى يحتوى داخله على جوهر الحماية
البريطانية ، أو هو الاستقلال الحقيقى الذى يليق بتاريخ مصر
ومكانتها فى المنطقة العربية ، ويتكافأ مع التضحيات الجسيمة
التي قدمها الشعب المصرى تحت قيادة سعد زغلول والوفد .

لقد كان عدلى باشا يقف مع الاستقلال الشكلى أما سعد
زغلول فكان يقف مع الاستقلال الحقيقى .

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
١ — سعد زغلول فى المنفى	٧
٢ — سعد زغلول فى المنفى	١٥
٣ — سعد زغلول فى المنفى	٢٣
٤ — سعد زغلول فى المنفى	٣١
٥ — سعد زغلول فى المنفى	٣٩
٦ — سعد زغلول فى المنفى	٤٧
٧ — سعد زغلول فى المنفى	٥٥
٨ — سعد زغلول فى باريس	٦٣
٩ — سعد زغلول فى باريس ولجنة الوفد المركزية فى مصر	٧١
١٠ — سعد زغلول فى باريس عندهما فصل الوفد اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر	٧٩
١١ — لغز مقاطعة لجنة ملنر	٨٧

- ١٢ — عندما قاد الوفد حركة مقاطعة ملنر ٩٥
- ١٣ — اشتراك الفلاحين والأمراء فى مقاطعة لجنة ملنر ١٠٣
- ١٤ — الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن
نهمى ١١١
- ١٥ — سعد زغلول والتنظيم السرى ١١٩
- ١٦ — ثورية سعد زغلول ١٢٧
- ١٧ — رأى سعد زغلول فى محمد محمود باشا . . ١٣٥
- ١٨ — الخطأ القاتل الذى وقع فيه أحمد لطفى السيد . ١٤١
- ١٩ — عين الانجليز قبطيا رئيسا للوزارة فعيّنت لجنة
الوفد المركزية قبطيا رئيسا لها ١٤٧
- ٢٠ — من بطولات ثورة ١٩١٩ عندما خاض أطفال
الاسكندرية المعركة ضد الانجليز ١٥٥
- ٢١ — بطولات اطفال الاسكندرية فى ثورة ١٩١٩ . ١٦١
- ٢٢ — ثورة اطفال الاسكندرية ضد لجنة ملنر . . ١٦٧
- ٢٣ — ووصلت لجنة ملنر فى سرية تامة . . . ١٧٥
- ٢٤ — فعلة عبد اللطيف المكباتى ١٨٣
- ٢٥ — درس أخلاقى من سعد زغلول للمكباتى . . ١٩١
- ٢٦ — عندما فكر سعد زغلول فى التنازل عن رئاسة
الوفد للأمير عمر طوسون ١٩٧

- ٢٧ — ونجحت مقاطعة لجنة ملنر فى زعزعة فكرة الحماية
البريطانية ٢٠٥
- ٢٨ — عندما رفض سسعد زغلول بلاغ لجنة ملنر وقبله
عدلى باشا ٢١٣
- ٢٩ — مفهوم الزراعة بين سسعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ٢٢١
- ٣٠ — عندما انتقل سسعد زغلول من المقاطعة الى
المعارضة ٢٢٩

صدر في هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ،
د. عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢،
١٩٩٤.
- ٢ - علي ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوايو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - هزات أوروبا على الشواطئ المصرية
في العصور الوسطى،
د. علي عبد السمیع الجندوی، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر جا،
لمی السلیمی، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،
د. علي بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعم مصطفى كامل،
د. محمد أنيس، ١٩٨٧.
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزي، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاسبي، ١٩٨٧.
- ١٢ - هادي شعراوي وعصر التنوير،
د. نبيل راجب، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكاذيب الاستعمار المصري للسودان: رؤية
تاريخية،
د. عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢،
١٩٩٤.
- ١٤ - مصر في عصر الولاة، من الفتح العربي
إلى قيام الدولة الطولونية،
د. نبيلة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامي،
د. علي حسني للخريوطي، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح
الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور
الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر
العثماني،
د. محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية،
د. علي السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطر،
د. أحمد محمود صابر، ١٩٨٨.
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩:
المراسلات السرية بين سعد زغلول
وعبد الرحمن فهمي،
د. محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.
- ٢١ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني
جا،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.

٢٢ - نظرات في تاريخ مصر،
جمال بدوي، ١٩٨٨.

٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني
ج ٢، إمام التصوف في مصر: الشعراوي،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.

٢٤ - الصحافة الولدية والقضايا الوطنية
(١٩١٩-١٩٣٦)،
د. نجوى كامل، ١٩٨٩.

٢٥ - المجتمع الإسلامي والغرب،
تأليف: هاملتون جب وهارولد برونين،
ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى،
١٩٨٩.

٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة،
د. سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٩.

٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١،
تأليف: ألفريد ج. بتلر، ترجمة: محمد فريد
أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢،
تأليف: ألفريد ج. بتلر، ترجمة: محمد فريد
أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٩ - مصر في عهد الإخشيديين،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩.

٣٠ - الموقلون في مصر في عهد محمد علي،
د. حلمي أحمد شابي، ١٩٨٠.

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاسبي، ١٩٨٩.

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٢،
لمى الطيبي، ١٩٨٩.

٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على
الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية،
د. خالد محمود الكرمي، ١٩٨٩.

٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ
مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢،
د. بولان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠.

٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٠.

٣٦ - المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢،
تأليف: هاملتون برونين، ترجمة: د. أحمد
عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.

٣٧ - الشيوخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ
الحركة الوطنية في ربع قرن،
تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠.

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي
والاجتماعي في العصر العثماني،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٩٠.

٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان
(١٨٢٤-١٨٢٧)،
د. جميل عبدي، ١٩٩٠.

٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين
١٩٤٨،
د. عبد المنعم للدسوقي الجموي، ١٩٩٠.

٤١ - محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية
مصرية،
د. رافت السعيد، ١٩٩١.

٤٢ - تكوين مصر عبر العصور،
محمد شفيق خريال، ط ٢، ١٩٩٠.

٤٣ - رحلة في عقول مصرية،
إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠.

٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، في
العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩١.

٤٥ - الحروب الصليبية ج ١،
تأليف: راييم الصوري، ترجمة وثقة ديم: د. هدى
حبشي، ١٩٩١.

٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأوروپية
(١٩٣٩: ١٩٥٧)،
ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو،
١٩٩١.

- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث،
د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي
والعصر الإسلامي،
د. زبيدة عطا، ١٩٩١.
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية
(١٩٤٨-١٩٧٩)،
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦-١٩٥٤)،
د. سهير اسكندر، ١٩٩٣.
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،
أعدّها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،
د. إلهام محمد علي ذهني، ١٩٩٢.
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة
المماليك الجراكسة،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي، ١٩٩٢.
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج٢،
تأليف: وإيم الصوري ترجمة وتعليق: د.
حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي:
دراسة عن إقليم المنوفية،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٢.
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨ - أحمد حلمي وسجين الحرية والصحافة،
د. إبراهيم عبد الله المسلمي، ١٩٩٣.
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر، من
التصوير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦٩)،
د. عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٩٣.
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣.
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٢ - مؤلّاه الرجال من مصر ج٣،
لمعى السطحي، ١٩٩٣.
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ
مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين
سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدّها للنشر:
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة
والافتراء: دراسة وثائقية،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٩٣.
- ٦٥ - مواقف الصحافة المصرية من الصهيونية
(١٨٩٧-١٩١٧)،
د. سهام نصار، ١٩٩٣.
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي،
د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣.
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الإسرائيلية:
الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في
إبريل ١٩٩٣)، أعدّها للنشر: د. عبد العظيم
رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج٣،
تأليف: وإيم الصوري
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩ - ندوة موسى ودورها في الحياة المصرية
(١٨٨٦-١٩٥١)،
د. محمد أبو الإصعاد، ١٩٩٤.

٧٥- أهل الذمة في الإسلام،
تأليف: أ. س. ترفوت

ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ط ٢، ١٩٩٤.

٧٦- مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،

إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة: د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٧٧- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية
في العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ)،

د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.

٧٨- تاريخ جامعة القاهرة،

د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.

٧٩- تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١، في
العصر الفرعوني،

د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.

٨٠- أهل الذمة في مصر، في العصر الفاطمي
الأول،

د. سلام شافعي محمود، ١٩٩٥.

٨١- دور التعليم المصري في النضال الوطني
(زمن الاحتلال البريطاني)،

د. سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٥.

٨٢- الحروب الصليبية ج ٤،

تأليف: راييم الصوري، ترجمة وتعليق: د.

حسن حبشي، ١٩٩٤.

٨٣- تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،

نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.

٨٤- تاريخ الطرق الصوفية في مصر، في
القرن التاسع عشر،

تأليف: فريددي بورج، ترجمة: عبد الحميد
فهي للجمال، ١٩٩٥.

٨٥- قناة السويس والتنافس الاستعماري
الألماني (١٨٨٢-١٩٥٤)،

د. السيد حسين جلال، ١٩٩٥.

٨٦- تاريخ السياسة والصحافة المصرية من
هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،

د. رمزي ميخائيل، ١٩٩٥.

٨٧- مصر في أوج الإسلام، من الفتح العربي
إلى قيام الدولة الطولونية،

د. سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٨- مذكراتي في نصف القرن ج ١،

أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٩- مذكراتي في نصف قرن ج ٢ - القسم
الأول،

أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.

٩٠- تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية
(١٩٣٤-١٩٥٢)،

د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٥.

٩١- تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية
الاقتصادية (١٨٤٠-١٩١٤)،

د. أحمد الشريبي، ١٩٩٥.

٩٢- مذكرات اللورد كليرن، ج ٢، (١٩٣٤-
١٩٤٦)،

إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د.
عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٥.

٩٣- التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى
المصرية،

عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٥.

٩٤- تاريخ المواشي المصرية في العصر
العثماني،

د. عبد الحميد حامد سليمان، ١٩٩٥.

٩٥- معاملة عبيد المسلمين في الدولة
الإسلامية،

د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٦.

٩٦- تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،

تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبد الحميد فهي
للجمال، ١٩٩٦.

٩٧- الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية
(١٩١٩-١٩٣٦)،

ج ٢، د. لجنى كامل، ١٩٩٦.

٩٣ - قضايا غربية في البرلمان المصري
(١٩٢٤ - ١٩٥٨)،

د. نبيه بيومي عبدالله، ١٩٩٦.

٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦ - ١٩٥٤)،

د. سهير إسكندر، ١٩٩٦.

٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات
الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ
والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع
معهد للبحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة)،

إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة
(١٩٥٨ - ١٩٧٠)،

تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد
عمرو.

٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري
في النصف الأول من القرن التاسع عشر،

د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.

٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية،

د. محمد سيد محمد.

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
(العصر اليوناني - الروماني) ج ٢،

د. سبير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور:

تاريخ مصر القديمة،

أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،

أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم نصحي،

أ. د. فاروق التمامي، أعدها للنشر: أ. د.

عبدالعظيم رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،

اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير، اللواء/

عبدالمجيد كفاقي،

اللواء/ سعد عبدالحفيظ، السيفر/ جمال منصور

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في
مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره

د. علي بركات

١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر
(١٩١٤ - ١٩٥٢)

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية
الديموقراطية ١٨٠٥ - ١٩٨٧ .

د. أحمد فارس عبدالمعتم

١٠٦ - الشيوخ علي يوسف وجريدة المؤيد
(تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).

د. سليمان صالح

١٠٧ - الأصولية الإسلامية.

تأليف: دليب هيرو: ترجمة: عبدالحميد فهمي
الجمال.

١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤ .

سليم النقاش

١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥ .

سليم النقاش

١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ١ .

د. البيومي إسماعيل الشربيني.

١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ٢ .

د. البيومي إسماعيل الشربيني.

١١٢ - إسماعيل باشا صدقي

د. محمد محمد الجراي.

١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في
عصر الحكم المصري)

د. عز الدين إسماعيل.

١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعية

تأليف أسعد رشدي صالح

١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ج ٣ .

أحمد شوقي باشا .

١١٦ - أدبيات اسحق (عاشق الحرية)

علاء الدين وحيد

١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية

(١٥١٧ - ١٧٩٨)

عبد الرزاق إبراهيم هريس

١١٨ - النظم المالية في مصر والشام

د. البيومي اسماعيل الشربيني

١١٩ - النقابات في مصر الرومانية

حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث

لؤي جرجس

١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)

د. محمد عبد الحميد الهناري

١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦

سليم خليل النقاش

١٢٣ - السرك أحمد البدوي

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

١٢٤ - الملاحظات المصرية الباكستانية في

نصف قرن

د. محمد نعيان جلال

١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧

سليم خليل النقاش

١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨

سليم خليل النقاش

١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ -

١٩٥٨)

إبراهيم محمد محمد إبراهيم .

١٢٨ - معارك صعيدية،

بقلم/ جمال (دري) .

١٢٩ - الدين الصام (وقته في تطور الدين المصري)

(١٨٧٦ - ١٩٤٣) .

د. يحيى محمد محمود

١٣٠ - تاريخ الحسابات الخزانة في مصر

(١٩٩٧ - ١٩٩٧) .

سيد فريد .

١٣١ - الولايات المتحدة وثرة يوليو ١٩٥٢ م .

ترجمة/ د. عبدالرؤف أحمد عمر .

١٣٢ - دار المندوب السامي في مصر ج ١ .

د. ماجدة محمد حمود .

١٣٣ - دار المندوب السامي في مصر ج ٢ .

د. ماجدة محمد حمود .

١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط

عثماني للباروندي .

بقلم/ عزت حسن أندي الباروندي

ترجمة/ جمال سعيد عبد الفتاح .

١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية

(في ضوء وثائق الجزيرة)

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) د. محاسن

محمد الرقاد

١٣٦ - أوراق يوسف صديق

تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان

١٣٧ - تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي

د. محمد عبد الفتاح الأشقر

١٣٨ - الإحصاء المسلمون وجلسر العطور الذهبي

والإرهاب في مصر

السيد يوسف

١٣٩ - موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين

بقلم محمد قاييل

١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول

من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ /

١٨١١ - ١٨٤٨ م .

طارق عبد الحاملي خنوم بيومي

١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك .

لطفي أحمد نصار

١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج ٣

أحمد شوقي باشا ط ٢، ١٩٩٩ .

١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق . م

د. منيرة محمد الهمشري

١٤٤ - كشفوف مصر القديمة في عهد الخديوي

إسماعيل

د. عبدالعظيم خلاف

١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد

وفد اليانوس (١٨٤١ - ١٨٥٥ م)

د. منيرة محمد الهمشري

١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية

د. أحمد عبدالرازق

١٤٧ - حسن البنا معنى.. كيف ولماذا..

د. رفعت السيد

١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة

الاسكندرية

تأليف / د. سمير فوزي

ترجمة / نسيم مجلى

١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية

في القرن الثامن عشر

حسام محمد عبد المعطى

١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)

د. سمير يحيى الجمال

١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة

السيد يوسف

١٥٢ - الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية

(١٨٤٨ - ١٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

د. محاسن محمد الوقاد

١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمة السياسية)

د. عليا عبد السميع الجنزورى

١٥٤ - مجسمات الروم البحرية على شواطئ مصر

الإسلامية في العصر الوسطى

د. عليا عبد السميع الجنزورى

١٥٥ - عصر محمد على ولهذه مصر في القرن التاسع

عشر

(١٨٠٥ - ١٨٨٣ م)

د. عبد الصمد البطريق

١٥٦ - تاريخ الطب والعيدلة المصرية

للجزء الثالث

في العصر الإسلامي

د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ - تاريخ الطب والعيدلة المصرية

للجزء الرابع

في العصر الإسلامي والحديث

د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر

(١٤٨٨ - ١٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

للجزء الأول

د. محمد فريد حشيش

١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

للجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش

١٦١ - السيف والنار في السودان

تأليف / سلاطين باشا

١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ -

١٩٥٣ م)

د. تمام همام تمام

١٦٣ - مصر والحركة الفرنسية

للمنتشار / محمد سعيد المشاوى

١٦٤ - الحداثة المصرية السودانية عبر التاريخ

(أعمال لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى

للثقافة) بالاشتراك مع معهد للبحوث والدراسات

الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠١ - ٢١ ديسمبر

١٩٩٧ .

إعداد / د. عبدالعظيم رمضان

١٦٥ - التحريم والتحرير الاجتماعي في مصر

(في القرن التاسع عشر)

سامي سليمان محمد السهم

١٦٦ - مذكرات معقل سياسي (مصححة من تاريخ
مصر)

المسيد يوسف

١٦٧ - الحركة العلمية والأدبية في المصطاط بعد الفتح
العربي إلى نهاية الغزاة الأخشيديّة

د. صفى على محمد عبدالله

١٦٨ - مؤرخون مصريون من عصر المرسوعات

يسرى عبد الخنى

١٦٩ - مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى

نهاية عصر الفاطميين (٢١ - ٥٦٧ هـ / ٩٤٢ -

١١٧١ م)

د. صفى على محمد عبد الله

١٧٠ - القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

مجدى عبد الرشيد بحر

١٧١ - تاريخ الجالية الأرمنية في مصر

القرن التاسع عشر

تأليف / محمد رفعت

١٧٢ - تاريخ أهل السنة في مصر الإسلامية

(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)

الجزء الأول

تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٣ - تاريخ أهل السنة في مصر الإسلامية

(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)

الجزء الثاني

تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٤ - مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع

ق. م.

د. أحمد عبد الحليم دراز

١٧٥ - محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة

السياسية

عادل إبراهيم العلوي

١٧٦ - الملاحة النيلية في مصر العثمانية

١٥١٧ - ١٧٩٨ م

د. عبد الحميد حامد سليمان

١٧٧ - سياسة مصر العسكرية

إزاء حروب الشرق الأوسط

لواء دكتور/ صلاح سالم

١٧٨ - العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى

في القرن الثامن عشر

د. سعد على حنفى

١٧٩ - دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر

(١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)

د. حنان مسعد السيد العبد

١٨٠ - الحقيقة التاريخية حول قرار تأسيس شركة قناة

السويس

بقلم / د. عبد العظيم رمضان

١٨١ - الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وشارد

ج. م.)

ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشى

١٨٢ - الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وشارد

ج. م.)

ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشى

١٨٣ - شاهد على مصر

مذكرات محمد لطفي جنة

١٨٤ - المتوفية في القرن الثامن

عشر

يامر عبد المنعم محاريق

١٨٥ - تاريخ مدينة الخرطوم تحت

الحكم المصري

د. أحمد أحمد سيد أحمد

١٨٦ - العقائد الدينية في مصر

الإسلامية (بين الإسلام
والتصوف)

د. أحمد صبحي منصور

١٨٧ - نيابة حلب في عصر السلاطين

المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧م /

٦٤٨ - ٨٢٣ هـ) ج ١

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٨ - نيابة حلب في عصر السلاطين

المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧م /

٦٤٨ - ٩٢٣ هـ) ج ٢

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٩ - يهود مصر منذ عصر

الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠ م

عرفه عبد، على

١٩٠ - العلاقات السياسية بين مصر

والعراق ١٩٥١ - ١٩٦٣ م .

د. عبد الحميد عبد الجليل

أحمد شلبي .

١٩١ - اليهود في مصر العثمانية

حتى أوائل القرن التاسع

عشر ج ١

د. محسن على شومان

١٩٢ - اليهود في مصر العثمانية

أوائل القرن التاسع عشر ج ٢

د. محسن شومان

١٩٣ - الامام محمد عبده (بين

المنهج الديني والمنهج

الاجتماعي)

د. عبد الله شحاته

١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية

الشعبية المصرية

د. فتحي الصنفاوي

١٩٥ - مجتمع افريقية في عصر

الولاة

د. نريمان عبد الكريم أحمد

١٩٦ - تاريخ تطور الري في مصر

(١٨٨٢ - ١٩١٤ م)

عبد العظيم محمد سعودى

١٩٧ - القدس الخالدة

د. عبد الحميد زايد

١٩٨ - العلاقات السياسية بين

الدولة الأيوبية والامبراطورية

الرومانية المقدسة زمن

الحروب الصليبية .

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٩٩ - المعبد في الدولة الحديثة

في مصر الفرعونية

د. بهاء الدين ابراهيم محمود

لج

ثورة ١٩ - ٢٥٧

٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية

عبد العصور

(أعمال الندوة التي اقامتها

لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة • بالاشتراك

مع كلية الآداب جامعة

الاسكندرية من ٢٢ - ٢٣

أبريل ١٩٩٨)

اعداد : د. عبد العظيم

رمضان •

٢٠١ - امارة الحج في مصر

العثمانية

(١٢١٣هـ - ١٥١٧هـ / ١٧٩٨م)

١٧٩٨ م)

سميرة فهمي على عمر

٢٠٢ - المندوبون الساميون في مصر

د. ماجدة محمد حمود

٢٠٣ - الشراع الدولي على عدن

والدور المصري

فتحى أبو طالب

٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين مصر

(١٩٣٥ - ١٩٤٥ م)

مرفت صبحى غالى

٢٠٥ - تاريخ الغريبة وأعمالها في

العصر الاسلامى

(٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢هـ -

١١٧١م)

السيد محمد أحمد عطا

٢٠٦ - مصر للمصريين ج ٩

سليم خليل النقاش

٢٠٧ - الظاهر بيبرس

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢٠٨ - الدور المصري والعربي في

حرب تحرير الكويت ج ١

لواء / د. كمال أحمد عامر

٢٠٩ - الدور المصري والعربي في

حرب تحرير الكويت ج ٢

لواء / د. كمال أحمد عامر

٢١٠ - قبرص والحروب الصليبية

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢١١ - امارة الرها الصليبية

د. عليّة عبد السميع

الجنزورى

٢١٢ - العمامة في مصر في العصر

الايوى

(٥٦٧ - ٦٤٨هـ / ١١٧١ -

١٢٥٠م)

شلبى ابراهيم الجعيدى

٢١٣ - الازمات الاقتصادية في مصر

في العصر المملوكى واثرها

السياسى والاقتصادى

والاجتماعى (٦٤٨هـ -

٩٢٣هـ / ١٢٥٠هـ ١٥١٧م)

عثمان على محمد عطا

٢١٤ - الثغور البرية الاسلامية على

حدود الدولة البيزنطية في

العصور الوسطى

د. علية عبد السميع

الجنزورى

٢١٥ - الفتح الاسلامى لمدينة كابول

(٥٣١ هـ / ٦٥١ م)

د. اصلاح عبد الحميد ريحان

٢١٦ - الراسمالية الاجنبية في مصر

(١٩٣٧ - ١٩٥٧)

العزى اذول

د. فرغلى تسن هريدى

٢١٧ - العيب في الدات الملكية

(١٨٨٢ - ١٩٥٦)

د. سيد عشاوى

٢١٨ - اقليم الغربية في عصر

الايوبيين والمماليك (٥٦٧ -

٩٢٣ هـ / ١١٢١ - ١٥١٧ م)

د. السيد محمد أحمد عطا

٢١٩ - ثورة ١٩١٩ في ضسوء

مذكرات سعد زغلول

(١٩٥٣ - ١٩٦١)

د. عبد العظيم رمضان

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١١٧٥٥

I.S.B.N. 977 — 01 — 7912 — 4

هذا الكتاب عن ثورة ١٩١٩ فى ضوء مذكرات سعد
زغول لصاحب هذا القلم:

لم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة عادية فى تاريخ الشعب
المصرى، فقد سبقت ثورات، ولكنها كانت ثورات
محدودة جغرافيا بحدود القاهرة كما حدث فى ثورتى
القاهرة الأولى والثانية أثناء الحملة الفرنسية على
مصر. وقام بها الجيش كما فى الثورة العرابية،
بالإضافة إلى الانتفاضات المتفرقة فى بعض المدن،
ولكنها لم تكن أبدا مثل ثورة ١٩١٩، التى انتشرت فى
جميع أنحاء مصر، واشتملت على كل الطبقات دون
استثناء. أو على حد تعبير اللورد ملنر فى تقريره:
«لقد شملت كل ناطق وساكن» حتى تلاميذ المدارس
الصغار!

Bibliotheca Alexandrina



0334310



مطابع الهيئة المصرية العامة

٣٥٠ قرشا